



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة البحث العلمي
رقم الإصدار « ٢٠١ »

« سلسلة الكتب والبحوث المحكمة (٣٨) »

الزيادة في كلام العرب

دراسة نحوية

تأليف

الأستاذ الدكتور / نواف بن جزاء الحارثي

عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية

الطبعة الأولى : ١٤٣٧ هـ / ٢٠١٦ م



الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

وزارة التعليم

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

٣٢

عمادة البحث العلمي

رقم الإصدار (٢٠١)

سلسلة الكتب والبحوث المحكمة (٣٨)

الزيادة في كلام العرب

دراسة نحوية

تأليف

الدكتور/ نواف بن جزاء الحارثي

عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

ح الجامعة الإسلامية ١٤٣٧ هـ

فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحارثي، نواف بن جزاء

الزيادة في كلام العرب/ نواف بن جزاء الحارثي - المدينة المنورة، ١٤٣٧ هـ

ص، سم

ردمك: ٠ - ٩٢٢ - ٠٢ - ٩٩٦٠

١- اللغة العربية - النحو أ. العنوان

ديوي ٤١٥،١ ١٤٣٧/١٦٤

رقم الإيداع: ١٤٣٧/١٦٤

ردمك: ٠ - ٩٢٢ - ٠٢ - ٩٩٦٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بحث علمي محكم

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجامعة

جميع حقوق الطبع محفوظة

للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

مقدمة معالي مدير الجامعة الإسلامية

الحمد لله وليّ كل نعمة، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة
للعالمين.. وبعد:

فتأصيلاً للدور العلميّ الذي تقوم به الجامعة الإسلامية، وتحقيقاً
لرؤيتها بأن تكون منارة إسلاميّة عالميّة رائدة في المعرفة والتنمية؛ تتوالى هذه
الإصدارات العلميّة من رسائل وبحوث، لتكون مبادرات معرفيّة متميّزة، تُثري
التميّز البحثي، وتُسهم في بناء مجتمع المعرفة المتجدد في كافّة الميادين.
ويبقى الدعاء لهذه الجهود بالتوفيق في الارتقاء بمستوى مخرجات البحث
العلميّ بالجامعة كمّاً ونوعاً، وتوفير بيئة بحثيّة محفّزة؛ تكون رافداً ومنهلاً لنشر
العلم النافع، بما يتوافق مع شرف المكان والمكانة لهذه الجامعة الرائدة.

مدير الجامعة الإسلامية

د/ حاتم بن حسن المرزوقي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين. أما بعد،،

فإن اللغة العربية تشتمل على أساليب متنوعة وطرق مختلفة، فكما تجد فيها أسلوب الإيجاز والاختصار، كذلك تجد فيها أسلوب الإطناب والتوسع، وكما تجد فيها أسلوب الحذف والاقتصار تجد فيها أسلوب الزيادة والتكثير، وكلُّ أسلوب يأتي متناسقا في مقامه مناسبا موضعه.

ومن الأساليب الواردة في اللغة العربية أسلوب الزيادة والتكثير، وهي ظاهرة لغوية معروفة، ذكرها العلماء، ووقع بينهم الاختلاف في مواضع منها. وقد عقد ابن فارس بابًا في زيادات الأسماء، وعدّها أسلوبًا من أساليب العرب، قال: "ومن سنن العرب الزيادة في حروف الاسم، ويكون ذلك إمّا للمبالغة، وإمّا للتشويه والتقبيح"^(١).

وسمّاها في موضع آخر البسط، وعقد له بابًا، وقابله بالقَبْض، قال: "العرب تبسط الاسم والفعل، فتزيد في عدد حروفهما، ولعلّ أكثر ذلك لإقامة وزن الشعر وتسوية قوافيه"^(٢).

وفي الباب الذي بعده قال: "ومن سنن العرب القبض، محاذاة للبسط الذي ذكرناه، وهو التَّقْصَان من عدد الحروف"^(٣).

(١) الصاحبي في فقه اللغة: ١٠١، وينظر: المزهري: ٣٣٢/١.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة: ٢٢٩.

(٣) المصدر نفسه: ٢٣٠.

وذكر الثعالبي الزيادة في الكلام، وجعلها من حفظ التوازن، قال: "العرب تزيد وتحذف حفظاً للتوازن، وإثارة له..."^(١).

وَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ عَلَىٰ مِنْهَاجٍ لِّغَةِ الْعَرَبِ وَأَسَالِيهِمْ ﴿١﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴿٢﴾، جاءت هذه الظاهرة في مواضع منه، نصَّ عليها العلماء والمفسرون، وهي في هذه المواضع جاءت متناسقة في سياقها، متوافقة في موضعها، وسيظهر البحث هذه المواضع، وكلام أهل العلم عنها، إن شاء الله.

ومن هنا ظهر لي موضوع (الزيادة في كلام العرب) ولم أجد من بسط القول فيه من ناحية جَمْعِ كُلِّ أَنْوَاعِ الزيادة في موضع واحد^(٣)، فأَحْبَبْتُ أَنْ أجمع الكلام على الزيادة، مع ذكر أنواعها، ومواقع وقوعها في لغة العرب. ولا شك أن هذا الموضوع له أهميته الكبيرة، من ناحية لزوم معرفة الزائد من الكلمات في الجملة العربية؛ لأنه يترتب عليه فهم معنى الجملة التي جاءت هذه الزيادة في ضِمْنِهَا.

(١) فقه اللغة وسر العربية: ٥٧٩/٢.

(٢) من الآية ٢ من سورة يوسف.

(٣) هناك أبحاث تتحدث عن نوع واحد من أنواع الزيادة، كزيادة الحرف، أو زيادة الفعل، مثل بحث (زيادة الحروف بين التأيد والمنع) للدكتور/ هيفاء فدا. وبحث (مشكلة الحرف الزائد) للدكتور/ فارس بطاينة. وبحث (كان بين الزيادة والإلغاء) لسيد تقي عبده. وغيرها. وكلُّها تتعلق بالبحث في نوع واحد من أنواع الكلمة، بخلاف هذا البحث فهو متوسِّع وعمام في أنواع الكلمة كلّها.

ومصطلح الزيادة - عند اللغويين - ينطلق على نوعين، أحدهما: زيادة الكلمة برأسها، ويدخل في ذلك أنواع الكلمة الثلاثة الاسم والفعل والحرف. والثاني الزيادة في حرف من حروف الكلمة، وهي ما تُعرف بالزيادة الصرفية.

وهذا البحث شاملٌ للنوعين جميعاً.

خطة البحث:

يتكوّن البحث من مقدّمة وتمهيد وفصلين وخاتمة، بالإضافة إلى ثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

المقدمة، فيها بيان خطة البحث والمنهج الذي سرت عليه.

التمهيد، الزيادة ووقوعها في القرآن، فيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الزيادة، والمقصود بها، ومسمّياتها.

المبحث الثاني: الاختلاف في وقوعها في القرآن الكريم، والغرض منها.

الفصل الأول: الزيادة في التراكيب النحوية، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: زيادة الحروف، وفيه تسعة عشر مطلبًا:

المطلب الأول: زيادة الباء.

المطلب الثاني: زيادة الفاء.

المطلب الثالث: زيادة الكاف.

المطلب الرابع: زيادة اللام.

المطلب الخامس: زيادة الواو.

المطلب السادس: زيادة (أل).

المطلب السابع: زيادة (أم).

المطلب الثامن: زيادة (أن) الخفيفة.

المطلب التاسع: زيادة (إن) الخفيفة.

المطلب العاشر: زيادة (عن).

المطلب الحادي عشر: زيادة (في).

المطلب الثاني عشر: زيادة (لا).

المطلب الثالث عشر: زيادة (ما).

المطلب الرابع عشر: زيادة (من).

المطلب الخامس عشر: زيادة (إلى).

المطلب السادس عشر: زيادة (ثم).

المطلب السابع عشر: زيادة (على).

المطلب الثامن عشر: زيادة (إلا).

المطلب التاسع عشر: اللواحق من الحروف.

المبحث الثاني: زيادة الأسماء، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: زيادة الضمير.

المطلب الثاني: زيادة اسم الإشارة.

المطلب الثالث: زيادة الظرف.

المطلب الرابع: زيادة المضاف.

المطلب الخامس: زيادة (من).

المبحث الثالث: زيادة الأفعال، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: زيادة (كان).

المطلب الثاني: زيادة (أصبح).

المطلب الثالث: زيادة (أمسى).

المطلب الرابع: زيادة (كاذ).

الفصل الثاني: الزيادة في المفردات، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المزيد في الأسماء، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الزيادة في أول الاسم.

المطلب الثاني: الزيادة في حشو الاسم.

المطلب الثالث: الزيادة في آخر الاسم.

المبحث الثاني: المزيد في الأفعال، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الزيادة في أول الفعل.

المطلب الثاني: الزيادة في حشو الفعل.

المطلب الثالث: الزيادة في آخر الفعل.

المبحث الثالث: المزيد في الحروف، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الزيادة في أول الحرف.

المطلب الثاني: الزيادة في حشو الحرف.

المطلب الثالث: الزيادة في آخر الحرف.

الخاتمة، وفيها تلخيص لأهم نتائج البحث.

الفهارس، وتشمل:

١- ثبتاً للمصادر والمراجع.

٢- وفهرساً لموضوعات البحث.

منهج البحث:

سرت في هذا البحث على المنهج الوصفي، وذلك وفق النقاط التالية:

- تقسيم مادة البحث قسمين؛ قسم للزيادة في الجُمْل، وقسم للزيادة في المفردات.

- عرض المواضع التي وقعت فيها الزيادة، سواء في الألفاظ أم في الجُمْل.

- بيان الشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف وأقوال العرب وأشعارهم على هذه الظاهرة.

- إبراز موضع الزيادة في النصوص، مع ذكر مَنْ نصَّ عليها من علماء اللغة.

- تقديم ذكر الحروف على الأسماء والأفعال، لأن الزيادة وردت في الحروف أكثر منها في الأسماء والأفعال، ثمَّ الأسماء، ثمَّ الأفعال.

- ترتيب الحروف على الترتيب الألفبائي، مقدِّماً ما كان من الحروف على حرف واحد، ثمَّ ما كان على حرفين فالثلاثي فالرباعي، على طريقة ابن هشام في المغني.

- ذكر أقوال العلماء في المسألة، وتوثيقها من مصادرها المعروفة، وبيان اختلافهم فيها إن وُجد.

- الالتزام بعلامات الترقيم وضبط ما يُشكّل من الكلمات والجُمْل.

- شرح الغريب من المفردات من كتب المعاجم واللغة.

- عَزَوْ ما ورد في البحث من الآيات إلى سورها، وكتابتها بالرسم العثماني

- تخرج ما ورد في البحث من أحاديث شريفة وآثار من كتب الحديث والسنة.
- توثيق الشواهد النثرية وأقوال العرب الواردة من مصادرها المعروفة.
- نسبة الأبيات الشعرية إلى أصحابها، وتوثيقها من دواوين الشعراء أو المجموعات الشعرية وكتب اللغة، مع ذكر البحر الذي نُظم عليه البيت.
- وضع ثبٍ للمصادر وفهرسٍ لموضوعات البحث.

التمهيد: الزيادة ووقوعها في القرآن

وفيه مبحثان

المبحث الأول: تعريف الزيادة، والمقصود بها، ومسمياتها.

المبحث الثاني: الاختلاف في وقوعها في القرآن الكريم والغرض منها.

المبحث الأول: تعريف الزيادة، والمقصود بها، ومسمياتها.

أولاً: تعريف الزيادة والمقصود بها.

الزيادة: مصدر زاد الشيء، يَزِيدُ زَيْدًا وَزَيْدًا وَزِيَادَةً.

والزيادة: التَّمُؤُّ، وكذلك الزُّوَادَةُ، والزِّيَادَةُ خلاف التَّقْصَانِ^(١).

والمقصود بها: إضافة كلمة على الجملة، خارجة عن أصل المعنى.

وتعرف الزيادة بكون أصل المعنى حاصلًا بدونها^(٢).

قال ابن هشام: "والزائد عند النحويين معناه: الذي لم يُؤْتِ به إلا لمجرد

التقوية والتأكيد، لا المهمل"^(٣).

وقال الشَّمْنِي: "صحة الاستغناء عن الزائد أعم من جواز حذفه، لأن

المراد منها أن يكون معنى الكلام مع وجود الزائد كهو مع عدمه، وهذا معنى

قولهم: الزائد دخوله كخروجه، وليس المراد صحة الاستغناء عنه..."^(٤).

وتقع الزيادة في المفردات كما تقع في التراكيب، أعني: الجُمْل.

قال ابن جني عن الزائد في المفردات: "ومعنى زائد أنه ليس بفاء ولا عين

ولا لام، وليس يعنون بقولهم: زائد، أنه لو حذف من الكلمة لدلت بعد حذفه

على ما كانت تدل عليه وهو فيها"^(٥).

(١) ينظر: لسان العرب: (زيد) ١٢٣/٦.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي: ٧٤/٣.

(٣) الإعراب عن قواعد الإعراب: ١٠٨.

(٤) حاشية الشَّمْنِي على المغني ١/ ١٠١.

(٥) المنصف: ١١/١.

ثانياً: المصطلحات التي أطلقت على الزيادة في كلام العرب:

وردت زيادة الكلمة في كتب أهل العلم بمصطلحات مختلفة، وأُطلق عليها العلماء أسماء عديدة، فأطلقوا عليها الزيادة، والإقحام، والصلة، والإلغاء، والحشو^(١).

ووقع خلاف بين علماء اللغة في هذه الألفاظ الزائدة، فالبصريون يطلقون عليها مصطلح الزيادة أو اللغو، والكوفيون يسمونها صلة وحشواً^(٢). وهو اختلاف لفظي.

قال ابن يعيش: "يريد بالصلة، أنها زائدة، ويعنى بالزائد أن دخوله كخروجه من غير إحداث معنى، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين"^(٣).

وقال ابن الحاجب: "يعني بحروف الصلة حروف الزيادة، وسميت حروف الصلة؛ لأنه يتوصل بها إلى زنة أو إعراب لم يكن عند حذفها"^(٤).

(١) ينظر: الكتاب: ٢٢١/٤، ٢٢٢، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ١/١١، ومعاني القرآن للفراء: ١/٣٥٠، ٣/١٣٧، وسر صناعة الإعراب: ١/١٣٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٠٥/٢، ومعاني القرآن للفراء: ٨/١، ٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/١٢٨، ومصطلحات النحو الكوفي: ٣٨.

(٣) شرح المفصل: ٨/١٢٨.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/٢٢٠.

وفي الحقيقة أنه وُجِدَ عند سيبويه والبصريين^(١) التعبير عن الزيادة بالصلة والحشو أيضاً، ووجد عند الفراء^(٢) وغيره من الكوفيين استخدام مصطلحي الزيادة والإلغاء.

فالذي يظهر أنها مصطلحات مستعملة عند المدرستين، ولا تختص إحداها بشيء منها عن الأخرى، بل يعبرون عنها بهذه الأسماء وغيرها، كاللغو والاطرّاح والقُضُول.

قال الشيخ خالد الأزهرى: "وكثير من النحويين المتقدمين يُسمّي الزائد صلة؛ لكونه يُتوصل به إلى نيل غرض صحيح، كتحسين الكلام وتزيينه، وبعضهم يسمّيه مؤكّداً؛ لأنه يعطي الكلام معنى التأكيد والتقوية، وبعضهم يسمّيه لغواً لإلغائه، أي: عدم اعتباره في حصول الفائدة به"^(٣).

أما إذا كانت تلك الكلمة واردة في القرآن الكريم، فيجب التأدّب مع القرآن، وألا تنعت كلماته بالزيادة، بل يُسمّى ما ورد من ذلك صلةً وتأكيّداً.

قال ابن هشام: "وينبغي أن يتجنّب المعرب أن يقول في حرف من كتاب الله تعالى: إنه زائد؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله - سبحانه - مُنَزَّه عن ذلك"^(٤).

(١) ينظر: الكتاب: ١٠٨/٢، ٢٢٢/٤، وسر صناعة الإعراب: ١/٢٩٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٦٨، ٣/١٨٩، وشرح القوائد السبع الطوال لابن الأنباري: ١٦٤، ٤٥٩.

(٣) موصّل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٥٠.

(٤) الإعراب عن قواعد الإعراب: ١٠٨.

والمراد بالحرف هنا العموم فيشمل الحروف والأسماء والأفعال.
قال الكافيجي: "الظاهر أن المراد من الحرف ههنا أعم، فيتناول حروف
المباني وحروف المعاني، والاسم والفعل وغيرها"^(١).

المبحث الثاني: الاختلاف في وقوع الزيادة في القرآن الكريم والغرض منها

أولاً/ الاختلاف في وقوعها في القرآن الكريم:

اختلف العلماء في وقوع الزيادة في القرآن الكريم، وسبب اختلافهم هو
اختلافهم في مفهوم الزيادة.

فأكثر النحويين واللغويين يرون أن المقصود بالزيادة: الكلمة الخارجة
عن أصل المعنى، ولها غرض عظيم، وهو التقوية والتأكيد، لا اللغو الذي لا
معنى له^(١).

وعلى هذا المفهوم أثبتوا وجود الزوائد في القرآن الكريم لأغراض مهمة
وحكم منيرة، باعتبار أن القرآن الكريم نزل على أساليب العرب ومناهجهم
في الكلام، ومن أساليب لغتهم وقوع الزيادة في كلامهم كثيراً، حتى سُئل
عن ذلك بعضهم، فقال: "هو شيء نثدُّ به كلامنا"^(٢).

قال ابن فارس: "إن العرب تزيد في كلامها أسماء وأفعالا..."^(٣).

وقال أيضاً: "ومن سنن العرب الزيادة في حروف الاسم، ويكون ذلك
إما للمبالغة وإما للتشويه والتقييح"^(٤).

(١) ينظر: الكتاب: ١٠٨/٢، ومعاني القرآن للفراء: ٥٨/١، ومعاني القرآن للأخفش: ٥٩/١.

(٢) ينظر الصاحي في فقه اللغة: ٢٦٣.

(٣) المصدر نفسه: ٢١٢.

(٤) المصدر السابق: ١٠١.

وعقد الثعالبي قَصَلاً في (فقه اللغة) للزوائد والصَّلَات التي هي من سُنن العرب^(١).

ويذهب فريق آخر من علماء اللغة إلى القول بعدم الزيادة في القرآن، وَيَرُدُّ كل ما قيل فيه: إنه زائد^(٢). ومَن ذهب إلى ذلك أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١ هـ) وأبو جعفر الطَّبري (ت ٣١٠ هـ) والفخر الرازي (ت ٦٠٦ هـ) وابن الأثير (ت ٦٣٧ هـ)^(٣).

ويظهر أن هذا الفريق لم يفهم المراد بالزيادة، إلا على أنها لَعُو لا فائدة فيه، وهذا خلاف مفهومها عند جمهور النحويين.

والأخذ بمذهب جمهور النحويين هو الظاهر، بل متعيّن، لا سيّما أنه قد وردت مواضع القول فيها بالزيادة لازم؛ لئلا يؤدّي إلى المستحيل. قال الزركشي: "زعم المبرد وثعلب ألا صلة في القرآن، والدّهماء من العلماء والفقهاء والمفسّرين على إثبات الصَّلَات في القرآن، وقد وُجد ذلك على وجه لا يَسَعُنَا إنكاره"^(٤).

ثانياً/ الغرض منها:

لم تأت العرب بالزيادة في كلامها دون معنى أو حكمة، بل المعروف أن كل ما ورد عنها من مزيد فله معنى يَخَصُّه وأغراض تتعلّق به، فقد يأتي

(١) ينظر: فقه اللغة وسر العربية: ٥٩٣/٢.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي: ٧٢/٣.

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري ١/١٩٥، ٤٠٩ و ٢٨/٣ والتفسير الكبير للرازي ٤٠/٢٤ و ٢١٤/٣٠ والمثل السائر لابن الأثير ١٧/٣.

(٤) البرهان في علوم القرآن: ٧٢/٣.

للتوكيد وتقوية المعنى، وقد يأتي للتنصيص على العموم والتنصيص على النفي، أو التأثير في المعنى.

وقد يكون الغرض من الزيادة تحسين اللفظ وتزيينه، والتناسب بين نصوص الجملة وألفاظها. وقد يزداد الحرف عوضاً عن محذوف، أو لكفّ عاملٍ عن عمله.

لكلّ هذه الأغراض وغيرها جاءت الزيادة في لغة العرب أسلوباً من أساليبهم، وسُنّة من سُنن كلامهم.

وهذه هي الأغراض التي ذكرها العلماء للزيادة، وسيأتي التمثيل لكلّ غرضٍ منها.

الفصل الأول: الزيادة في التراكيب النحوية

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: زيادة الحروف.

المبحث الثاني: زيادة الأسماء.

المبحث الثالث: زيادة الأفعال.

المبحث الأول: زيادة الحروف

وفيه تسعة عشر مطلبًا:

- المطلب الأول: زيادة الباء.
- المطلب الثاني: زيادة الفاء.
- المطلب الثالث: زيادة الكاف.
- المطلب الرابع: زيادة اللام.
- المطلب الخامس: زيادة الواو.
- المطلب السادس: زيادة (أل).
- المطلب السابع: زيادة (أم)
- المطلب الثامن: زيادة (أن) الخفيفة.
- المطلب التاسع: زيادة (إن) الخفيفة.
- المطلب العاشر: زيادة (عن)
- المطلب الحادي عشر: زيادة (في)
- المطلب الثاني عشر: زيادة (لا).
- المطلب الثالث عشر: زيادة (ما).
- المطلب الرابع عشر: زيادة (من)
- المطلب الخامس عشر: زيادة (إلى)
- المطلب السادس عشر: زيادة (ثم)
- المطلب السابع عشر: زيادة (على).
- المطلب الثامن عشر: زيادة (إلا).
- المطلب التاسع عشر: اللواحق من الحروف.

المطلب الأول: زيادة الباء.

الباء حرف من حروف الجر مختص بالاسم، والأصل في معناها الإلصاق، وهو المعنى الوحيد الذي ذكره سيويوه لها^(١)، وذكر العلماء لها معاني أخرى من بينها التأكيد وهو الزيادة، وقد ذكروا أنها تقع زائدة في ثمانية مواضع:

الأول: في الفاعل: تزداد الباء في فاعل (كَفَى) ^(٢) إذا كانت غير متعدية بمعنى (اكتفى) كقوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ ^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ ^(٤)، أي: كفى الله ^(٥).

قال أبو حيان: "والباء في (بالله) زائدة... وزيادتها في فاعل (كَفَى) وفاعل (يَكْفِي) مطردة" ^(٦). وقيل: إنها هنا أصلية، والفاعل مصدر محذوف، والتقدير: كفى الاكتفاء بالله ^(٧). وهذا بعيد جدًا.

(١) ينظر: الكتاب: ٢١٧/٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥٧/٢، والأصول لابن السراج: ٢٦٠/٢، وأما ابن الشجري: ١٣٠/١، ٣١٠، ٢٢٢/٣، وارتشاف الضرب: ١٧٠٠/٤.

(٣) من الآية ٤٣ من سورة الرعد.

(٤) الآية ٤٥ من سورة النساء.

(٥) ينظر: الأصول: ٤١٣/١، وسر صناعة الإعراب: ١٤١/١، والدر المصون: ١٥/١.

(٦) البحر المحيط: ٢٧٢/٣.

(٧) التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٣٣٢/١.

ولا تجوز زيادة الباء في فاعل (كَفَى) التي بمعنى أجزأ أو أغنى، ولا التي بمعنى وقى^(١)، ولهذا لم تدخل في نحو قوله تعالى ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾^(٢)، وفي قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(٣).
الثاني: في المفعول^(٤): نحو قوله تعالى: ﴿تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿وَهَزَى إِلَيْكَ بِجَنَاحِ النَّخْلَةِ﴾^(٦).

قال الأخفش في بيان معنى قوله تعالى: ﴿تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾: ... والباء زائدة نحو زيادتها في قوله: ﴿تَبَيَّنْتُ بِالْذُّهْنِ﴾^(٧).

وقال الزمخشري: "الباء في ﴿بِأَيْدِيكُمْ﴾ مريدة، مثلها في أعطى بيده للمنفاد"^(٨).

وقال أيضاً: والباء في ﴿بِجَنَاحِ النَّخْلَةِ﴾^(٩) صلة للتأكيد، كقوله تعالى: ﴿تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١٠).

(١) ينظر: رصف المباني: ٢٢٦، وارتشاف الضرب: ١٧٠٠/٤، والجنى الداني: ٤٩.

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الأحزاب.

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة البقرة.

(٤) ينظر: الخصائص: ٢٨٢/٢، والمفصل: ٢٩٠، والجنى الداني: ٥١، ومغني اللبيب: ١٤٧.

(٥) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة.

(٦) من الآية ٢٥ من سورة مريم.

(٧) من الآية ٢٠ من سورة المؤمنون، وينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٧٢/١.

(٨) الكشف: ١٨٢/١.

(٩) من الآية ٢٥ من سورة مريم.

(١٠) ينظر: الكشف: ١٢/٣.

ومن شواهد زيادتها في المفعول قول الشاعر:

١ - هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ سَوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ^(١)
أي: لا يقرآن السُّورَ، فدخلت الباء زائدة في المفعول به.

الثالث: في المبتدأ^(٢): كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَفْتُونُ﴾^(٣)، أي: أَيُّكُمْ المفتون؟ فالباء زائدة على مذهب الأخفش^(٤)، وقول الشاعر:

٢ - بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ^(٥)
أي: حَسْبُكَ^(٦).

الرابع: في خبر (ليس) و (ما)^(٧)، لتأكيد نفيهما^(٨)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾^(٩)، وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾^(١٠).

(١) البيت من البسيط، وهو للراعي النميري، ينظر: ديوانه ١٠١، ومغني اللبيب: ١٤٧.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٩٣/٢، والخصائص: ٢٨٢/٢، وأما ابن الشجري: ١٣٠/١، وارتشاف الضرب: ١٧٠١/٤.

(٣) الآية ٦ من سورة القلم.

(٤) ينظر: معاني القرآن: ٥٤٧/٢.

(٥) البيت من المتقارب، وهو من شواهد الخصائص: ٢٨٢/٢، وسر صناعة الإعراب:

١٣٨/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١٧٠/١ وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣٩/٨.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٣٨/١.

(٧) ينظر: رصف المباني للمالقي: ٢٢٥ والجنى الداني: ٥٣ - ٥٤، ومغني اللبيب: ١٤٩.

ومصابيح المغاني للموزعي: ٢٠٥.

(٨) ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٦١/١.

(٩) من الآية ٧٤ من سورة البقرة.

(١٠) من الآية ٣٦ من سورة الزمر.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾^(١).

الخامس: زيادتها في خبر (كان)، نحو قول الشاعر:

٣- وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ^(٢)

أي: لم أكن أَعْجَلَهُمْ^(٣).

السادس: في الحال المنفي عاملها^(٤): كقول الشاعر:

٤- فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمٌ بِنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا^(٥)

والتقدير: فما رجعت خائبة ركاب^(٦).

قال الفراء: "فأدخل الباء في فعلٍ لو أُلْقِيَتْ منه نُصِبَ بالفعل لا بالباء، يقاس على هذا وما أشبهه"^(٧).

(١) من الآية ٤٦ من سورة فصلت.

(٢) البيت من الطويل، وهو من لامية العرب للشنفرى الأزدي. ينظر: ديوان الشنفرى:

٥٩، وورد بلا نسبة في الجنى الداني: ٥٤، وأوضح المسالك: ٢١٠/١، ومغني

الليبي: ٧٢٨.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢١٦/٣، والتصريح بمضمون التوضيح: ٦٧٠/١.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٥٥، وارتشاف الضرب: ١٢١٩/٣، ومغني الليبي: ١٤٩.

(٥) البيت من الوافر، منسوب للقحيف العقيلي في خزانة الأدب: ١٣٧/١٠، وهو من

شواهد معاني القرآن للفراء: ٥٧/٣، ومغني الليبي: ١٤٩.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٥/١.

(٧) معاني القرآن: ٥٧/٣.

السابع: في التوكيد بالنفس والعين، لأنه تجوز زيادة الباء في النفس والعين عند التوكيد بهما، تقول: جاء زيدٌ نفسه وبفسه، وعينه وبعينه^(١).

قال ابن مالك: "ويجوز جرُّ النفس والعين بباء زائدة، نحو: جاء زيدٌ بنفسه، ورأيت عمراً بعينه، ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد"^(٢).

ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾^(٣).

قال أبو حيان في إعراب الآية: "ويجوز هنا أن تكون الباء زائدة للتوكيد، والمعنى: يتربصن أنفسهن، كما تقول: جاء زيدٌ بنفسه، وجاء زيدٌ بعينه، أي: نفسه وعينه"^(٤).

الثامن: زيادتها في فاعل أفعل التعجيية، نحو: أحسنَ يزيدٌ وأكرمَ به^(٥)، فالباء هنا زائدة؛ لأن الأصل في أحسنَ يزيدٌ: أحسنَ زيدٌ، أي: صار ذا حُسنٍ، ثم نُقِلَ إلى لفظ الأمر وزيدت الباء عليه لتحسين اللفظ.^(٦)

ويرى ابن هشام وابن عقيل أن زيادة الباء في فاعل (أفعل) في التعجب واجبة.

(١) ينظر: الجنى الداني: ٥٥.

(٢) شرح التسهيل: ٢٩٠/٣.

(٣) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

(٤) البحر المحيط: ١٩٦/٢.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للزجاج: ٦٧/٢، والمقرب: ٢٠٣/١، والبسيط في شرح جمل

الزجاجي: ٨٥٥/٢، وارتشاف الضرب: ١٧٠١/٤.

(٦) ينظر: أسرار العربية للأبناري: ١٢٣-١٢٤.

قال ابن هشام: "فألواجبة في نحو (أَحْسِنُ بَزِيدَ) في قول الجمهور: إن الأصل: أَحْسَنَ زَيْدٌ، بمعنى صار ذا حُسْنٍ، ثم غَيَّرَتْ صيغة الخبر إلى الطَّلَبِ، وزِيدَتِ الباءُ إصلاحًا لِلْفِظِ"^(١).
وقال أيضاً: "فزيدت الباء؛ ليصير على صورة المفعول به، كـ امْرُؤُ بَزِيدٍ"^(٢).

وقال ابن عقيل: "وأما (أَفْعِلْ) ففِعْلُ أَمْرٍ، ومعناه التعجُّبُ لا الأمر، وفاعله المجرورُ بالباء، والباء زائدة، فأصلُ الصيغة الثانية في التعجُّبِ، وهي (أَفْعِلْ بِهِ): أَفْعَلْ كَذَا،

فالباء زائدة، لكن زيادتها في هذه الصيغة واجبة لتحسين اللفظ"^(٣).

المطلب الثاني: زيادة الفاء.

الفاء الزائدة: هي التي يكون دخولها في الكلام كخروجها، وقد اختلف في جواز زيادتها في الكلام، فسيبويه لم يثبت زيادتها^(١)، وأجاز زيادتها غيره كالأخفش^(٢) والزرَّاج^(٣) والفراسي^(٤) وابن جني^(٥) وابن برهان، الذي نقل الإجماع على جواز زيادتها^(٦)، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا فَلْيُوقُوهُ حِمِيمٌ مَّرِئُوسٌ﴾^(٧).

قال الأخفش: "وزعموا أنهم يقولون: أَخَوَكَ فَوَجَدَ، بل أَخَوَكَ فَجَهَدَ، يريدون: أَخَوَكَ وَجَدَ، و: بل أَخَوَكَ جَهَدَ، فيزيدون الفاء"^(٨).

وقال ابن جني: "وأما وجه زيادتها -أي الفاء- فقد جاء مجيئاً صالحاً، أخبرنا أبو علي أن أبا الحسن حكى عنهم: أَخَوَكَ فَوَجَدَ، يريد: أَخَوَكَ وَجَدَ، ومن ذلك قولهم: زَيْدًا فَاضْرِبْ، وعمرًا فَاشْكُرْ، ومحمداً فامْرُؤُ، إنما تقديره: زَيْدًا اضْرِبْ، وَعَمْرًا اشْكُرْ، وَمُحَمَّدًا امْرُؤُ"^(٩).

(١) ينظر: الكتاب: ١/١٣٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ١/١٤١.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/٣٣٨.

(٤) ينظر: كتاب الشعر: ٢/٣٢٦.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/٢٦٠.

(٦) ينظر: شرح اللمع: ١/٢٣٤.

(٧) الآية ٥٧ من سورة ص.

(٨) معاني القرآن ١/١٢٤.

(٩) سر صناعة الإعراب: ١/٢٦٠.

(١) مغني اللبيب: ١٤٤.

(٢) أوضح المسالك: ٢/٢٧٣.

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية: ٢/١٤٠.

وهنا يذكر ابن برهان اتفاق البصريين على مجيئ الفاء زائدة، قال: "اعلم أن الفاء تكون زائدة عند أصحابنا جميعاً" (١).

ومن الشواهد على زيادة الفاء قوله تعالى: ﴿وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ﴾ (٢) ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ (٣)، فالفاء زائدة، إذ التقدير: وثيابك طهّر، والرُّجْزَ اهْجُرْ (٣).

قال ابن السَّحَرِيّ: "إنها زائدة لا محالة في قوله تعالى: ﴿وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ﴾ (٤) ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾؛ لأنك إن لم تحكم بزيادتها أدّى ذلك إلى دخول الواو العاطفة عليها وهي عاطفة" (٤).

وقيل: الفاء في الآية ليست زائدة، بل عاطفة على فعل محذوف، تقديره: تنبّه فطهّر ثيابك، فلمّا حُذِفَ الفعل قُدِّمَ المفعول، حتى لا يقع العاطف في أول الكلام (٥).

ومن الشواهد على زيادة الفاء -أيضاً- قول الشاعر:

٥- لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنِفِسًا أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي (٦)

(١) شرح اللمع: ٢٣٥/١.

(٢) الآيتان ٤، ٥ من سورة المدثر.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٦٠/١.

(٤) أمالي ابن السحري: ٩٠/٣.

(٥) ينظر مغني اللبيب: ٢٢١.

(٦) البيت من الكامل، للنمر بن تولب -رضي الله عنه- في (شعراء إسلاميون): ٣٥٧ وهو من شواهد الكتاب: ١٣٤/١، والمقتضب: ٧٦/٢، وكتاب الشعر للفارسي: ٣٢٦/١، وأمالي ابن السحري: ٨١/٢، وشرح اللمع لابن برهان: ٢٤٣/١.

قال أبو علي الفارسي: "لا تكون إحدى الفاءين إلا زائدة" (١).

وسبب ذلك أنّ (إذا) إنّما تقتضي جواباً واحداً (٢).

ونقل البغدادي (٣) عن الفارسي أن الفاء الأولى هي الزائدة، والثانية فاء الجزاء، ثم قال: اجعل الزائدة أيّهما شئت.

ومنه قول الشاعر:

٦- لَمَّا اتَّقَى يَدَ عَظِيمِ جَرْمُهَا فَتَرَكْتُ ضَاحِي جِلْدِهَا يَتَذَبَذَبُ (٤)
أي: تَرَكْتُ، والفاء زائدة (٥).

قال ابن جنّي -عقب هذا البيت وذكر قبله بيتاً آخر: "فالفاء في هذين البيتين زائدة" (٦).

وقال ابن هشام: "لأن الفاء لا تدخل في جواب (لَمَّا) خلافاً لابن مالك" (٧).

(١) كتاب الشعر: ٧٨/١.

(٢) ينظر: الأزهية: ٢٤٨.

(٣) ينظر: خزانة الأدب: ٣١٥/١.

(٤) البيت من الكامل، وهو من شواهد سر صناعة الإعراب: ٢٦٩/١، وشرح التسهيل

لابن مالك: ٣٥٦/٣، والبحر المحيط: ٢٦/٣، ومغني اللبيب: ٢٢٠، والدرّ المصون:

٣٤٢/٣.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٦٩/١، والبحر المحيط: ٢٧/٣.

(٦) سر صناعة الإعراب: ٢٦٩/١.

(٧) مغني اللبيب: ٢٢٠.

وتزاد الفاء أيضا للتوكيد في الخبر إذا كان المبتدأ متضمنا معنى الشرط، نحو: الذي يقومُ فله درهمٌ، حيث دخلت الفاء في خبر (الذي) توكيدا للكلام^(١).

وزيادتها في هذه المواضع غير مُطَرَّدة، إلا في موضعين:

الأول: زيادتها في الفعل المقدم معموله.

الثاني: زيادتها في خبر الموصول المضمّن معنى الشرط.

المطلب الثالث: زيادة الكاف.

الكاف الزائدة تأتي للتوكيد^(١)، وسميت زائدة لاستغناء الكلام عنها، والمتنبّع لكلام العرب يجد شواهد تشهد لجيئها زائدة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٢)، فالكاف هنا زائدة، والمعنى: ليس مثله شيء^(٣).

قال ابن السراج: "فالكاف زائدة؛ لأنه لم يُثَبِّتْ له مثلاً، تبارك وتعالى عن ذلك، والمعنى: ليس مثله شيء^(٤)".

وقال النحاس: "والكاف في (كمثله) زائدة للتوكيد لا موضع لها من الإعراب لأنها حرف... والتقدير: ليس مثله شيء^(٥)".

وقال ابن جني: "تقديره -والله أعلم- ليس مثله شيء، فلا بد من زيادة الكاف، ليصحّ المعنى؛ لأنك إن لم تعتقد ذلك أثبتت له -عزّ اسمُه- مثلاً، فزعمت أنه ليس كالذي هو مثله شيء...^(٦)".

(١) ينظر: الأصول: ٤٣٨/١، وكتاب الشعر: ٢٥٨/١، ووصف المباني: ٢٧٧، والجنى الداني: ٨٦ - ٨٧، وارتشاف الضرب: ١٧١٦/٤.

(٢) من الآية ١١ من سورة الشورى.

(٣) ينظر: الأصول: ٤٣٨/١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: ٨٥٣/٢.

(٤) الأصول: ٤٣٨/١.

(٥) إعراب القرآن: ٧٤/٤.

(٦) سر صناعة الإعراب: ٢٩١/١.

(١) ينظر: الأزهية: ٢٤٦.

ويقول السمين الحلبي: "قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ في هذه الآية أوجه، أحدها - وهو المشهور عند العرب - أَنَّ الكاف زائدة في خبر (ليس)، و(شيء) اسمها، والتقدير: ليس شيءٌ مثله^(١)، ثم ذكر أقوالاً أخرى.

ومن الشواهد على زيادة الكاف أيضاً قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾^(٢)، فالمعنى: أو الذي مرَّ على قرية^(٣). قال الأخفش: "الكاف زائدة، والمعنى - والله أعلم -: ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه؟ أو الذي مرَّ على قرية، والكاف زائدة"^(٤).

وذكر الفراء^(٥) أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأقط؟ قال: كَهَيْئِ، يريد: هَيْئًا، فالكاف زائدة في المفعول به.

وقولهم: "فُلَانٌ كَذِي الهَيْئَةِ" يريدون: فُلَانٌ ذُو الهَيْئَةِ، فالكاف زائدة^(٦).

ومن الشواهد الشعرية على زيادة الكاف قول الشاعر:

٧- وَلَعِبْتُ طَيْرَ بِهِمْ أَبَابِيلَ فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُولُ^(٧)

(١) الدر المصون: ٥٤٣/٩ - ٥٤٤.

(٢) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٣٠١/١.

(٤) معاني القرآن للأخفش: ١٩٧/١.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٦٦/١.

(٦) ينظر: المسائل المشككة: ٣٩٩، وخزانة الأدب: ١٧٧/١٠.

(٧) البيت من السريع، لرؤية بن العجاج في ملحقات ديوانه: ١٨١، ولحميد الأرقط في الكتاب: ٤٠٨/١، وبلا نسبة في المقتضب: ١٤١/٤، والأصول: ٤٣٨/١، ومعني اللبيب: ٢٣٨.

المعنى: فَصَيَّرُوا مِثْلَ عَصْفٍ مَا كُول، والكاف زائدة لتأكيد التشبيه^(١). وجاءت الكاف زائدة في قول رؤية:

٨- لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقِ^(٢)

أي: فيها المَقَقُ - وهو الطُّولُ - والكاف زائدة^(٣).

قال ابن جني: "المَقَقُ: الطُّولُ، ولا يقال: في الشيء كَالطُّولِ، وإنما

يقال: فيه طُولٌ، فكأنه قال: فيها مَقَقٌ، أي: طُولٌ"^(٤).

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٣٠/١، وسر صناعة الإعراب: ٢٩٦/١.

(٢) من الرجز، في ديوان رؤية بن العجاج: ١٠٦، وهو من شواهد المقتضب: ٣١٨/٤.

(٣) والأصول: ٣٥٩، وسر صناعة الإعراب: ٢٩٢/١، وضرائر الشعر لابن عصفور:

٦٦، وخزانة الأدب: ١٧٧/١٠.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧١٦/٤.

(٤) سر صناعة الإعراب: ٢٩٢/١.

المطلب الرابع: زيادة اللام.

ذكر العلماء معاني متقاربة للّام، كالمِلْك والاختصاص واستحقاق

الشّيء^(١).

وأوصل الزجاجي هذه الأنواع إلى واحدٍ وثلاثين لامًا بحسب معانيها وعملها^(٢). منها أنما تأتي زائدة للتوكيد^(٣)، وفيما يلي أنواع اللام الزائدة:

الأول: اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، نحو قول العرب:

أَرَاكَ لَشَاتِمِي، بزيادة اللام في المفعول الثاني^(٤).

قال ابن جني: "قال -أي قطرب-: وسمعنا بعض العرب يقول: أَرَاكَ

لَشَاتِمِي، وَإِنِّي رَأَيْتُهُ لَسَمَحًا"^(٥). ومن زيادتها قول الشاعر:

٩ - وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ^(٦)

فاللام زائدة بين الفعل المتعدي (أَجَارَ) ومفعوله (مُسْلِمٍ)^(٧).

(١) ينظر: الكتاب: ٢٠٧/٤، والمفصل: ٢٩١، واللباب في علل البناء والإعراب:

٣٦٠/١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: ٨٥٧/٢.

(٢) ينظر: كتاب اللامات: ٣١.

(٣) ينظر: المفصل: ٢٩١، والجني الداني: ١٠٥، ومصاييح المغاني: ٣٨٨.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٣٠٨.

(٥) سر صناعة الإعراب: ٣٧٩/١.

(٦) البيت من الكامل، وهو لابن ميادة، ينظر: شعر ابن ميادة: ١١٢، وضرائر الشعر لابن

عصفور: ٦٧، والجني الداني: ١٠٧، ومغني اللبيب: ٢٨٥، ومصاييح المغاني: ٣٨٠.

(٧) ينظر: أوضح المسالك: ١٣٢/٢، و(اللام المقحمة) د. خالد عبد الحميد أبو جندية: ٣١.

الثاني: اللام المسماة بالمُقحمة، وهي المعترضة بين المتضايين،

كقول الشاعر:

١٠ - يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاخُوا^(١)

فالأصل: يا بؤسَ الحرب، فأقحمت اللام تقوية للاختصاص، ولذلك لم تُغيّر حكم الإضافة^(٢).

قال ابن الشجري: "وكانه دعاء على الحرب، وأراد: يا بؤسَ الحرب،

فزاد اللام"^(٣).

الثالث: اللام المسماة لام التقوية، وتأتي لتقوية عامل ضعيف، إما

لتأخّره نحو قوله تعالى: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾^(٤)، فقد زيدت اللام في قوله: (لِرَبِّهِمْ) لتقوية العامل المتأخر (يرهبون)^(٥).

وإما لكونه فرعًا في العمل، نحو قوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾^(٦)، حيث

زيدت اللام لتقوية العامل، وهو اسم الفاعل (فَعَالٌ)، لكونه فرعًا عن الفعل في العمل^(٧).

(١) البيت من مجزوء الكامل، منسوب إلى سعد بن مالك في أمالي ابن الشجري:

٤٢١/١، وهو من شواهد الكتاب: ٢٠٧/٢، والخصائص: ١٠٦/٣، وشرح المفصل:

٦٨/٣، ومغني اللبيب: ٢٨٦.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٠٧/٢، وكتاب اللامات للزجاجي: ١٠٨، واللام المقحمة: ٢٢.

(٣) أمالي ابن الشجري: ٤٢١/١.

(٤) من الآية ١٥٤ من سورة الأعراف.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٥٤/٢، وفقه اللغة وسر العربية: ٥٩٧/٢.

(٦) الآية ١٦ من سورة البروج.

(٧) ينظر: الدر المنصون: ٤٣/١.

قال المرادي: "فزيادتهما في ذلك مقيسة؛ لأنها مقوِّية للعامل" (١).

الرابع: اللام الداخلة على خبر المبتدأ، كقول الراجز:

١١ - أُمُّ الْخَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ (٢)

فاللام في (لعجوز) زائدة للتأكيد، كما قال ابن هشام (٣).

الخامس: اللام الداخلة على خبر (أَنَّ) المفتوحة (٤)، وشاهد ذلك

قراءة سعيد بن جبير: ((إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)) (٥) بفتح الهمزة (٦).

فاللام زائدة، و(أَنَّ) مصدرية، والتقدير: إلا أنهم يأكلون (٧).

قال ابن عصفور: "فأما قراءة مَنْ قَرَأَ: ((إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)) (٨)

بفتح الهمزة فشاذ، واللام فيها زائدة" (٩).

(١) الجني الداني: ١٠٦.

(٢) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه: ١٧٠، وبلا نسبة في الأصول: ٢٧٤/١،

وسر صناعة الإعراب: ٣٧٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٩/١، والجني الداني:

١٢٨، والدر المصون: ٦٦/٨، وتخليص الشواهد: ٣٥٨. وشهيرة: أي كبيرة فانية.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٣٠٧.

(٤) ينظر: الأصول: ٢٧٤/١.

(٥) من الآية ٢٠ من سورة الفرقان.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٤٩٠/٦، ومعجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب

٣٣٥/٦.

(٧) ينظر: الأصول: ٢٧٤/١، وكتاب الشعر: ٧٤/١، والبحر المحيط: ٤٩٠/٦، والتبيان

في إعراب القرآن للعكبري: ٩٨٣/٢.

(٨) من الآية ٢٠ من سورة الفرقان.

(٩) المقرب: ١٠٧/١.

وُنُسِبَ للمبرِّد أن زيادة اللام في خبر (أَنَّ) قياسية (١).

قال النحاس: "حكى علي بن سليمان عن محمد بن يزيد أنه يجوز

فتحها مع اللام؛ لأنها زائدة، دخولها كنزوحها إلا أنها أفادت التوكيد" (٢).

ورد ذلك ابن هشام، قال: "وليس ذلك بالمرضي؛ لأن المبرد قاس على

نادر قابل للتأويل على الزيادة" (٣).

السادس: اللام الداخلة على خبر (لكنَّ)، كقول الشاعر:

١٢ - يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ (٤)

والشاهد في البيت: مجيء اللام زائدة في خبر (لكنَّ) (٥).

السابع: اللام الداخلة على خبر (ما زال)، كقول كثير:

١٣ - وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا

لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَدَادٍ (٦)

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٥٥/٣، وتخليص الشواهد لابن هشام: ٣٥٨.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٢٧٩/٥.

(٣) تخليص الشواهد: ٣٥٨.

(٤) البيت من الطويل، ولم يُعرف قائله، وهو من شواهد الجني الداني: ١٣٢، ومغني

اللبيب: ٣٠٧، وشرح الألفية لابن عقيل: ١٤١/٢. وقوله: لَعَمِيْدُ أي: مريض. وفي

اللسان (عمد): "العميد المريض الذي لا يستطيع الجلوس من مرضه".

(٥) ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٨٧/١، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٥٩.

(٦) البيت من الطويل، ينظر: ديوان كثير: ٤٤٣، وقد ورد في سر الصناعة: ٣٧٩/١،

وتخليص الشواهد: ٣٥٧، ومغني اللبيب: ٣٠٨، وخزانة الأدب: ٣٢٨/١٠.

وقوله: مَدَادُ أي: مكان ومرتع. ينظر لسان العرب (مزد).

زيدت اللام في خبر (زال) وهو قوله: (الهائم)^(١).

الثامن: اللام الداخلة على خبر (أَمْسَى)^(٢).

قال ابن جني: "وقد أدخلت في خبر (أَمْسَى)، قرأت على أبي بكر

محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى، وأنشدناه أبو علي:

١٤ - مَرُّوا عَجَالاً وَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ

قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أَمْسَى لَمْجُودًا^(٣)

التاسع: اللام المزيدة قبل (إن) الشرطية.

قال ابن هشام: "ومن أمثلة اللام الزائدة قولك: لَيْنَ قَامَ زَيْدٌ أَقْمُ، أو

فَأَنَّا أَقْوَمُ، أو أَنْتَ ظَالِمٌ لَيْنٌ فَعَلْتَ، وكُلُّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِالشَّعْرِ"^(٤).

وجه القول بزيادتها في ذلك أن اللام في هذه الأمثلة ليست لام

الابتداء؛ لأن ذلك ليس من مواضعها، وليست لام القسم؛ لأن الجواب هنا

للشرط، فلم يبق إلا كونها زائدة.

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٣٩/١، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٥٨.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر: ٥٨، وشرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي): ٣٥١.

(٣) سر صناعة الإعراب: ٣٧٩/١.

والبيت من البسيط، وهو من شواهد مجالس ثعلب: ١٢٩/١، وكتاب الشعر:

٧٤/١، والخصائص: ٣١٦/١، ٢٨٣/٢، وشرح المفصل: ٦٤/٨، وخزانة الأدب:

٣٢٧/١٠.

(٤) مغني اللبيب: ٣٠٩.

المطلب الخامس: زيادة الواو.

للووا أقسام عديدة كالعاطفة وواو الحال وواو القَسَم^(١)، أوصلها ابن

هشام في المغني إلى خمسة عشر قِسْمًا^(٢). ومن أقسامها: الواو الزائدة التي لا

يُغَيَّرُ حَذْفُهَا معنى الكلام^(٣).

وقد اختلف النحويون في جواز زيادة الواو وعدمه، فذهب

الكوفيون^(٤) والأخفش^(٥) وابن مالك^(٦) وأكثر النحويين^(٧) إلى أن الواو قد

تأتي زائدة، وذهب أكثر البصريين إلى أن الواو لا تُزَادُ^(٨).

أما الذين أجازوا زيادة الواو فتأتي عندهم زائدة في المواضع التالية:

١ - في جواب (إذا) و(لَمَّا) كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا

وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٩) أي: فُتِحَتْ، فالواو عندهم زائدة، والفعل (فُتِحَتْ)

(١) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٥٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٤٦٣.

(٣) ينظر: الأزهية: ٢٣٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٣٨/١، والإنصاف: ٤٥٦/٢، والفصول المفيدة في الواو

المزيدة: ١٤٦، ومغني اللبيب: ٤٧٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن: ١٣٢/١.

(٦) ينظر: التسهيل: ١٧٥.

(٧) ينظر: رصف المباني: ٤٨٧، والجني الداني: ١٦٤، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٥٢.

(٨) ينظر: المقتضب: ٧٨/٢، والخصائص: ٤٦٢/٢، وأمالي ابن الشجري: ١٢٢/٢،

والإنصاف: ٤٥٦/٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤١٩/١.

(٩) من الآية ٧٣ من سورة الزمر.

٢- في جملة النعت:

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾^(١)، فالواو زائدة، إذ التقدير: إِلَّا لَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾^(٢). ويرى الهروي^(٣) أن الواو تأتي زائدة في الصفة، للتوكيد. كقولك: (ما رأيتُ أحداً إِلَّا وعليه ثيابٌ حَسَنَةٌ)^(٤). وذكر الآية ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾^(٥).

جواب (إذا)، والدليل على ذلك عدم ورودها في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(١)، حيث خَلَّت الآية الثانية من الواو، ولا فرق بين الآيتين^(٢).

و قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمُوا وَلَهُ لَلْجَبِينِ﴾^(٣)، فالتقدير: فَلَمَّا أَسْلَمُوا تَلَّهُ لِلْجَبِينِ، والواو زائدة، و(تَلَّهُ) جوابُ (لَمَّا)^(٤). ومن الشواهد الشعرية على زيادتها قبل جواب (إذا) قول الشاعر:

١٥- حَتَّىٰ إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمْ وَرَأَيْتُمُوا أَوْلَادَكُمْ شَبُوهَا
١٦- وَقَلْبُكُمْ ظَهَرَ الْمَجْنُّ لَنَا إِنَّ اللَّيْمَ الْفَاجِرَ الْخَبُّ^(٥)
فالأصل: (قَلْبُكُمْ)، والواو زائدة^(٦).

(١) من الآية ٧١ من سورة الصافات.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٤٥٧/٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٢٠/١، والبحر المحيط: ٢٨٧/٥، ومغني اللبيب: ٤٧٣.

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة الصافات.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٢٨٧/٥، والفصول المفيدة في الواو المزیدة: ١٤٦ والجنى الداني: ١٦٦.

(٥) البيتان من الكامل، للأسود بن يعفر في شعره المجموع في (الصبح المنير): ٢٩٣، وهما من شواهد المقتضب: ٧٨/٢، ومعاني القرآن للفراء: ٢٣٨/١، وتأويل مشكل القرآن: ٢٦٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٢٠/١، والجنى الداني: ١٦٥.

(٦) ينظر: الأزهية: ٢٣٦، والجنى الداني: ١٦٥، والفصول المفيدة في الواو المزیدة: ٥٣.

(١) الآية ٤ من سورة الحجر.

(٢) الآية ٢٠٨ من سورة الشعراء، وينظر: الأزهية: ٢٣٨.

(٣) أبو الحسن علي بن محمد الهروي النحوي، والد أبي سهل صاحب إسفار الفصح، من أهل هَرَاة، قَدِيمَ مَصْرَ واستوطنها، له الذخائر في النحو، والأزهية في الحروف، توفي سنة ٤١٥ هـ. ينظر: إنباه الرواة ١١١/٢ ومعجم الأدباء ٢٨٤/١ وبغية الوعاة ٣٠٥/٢.

(٤) ينظر: الأزهية: ٢٣٨.

(٥) الآية ٤ من سورة الحجر.

المطلب السادس: زيادة (أل).

الأصل في (أل) أنها تدخل على الكلمة للتعريف^(١)، لكنها قد تدخل عليها ولا تفيد هذا المعنى، وإنما تكون زائدة^(٢)، وقد جاءت على ذلك أمثلة قليلة.

فمن ذلك:

١- زيادتها في الحال، نحو قولهم: (ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ)، أي: مترتبين، وقولهم: (جاء القومُ الجمَاءُ الغفيرَ)، أي: جاءوا جميعاً، والحال - كما هو معروف - يجب أن تكون نكرة، لذلك جعلوا (أل) في المثالين زائدة^(٣).

٢- زيادتها في بعض الأسماء الموصولة كالذي والتي وأخواتهما لتوكيد التعريف^(٤).

٣- زيادتها في الأعلام: تأتي (أل) زائدة في بعض الأعلام، نحو: اللات^(٥)

(١) ينظر: الكتاب: ٦/٤، ورصف المباني: ١٦٥، وأوضح المسالك: ١٢٧/١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٩٨٨/٢.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٣٥/١، ورصف المباني: ١٦٥، ومغني اللبيب: ٧٦.

(٤) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٣١١/١.

(٥) اللات: صنم كانت تعبدته ثقيف في الجاهلية، وأصله الاله، ثم حذفوا منه الهاء، وأحقوه التاء وأثَّوه. ينظر: كتاب الأصنام لهشام بن محمد الكلبي: ٣١، والمفردات للزَّغَب الأصفهاني: ٧٤٩.

والعُزَّى^(١) والسَّمَوَّل^(٢) واليسع^(٣)، فـ(أل) في هذه الأسماء زائدة^(٤). ومن شواهد زيادتها قوله:

١٨- وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

مُطِيقًا لِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ^(٥)

والشاهد زيادة (أل) في (اليزيد) للمح الأصل^(٦). ومنها البيت المشهور:

١٧- وَلَقَدْ جَنَيْتَكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا

وَلَقَدْ نَهَيْتَكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ^(٧)

لأن (بنات أوبر) علَّم جنس على نبات يشبه البطاطس، وهو الصغير الرديء من الكمأة^(٨). و(أل) في قوله: (الأوبر) زائدة، لضرورة الشعر^(٩).

(١) العُزَّى: صنم لقريش. ينظر: كتاب الأصنام: ٣٤، والمفردات للزَّغَب: ٥٦٤.

(٢) السَّمَوَّل: اسم لعدد من الأعلام، منهم السَّمَوَّل بن غريض بن عدياء الأزدي، شاعر جاهلي حكيم، توفي نحو ٦٥ ق هـ. ينظر: الشعر والشعراء ٩٧/١، والأعلام: ١٤٠/٣.

(٣) ابن أخطوب، استخلفه إلياس على بني إسرائيل ثم نُبِّي. ينظر: الكليات للكفوي: ٨٣٠.

(٤) ينظر: رصف المباني: ١٦٤، والجنى الداني: ١٩٧، والدر المصون: ٩١/١٠ وأوضح المسالك: ١٢٧/١.

(٥) البيت من الطويل، وهو لابن ميادة، ينظر: شعر ابن ميادة: ١٩٢، وورد في سر صناعة الإعراب: ٤٥١/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٣٦/١، وأوضح المسالك: ٥٣/١.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٧٥، والتصريح بمضمون التوضيح: ٤٩٧/١.

(٧) البيت من الكامل، ولم يعرف قائله، وهو من شواهد الخصائص: ٥٨/٣، وسر الصناعة ٣٦٦/١، والإنصاف: ٣١٩/١، ورصف المباني: ١٦٤، وأوضح المسالك: ١٢٩/١.

(٨) ينظر: النبات للأصمعي: ٣٦ والمرصع لابن الأثير: ٦٢.

(٩) ينظر: الخصائص: ٥٨/٣، وسر صناعة الإعراب: ٣٦٦/١، وأوضح المسالك: ١٣٠/١.

قال ابن جني: "قال أبو علي: قال أبو عثمان: سألت الأصمعي عن ذلك؟ فقال: الألف واللام زائدتان"^(١).

وقد جعل العلماء زيادتهما في الأعلام على قسمين:

قسم تكون زيادتهما فيه لازمة، وهي الداخلة على الأعلام مقارنة لوضعها، نحو: اللات، والعزى واليسع، والسّمّوال، والداخلة على بعض الموصولات، كالذي والتي وفروعهما.

وقسم تكون زيادتهما فيه غير لازمة، بمعنى أنها قد تأتي بـ (أل)، وبدون (أل)، وذلك في بعض الأعلام، كالعبّاس والوليد، فتكون (أل) فيهما زائدة للمح الأصل الذي عليه الكلمة قبل العلمية^(٢).

٤- زيادتهما في اسم الإشارة: جاءت (أل) زائدة في بعض أسماء الإشارة، كما في اسم الإشارة (الآن)^(٣).

قال ابن جني: "قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾"^(٤) فالألف واللام في (الآن) زائدتان"^(٥).

وقال ابن هشام: "أو في إشارة، وهو (الآن)، وفاقا للزجاج وللناظم... لأنه لا يجمع تعريفان، وهذه معارف بالعلمية والإشارة والصلة"^(٦).

(١) تفسير أرجوزة أبي نواس لابن جني: ٢١١.

(٢) ينظر: الجني الداني: ١٩٦-١٩٧، وأوضح المسالك: ١٢٧/١-١٣٠.

(٣) ينظر: مصابيح المغاني: ٩٥.

(٤) من الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٥) سر صناعة الإعراب: ١٥٠/١.

(٦) أوضح المسالك: ١٢٧/١.

٥- زيادتهما في التمييز. جاءت (أل) زائدة في التمييز، كما في البيت:

١٩- رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

صَدَدْتُ وَطَبْتُ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو^(١)

فـ (أل) في (النَّفْس) زائدة على مذهب البصريين؛ لأن التمييز لا يكون عندهم إلا نكرة^(٢).

أما الكوفيون فاستشهدوا بهذا البيت على جواز مجيء التمييز معرفة، وعلى هذا فلا تكون (أل) زائدة في البيت عندهم^(٣).

(١) البيت من الطويل، لرشيد بن شهاب اليشكري، وهو من شواهد شرح التسهيل

للمرازي (القسم النحوي): ٢٣٧، والجني الداني: ١٩٨، وأوضح المسالك: ١٣٠/١

والتصريح بمضمون التوضيح: ٤٩٣/١،

(٢) ينظر: الإنصاف: ٣١٥/١، والتصريح بمضمون التوضيح: ٤٩٤/١.

(٣) ينظر: شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت: ٧٩٥، ومع الموامع: ٧٢/٤.

المطلب السابع: زيادة (أَمْ)

يرى أبو زيد الأنصاري أن (أَمْ) تأتي زائدة للتوكيد، وجعل من ذلك قول الله تعالى: ﴿أَفَلَا بُصِرُونَ﴾ (٥١) أَمْ أَنَا خَيْرٌ (١). وأن التقدير: أفلا تبصرون أنا خير (٢).

ويرى ابن جني أن زيادتها متأكدة في قول أبي ذؤيب الهذلي:

٢٠- فَأَجَبْتُهَا أَمَّا بِجِسْمِي أَنَّهُ أَوْدَى بَيْيٍّ مِنَ الْبِلَادِ فَوَدَّعُوا (٣)

قال: "فإذا كانت ميمًا فكأنه قال: فأجبتها أَمْ مَا بِجِسْمِي أَنَّهُ، ف(أَمْ) هذه لا تخلو من أن تكون زائدة أو غير زائدة، فلا يجوز أن تكون غير زائدة، لأنها إذا كانت كذلك فهي في كلا وجهيها - مقابلتها الهمزة وانقطاعها منها - استفهام، وقبلها (فأجبتها) والجواب لا يكون استفهامًا، فلا بد من أن تكون زائدة، وحكى أبو زيد أنهم قد زادوا (أَمْ) (٤). وأورد شاهدًا على زيادتها أيضًا قول الراجز، وهو:

٢١- يَازْهَرُ أَمْ مَا كَانَ مَشِي رَقَصًا بَلْ قَدْ تَكُونُ مَشِي تَوْقُصًا (٥)

(١) من الآيتين ٥١، ٥٢ من سورة الزخرف.

(٢) قوله في المقتضب للمبرد ٢٩٦/٣ و المنصف ١١٨/٣ ومغني اللبيب: ٧٠.

(٣) البيت من الكامل من قصيدة أبي ذؤيب الهذلي في رثاء أبنائه. ينظر شرح أشعار الهذليين للسكري ١/٦ و المنصف لابن جني ١١٧/٣ و ضرائر الشعر لابن عصفور: ٦١.

(٤) المنصف ١١٨/٣.

(٥) من الرجز، لم أجده منسوبًا، وقد ورد في المقتضب ٢٩٧/٣ و المنصف ١١٨/٣

والأزهية: ١٣٢ و أمالي ابن الشجري ١١٠/٣ و شرح عمدة الحفاظ: ٦٥٦ و خزانة الأدب ٦٢/١١.

قال: "يريد: ما كان مَشِي، و(أَمْ) زائدة" (١).

وممن قال بزيادتها -أيضا- المروى (٢) وابن الشجري (٣) وابن مالك (٤) وابن هشام (٥).

قال ابن هشام (٦): "والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية:

٢٢- ياليت شِعْرِي وَلَا مُنْجِي مِنَ الْهَرَمِ

أَمْ هَلْ عَلَى الْعِشِّ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ (٧)

وجمهور البصريين لا يرون زيادتها، ويؤولون كل هذه الشواهد.

قال المبرد: "وهذا -أي مجيء (أَمْ) زائدة- لا يعرفه المفسرون، ولا

النحويون، لا يعرفون (أَمْ) زائدة" (٨).

(١) المنصف ١١٨/٣.

(٢) ينظر: الأزهية: ١٣١.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ١٠٩/٣، وابن الشجري هو هبة الله بن علي بن حمزة،

المعروف بابن الشجري الحسني، له الأمالي ومختارات أشعار العرب وغيرها. توفي

(٤٢٥ هـ). ينظر في ترجمته معجم الأدباء ٢٨٣/١٩، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢.

(٤) ينظر: شرح عمدة الحفاظ: ٦٥٦.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٧٠.

(٦) مغني اللبيب: ٧٠.

(٧) البيت من البسيط، وهو في شرح أشعار الهذليين للسكري ١١٢٢/٣ و أمالي ابن

الشجري ١٠٩/٣ و ضرائر الشعر لابن عصفور: ٧٤ و مغني اللبيب: ٧٠ و خزانة

الأدب ٦٢/١.

(٨) المقتضب ٢٩٧/٣.

ويجعلون (أَمْ) في الآية الأولى مَتَّصِلَةً، والأصل أَمْ تُبْصِرُونَ، ثُمَّ أُقِيمَتْ الجملة الاسمية مقام الفعلية، والسبب مقام المسبَّب؛ لأنهم إذا قالوا له: أنت خير كانوا عنده بُصْرَاءُ^(١).

وما ذكره ابنُ جني عن البيت الأول فيه تعسُّف، والأصل أنَّها (أَمَّا) التفصيلية.

وفي البيت الثاني شذوذ لا يُقاسُ عليه.

وأما البيت الذي ذكره ابن هشام فـ (أَمْ) فيه منقطعة، بمعنى بل والهمزة، مع أن الرواية الصحيحة فيه: أَلَا مَنَجَى، فتكون (أَمْ) فيه مَتَّصِلَةً^(٢).

المطلب الثامن: زيادة (أَنْ) الخفيفة.

عرَّف بعضهم (أَنْ) الخفيفة بأنها حرف مؤكِّد بسيط ثنائي الوضع^(١).

وقد جاءت (أَنْ) في كلام العرب على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للفعل المضارع.

الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة.

الثالث: أن تكون مُفسِّرةً بمنزلة (أَيُّ).

الرابع: أن تكون زائدة للتوكيد^(٢).

والوجه الأخير - أي الزائدة - هو الذي يهتمنا في هذا البحث.

وذكر العلماء أنها تأتي زائدة في أربعة مواضع:

أحدها: إذا وقعت بعد (لَمَّا) التي هي حرف وجوب لوجوب^(٣)، كقوله

تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا

سَيِّئَ يَمِينِهِ﴾^(٥)، والتقدير: فلما جاء البشير، و لَمَّا جاءت رُسُلُنَا.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٤٦٩١، والجني الداني: ٢٢٣.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/٤٦٠، ووصف المباني: ١٩٣، والجني الداني: ٢١٦.

والمغني: ٤١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤/٢٢٢، ومعاني القرآن للأخفش: ١/١٢١، والأصول: ١/٢٣٧.

وأما ابن الشجري: ٣/١٥٩.

(٤) من الآية ٩٦ من سورة يوسف.

(٥) من الآية ٣٣ من سورة العنكبوت.

(١) ينظر مغني اللبيب: ٦٥.

(٢) ينظر حاشية الدماميني على المغني ١/٩٨.

قال الأخفش: "وأَمَّا (أَنْ) الخفيفة فتكون زائدة مع (فَلَمَّا) و(لَمَّا) قال: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾^(١)، وإنما هي فلماً جاء البشير، وقال: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾^(٢) يقول: (ولمَّا جاءت)^(٣).

وقال أبو حيَّان عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لَوْطًا سَيِّئًا يَهُيمُ﴾^(٤): "زيدت (أَنْ) بعد (لَمَّا)، وهو قياس مطَّرد"^(٥).

الثاني: أن تقع بين (لو) وفعل القسم^(٦)، كقول الشاعر:

٢٠- فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَ أَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ^(٧)

فالتقدير: فأقسم لو التقينا، و(أَنْ) زائدة.

وقال الأخفش: "وتُرَاد أيضاً مع (لو)، يقولون: (أَنْ لَوْ جِئْتَنِي كَانَ خَيْرًا لَكَ)، يقول: لَوْ جِئْتَنِي"^(٨).

(١) من الآية ٩٦ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٣٣ من سورة العنكبوت.

(٣) معاني القرآن: ١١٤/١.

(٤) من الآية ٣٣ من سورة العنكبوت.

(٥) البحر المحيط: ١٤٦/٧.

(٦) ينظر: الكتاب: ١٥٢/٣، والأصول: ٢٣٨/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٢٠/٢، وارتشاف الضرب ١٦٩١/٤.

(٧) البيت من الطويل، للمسبب بن علس في شعره المجموع في (الصباح المنير): ٣٥٨، وهو من شواهد الكتاب: ١٠٧/٣، والبحر المحيط: ٣٨٣/٥، ومغني اللبيب: ٥٠.

(٨) معاني القرآن ١١٤/١.

الثالث: بعد كاف التشبيه^(١)، كقول الشاعر:

٢١- وَيَوْمًا تُؤَافِينَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(٢)

في رواية من جرَّ (ظَبْيَةً)، والأصل: كظَبْيَةٍ تَعْطُو، و(أَنْ) زائدة^(٣).

الرابع: بعد (إذا)^(٤) كقول الشاعر:

٢٢- فَأَمْهَلُهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ

مُعَاطِي يَدٍ فِي جُمَّةِ الْمَاءِ غَارِفُ^(٥)

والشاهد مجيء (أَنْ) زائدة بعد (إذا). أي: حتى إذا كأنه.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٩١/٤، والجنى الداني: ٢٢٢، ومغني اللبيب: ٥١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لابن صريم اليشكري في الكتاب: ١٣٤/٢، وضرائر الشعر

لابن عصفور: ٥٩، وبلا نسبة في المحتسب: ٣٠٨/١، واللباب في علل البناء

والإعراب: ٢٢٢/١، ورصف المباني: ١٩٧، والجنى الداني: ٢٢٢.

(٣) ينظر: كتاب الشعر لأبي علي الفارسي: ٨٣/١، وأما ابن الشجري: ١٧٩/٢.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٥١.

(٥) البيت من الطويل، لأوس بن حجر في ديوانه: ٧١، وهو من شواهد مغني

اللبيب: ٥١.

المطلب التاسع: زيادة (إن) الخفيفة.

ذكر الأخفش^(١) وابن السراج^(٢) وابن هشام^(٣) أن (إن) الخفيفة ترد على أربعة أوجه: شريطة، ونافية، ومخففة من الثقيلة، وزائدة للتوكيد.

وفيما يلي مواضع ورودها زائدة:

الأول: إذا وقعت بعد (ما) الحجازية، حيث تكفها عن العمل^(٤)، نحو قولك: ما إن زيد قائم، ف (زيد) مبتدأ، و(قائم) خبر، و(إن) زائدة كفت (ما) عن العمل.

قال الأخفش: "وتُزاد مع (ما)، يقولون: (ما إن كان كذا وكذا)، أي: ما كان كذا وكذا، و(ما إن هذا زيد)، ولكنها تُعَيَّر (ما) فلا ينصب بها الخبر"^(٥).

وقال المبرد: "وتكون (إن) زائدة في قولك: ما إن زيد منطلقاً، فيمتنع (ما) بها من النصب الذي كان في قولك: ما زيد منطلقاً، كما تمتنع (إن) الثقيلة بها من النصب في قولك: إنما زيد أخوك"^(٦).

(١) ينظر: معاني القرآن: ١١٢/١

(٢) ينظر: الأصول: ٢٣٦/١ - ٢٣٧.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٣٣ - ٣٨.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٢١/٤، والأصول: ٢٣٦/١، والجنى الداني: ٢١٠.

(٥) معاني القرآن: ١١٢/١.

(٦) المقتضب: ٥١/١.

وقد جاءت (إن) زائدة في قول الشاعر:

٢٣- فَمَا إِنْ طُبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوْلَةُ آخِرِنَا^(١)
زيدت (إن) بعد (ما) الحجازية، فكفتها عن العمل^(٢)، والأصل: فما طُبْنَا جُبْنَا^(٣).

الثاني: إذا وقعت بعد (ما) النافية^(٤)، كقول الشاعر:

٢٤- خَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ
لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ^(٥)
أراد: فَمَا حَدِيثٌ، فزاد (إن) و (مِنْ)^(٦).

(١) البيت من الوافر، لفروة بن مسيك في الكتاب: ١٥٣/٣، ومعاني القرآن للأخفش: ١١٢/١ والمقتضب ٥١/١ والأصول: ٢٣٦/١، والأزهية: ٥١، وأمالى ابن الشجري: ١٤٨/٣، والجنى الداني: ٣٢٧.

والطَّبُّ له معانٍ، منها: العادة، قال الجوهري: تقول: ما ذاك بِطَبِّي، أي: بِدَهْرِي وعادتي. الصحاح: ١٧٠/١ (طبيب).

(٢) ينظر: المقتضب ٥١/١ وشرح اللمع لابن برهان: ٧٠/١.

(٣) ينظر: الأزهية: ٥١، ومصابيح المغاني: ١٧٣.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٢٠/٢.

(٥) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه: ٣٢، والأصول: ٢٤٢/١، وسر صناعة الإعراب: ٣٧٤/١، والأزهية: ٥٢، وأمالى ابن الشجري: ١٤٨/٣.

(٦) ينظر: الأزهية: ٥٢، وأمالى ابن الشجري: ١٤٨/٣.

الثالث: إذا وقعت بعد (ما) الموصولة الاسمية؛ تشبيها لها بـ (ما) النافية^(١)، نحو قول الشاعر:

٢٥- يُرَجِّي الْمَرْءَ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَذْنَاهُ الْخُطُوبُ^(٢)

قال ابن عصفور: "فزاد (إِنْ) بعد (ما) وهي اسم موصول؛ لشبهها باللفظ بـ (ما) النافية"^(٣).

وقيل بزيادتها في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِيْمَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيهِ﴾^(٤)، والتقدير: ولقد مكنّاكم فيما مكنّاكم فيه، و (إِنْ) زائدة^(٥).

قال ابن قتيبة: "وقال بعضهم: أراد: فيما مكنّاكم فيه، و (إِنْ) زائدة"^(٦).

الرابع: إذا وقعت بعد (ما) المصدرية الظرفية؛ تشبيها لها بـ (ما) النافية^(٧).

وقد ذكر ذلك سيبويه في قوله: "وقد تُلْعَى (إِنْ) مع (ما) إذا كانت اسماً وكانت حيناً"^(١). رومن الشواهد عليها قول الشاعر:

٢٦- وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(٢)

والشاهد زيادة (إِنْ) بعد (ما) المصدرية الظرفية؛ تشبيها لها بـ (ما) النافية^(٣).

وعَلَّلَ الفارسي زيادتها في البيت قائلا: "إِنَّ (إِنْ) هذه إنما زيدت معها-أي مع (ما) الظرفية-؛ لمشابهة (ما) النافية"^(٤).

الخامس: بعد (أَلَا) الاستفاحية^(٥)، ومنه قول الشاعر:

٢٧- أَلَا إِنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتْ كَيْبًا أَحَازِرُ أَنْ تَنَأَى النَّوَى بَعْضُوبًا^(٦)

أي: أَلَا سَرَى لَيْلِي، و (إِنْ) زائدة.

(١) الكتاب: ٢٢٢/٤.

(٢) البيت من الطويل، للمعلوط القريني، وهو من شواهد الكتاب ٢٢٢/٤، والأصول:

١٧٤/٣، والمسائل المشكلة للفارسي: ٢٠٨، والخصائص ١١٠/١، وسر صناعة

الإعراب ٣٧٨/١.

(٣) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ٦٢، والتصريح بمضمون التوضيح: ٦١٠/١.

(٤) المسائل المشكلة: ٢٨٠.

(٥) ينظر: الجني الداني: ٢١١، ومغني اللبيب: ٣٨.

(٦) البيت من الطويل، ولم أجد من نسبه، وهو من شواهد الجني الداني: ٢١١، ومغني

البيب: ٣٨، وجمع الهوامع: ١١٨/٢، ونخزاة الأدب: ٤٤٣/٨. وتثأى/ تبعد.

وَعَضُوب: اسم امرأة

(١) ينظر: الجني الداني: ٢١٠، ومغني اللبيب: ٣٨.

(٢) البيت من الوافر، لجابر بن رألان الطائي في النوادر لأبي زيد: ٢٦٤، وورد من غير

نسبة في المسائل المشكلة للفارسي: ٢٨١، والكشاف: ٢٣٤/٤، وارتشاف الضرب:

٢٣٩٣/٥، والجني الداني: ٢١١.

(٣) ضرائر الشعر: ٦٢. وينظر مغني اللبيب: ٨٩١.

(٤) من الآية ٢٦ من سورة الأحقاف.

(٥) ينظر: الكشاف: ٢٣٤/٤، والدر المصون: ٦٧٥/٩-٦٧٦، وفتح القدير: ٣٤/٥.

(٦) تأويل مشكل القرآن: ٢٦٣.

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١٤٨/٣، والجني الداني: ٢١١، ومغني اللبيب: ٣٨.

المطلب العاشر: زيادة (عَنْ).

نصَّ سيبويه على أن (عَنْ) لا تُزاد^(١).

وأجاز الكوفيون زيادتها، ووافقهم ابنُ جني^(٢) وابنُ مالك^(٣) والمرادي^(٤)

وابنُ هشام^(٥).

واستدلُّوا بقول الشاعر:

٢٨- أَتَجَزُّعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ^(٦)

قال ابن جني: "أراد فَهَلَّا عن التي بين جنبيك تدفع، فزاد (عَنْ) في

قوله: (عَنْ بين جنبيك) وجعلها عوضاً عن (عَنْ) التي حذفها، وهو يريد

في قوله: فَهَلَّا التي، ومعناها: فَهَلَّا عَنْ التي، وله نظائر^(٧).

(١) نقله المرادي في الجني الداني: ٢٤٨ عن سيبويه، ولم أجده في الكتاب.

(٢) ينظر المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات ٢٨٢/١.

(٣) ينظر شرح التسهيل ١٦١/٣.

(٤) ينظر الجني الداني: ٢٤٨.

(٥) ينظر مغني اللبيب: ١٩٨.

(٦) البيت من الطويل، ينسب إلى زيد بن رزين، كما في شرح شواهد المغني للسيوطي

٤٣٦/١ وهو من شواهد المحتسب ٢٨١/١ وشرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٣

والجني الداني: ٢٤٨ ومغني اللبيب: ١٩٨ والتصريح ٥٩/٣، وجمع الهوامع

١٦٣/٤ وشرح الأشموني ٢٢٤/٢.

(٧) المحتسب ٢٨٢/١.

وقال ابن هشام: "أن تكون زائدةً للتعويض من أخرى محذوفة، ثم أورد هذا البيت شاهداً على زيادتها، ونقل قول ابن جني: "أراد فَهَلَّا تدفع عن التي بين جنبيك، فحذفت (عَنْ) من أوّل الموصول، وزيدت بعده"^(١).

(١) مغني اللبيب: ١٩٨.

المطلب الحادي عشر: زيادة (في).

أجاز أبو علي الفارسي وابن عصفور^(١). مجيء حرف الجر (في) زائداً في ضرورة الشعر، ولم يثبت ذلك جمهور النحويين^(٢). فقد ذكر الفارسي أن المعنى في قول الراجز:

أنا أبو سعدٍ إذا اللَّيْلُ دجا

يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرْنَدَجَا^(٣)

هو: يُخَالُ سَوَادُهُ يَرْنَدَجَا، فالسواد هو الذي يُظَنُّ أنه يَرْنَدَج - وهو الجلد الأسود^(٤) - لا أنه يُظَنُّ فيه ذلك^(٥).

وقال ابن عصفور: "ومنها زيادة (في) نحو قول سويد بن أبي كاهل". وأورد الشاهد السابق وقال: "التقدير تخال سَوَادَهُ يَرْنَدَجَا"^(٦).

(١) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ٦٧، ولم أجد قول الفارسي هذا في كتبه المعروفة، ونسبه له أبوحيان في ارتشاف الضرب ٤/١٧٢٦ وابن هشام في المغني: ٢٢٥ والسيوطي في الهمع ٤/١٩٤.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ٦٧ وارتشاف الضرب ٤/١٧٢٦ وجمع الهوامع ٤/١٩٤.

(٣) البيتان من الرجز، ينسبان لسويد بن أبي كاهل، وهما من شواهد ضرائر الشعر: ٦٦.

وارتشاف الضرب ٤/١٧٢٦ ومغني اللبيب: ٢٢٦ وجمع الهوامع ٤/١٩٤ وشرح الأشموني على الألفية ٢/٢١٩، وينظر: شرح شواهد المغني ١/٤٨٦ وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/٨١.

(٤) ينظر: لسان العرب (ردج) والألفاظ الفارسية المعربة لأدشير: ١٦٠.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٧٢٧.

(٦) ضرائر الشعر: ٦٧.

وأجاز بعض العلماء مجيء (في) زائدة في الآية: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبْنَهَا وَمُرْسَتْهَا﴾^(١).

قال المرادي: "التاسع أن تكون زائدة، قال بعضهم بذلك في قوله

تعالى: ﴿ارْكَبُوا فِيهَا﴾.

أي: "اركبوها"^(٢). وقال أبوحيان: "وقيل: (في) زائدة للتوكيد، أي

اركبوها"^(٣).

(١) من الآية ٤١ من سورة هود.

(٢) الجني الداني: ٢٥٢. وينظر: مغني اللبيب: ٢٢٦.

(٣) البحر المحيط ٥/٢٢٤.

المطلب الثاني عشر: زيادة (لا).

تقع (لا) زائدة في الكلام لتقويته وتوكيده^(١).

قال الواحدي: "وقد دخلت (لا) زائدة في مواضع كثيرة في التنزيل

وغيره"^(٢).

وزيادتها تكون في مواطن:

الأول: إذا وقعت بعد (أَنْ) المصدرية^(٣)، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا

مَنْعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾^(٤)، فالمعنى: ما منعك أن تسجد^(٥)؟ بدليل الآية الأخرى:

﴿قَالَ يَإَيُّهَا إِبْرَاهِيمُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾^(٦).

قال الفراء: "المعنى -والله أعلم-: ما منعك أن تسجد، و(أَنْ) في هذا

الموضع تصحبها (لا)، وتكون (لا) صلة"^(٧).

وكقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾^(٨)، أي: لأن يعلم

(١) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ١٧٠.

(٢) التفسير البسيط: ٥٥٢/١.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٥٤٠/٢، ووصف المباني: ٣٤٣ والإيضاح شرح المفصل:

٢٢٢/٢.

(٤) من الآية ١٢ من سورة الأعراف.

(٥) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٢٥٧، والصاحبي في فقه اللغة: ١٧٠.

(٦) من الآية ٧٥ من سورة ص.

(٧) معاني القرآن: ٣٧٤/١، وينظر: الكشف: ٦٩/١، والجني الداني: ٣٠٣.

(٨) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

أهل الكتاب^(١).

قال ابن قتيبة: "يريد ليَعْلَمَ أهل الكتاب أنهم لا يقدرّون على شيء،

فزاد (لا) في أول الكلام، لأن في آخر الكلام جحداً"^(٢).

وقال أبو حيّان: "دَلَّ أَنَّ تَسْجُدَ ﴿هنا على أَنَّ (لا) في﴾ أَلَّا تَسْجُدَ ﴿

زائدة"^(٣).

الثاني: إذا وقعت معترضة بين الجار ومجروره، كقولهم: جئتُ بلا زادٍ،

عَظِيبَتٌ من لا شيء، أي: جئتُ بزادٍ، وَعَظِيبَتٌ من شيء.

وزيادتها هنا في الإعراب فقط، لا في المعنى^(٤).

الثالث: وقوعها بين الجازم ومجزومه^(٥)، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ

تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾^(٦).

الرابع: مجيؤها بعد النفي لتوكيده^(٧)، نحو قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ

بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامِرٍ﴾^(٨).

(١) ينظر: الكتاب: ٢٢٢/٤، ومعاني القرآن للأخفش: ٥٣٦/١، والبحر المحيط: ١١/٣.

(٢) تأويل مُشْكِل القرآن: ٢٥٤.

(٣) البحر المحيط: ٣٩٢/٧.

(٤) ينظر: الباب في علل البناء والإعراب: ٢٤٥/١، والجني الداني: ٣٠٠.

(٥) ينظر: وصف المباني: ٣٤٣.

(٦) من الآية ٧٣ من سورة الأنفال.

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٥٤١/٢، ووصف المباني: ٣٤٤.

(٨) من الآية ١٠٣ من سورة المائدة.

الخامس: وقوعها زائدة قبل المفعول به، ومن شواهد ذلك قول

الشاعر:

٢٨- أَبَى جُودُهُ لَأَلْبُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ

نَعَمْ مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلُهُ^(١)

في رواية من نصب (البخل)، فالمعنى عند جماعة من العلماء: أبى جوده البخل، و(لا) زائدة^(٢).

السادس: في صلة المصدر المؤول من أن وصلتها، كقوله تعالى:

﴿وَحَرَّمْ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾^(٣)، والمعنى: حَرَّمَ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا رَجُوعَهَا إِلَى الدُّنْيَا^(٤).

قال ابن قتيبة: "يريد أنهم يَرْجِعُونَ، فزاد (لا)؛ لأنهم لا يرجعون"^(٥).

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في كتاب الشعر ١/١١٧، والخصائص ٢/٢٨٣،

واللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٤٥، وضرائر الشعر: ٧٧، والجنى الداني: ٣٠٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/٣٢١، والخصائص: ٢/٢٨٣، وأمالى ابن الشجري:

٥٤٢/٢، ومغني اللبيب: ٣٢٧.

(٣) الآية ٩٥ من سورة الأنبياء.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٣٥٠، وأمالى ابن الشجري: ٥٤١/٢.

(٥) تأويل مشكل القرآن: ٢٥٨.

المطلب الثالث عشر: زيادة (ما).

المقصود بـ (ما) الزائدة: التي يكون دخولها في الكلام وخروجها منه سواء^(١).

والمتبّع لكلام العرب شعره ونثره يجد مواطن كثيرة جاءت (ما) فيها زائدة، منها:

الأول والثاني: أن تقع بعد (إذا) الظرفية، أو (إن) الشرطية^(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا مَا جَاءَ وَهَذَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾^(٣)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾^(٤).

قال الزمخشري: "فإن قلت: (ما) في قوله: ﴿حَقَّ إِذَا مَا جَاءَ وَهَذَا﴾ ما هي؟ قلت: مزيدة للتأكيد، ومعنى التأكيد فيها: أن وقت مجيئهم النار لا محالة أن يكون وقت الشهادة عليهم"^(٥).

الثالث: أن تكون كAFFة عن العمل، وهي المتصلة بـ(إن) وأخواتها، واللاحقة لنحو: قل، وكثُر، وطال، ورُبَّ، والكاف^(٦)، وذلك نحو قوله

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/٣٩٩، والجنى الداني: ٣٣٢.

(٢) ينظر: المفصل: ٣١، وأمالى ابن الشجري: ٥٦٩/٢، والإيضاح في شرح المفصل:

٢/٢٢١، ومغني اللبيب: ٤١٣.

(٣) من الآية ٢٠ من سورة فصلت.

(٤) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال.

(٥) الكشف: ٤/١٥٠.

(٦) ينظر: الأصول: ٢/٢٥٨، والمسائل المشكلة للفارسي: ٢٨٧، والإيضاح في شرح =

تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾^(٤).

الرابع: أن تقع عَوْضًا^(٥)، نحو قولهم: (أَمَا أَنْتَ مَنْطَلِقًا انطلقتُ)، ف (ما) زائدة للتعويض، والأصل: انطلقتُ لأنْ كُنْتُ مَنْطَلِقًا^(٦).

وقولهم: (أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا)، وأصله: إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ، و (ما) زائدة^(٧).

الخامس: زيادتها بين المتبوع وتابعه^(٨) في نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾^(٩).

= المفصل: ٢/٢٢١، ووصف المباني: ٣٨٤، والجنى الداني: ٣٣٣.

(١) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٦ من سورة الأنفال.

(٣) من الآية ٢ من سورة الحجر.

(٤) من الآية ١٣٨ من سورة الأعراف.

(٥) ينظر: المسائل المشككة: ٣٠٣، والجنى الداني: ٣٣٣، ومغني اللبيب: ٤١٠.

(٦) ينظر: الخصائص ٢/٣٨٠، والمفصل: ٩٢، وأوضح المسالك: ١٨٧/١.

(٧) ينظر: المقتضب ٢/١٥١ - ١٥٢، وأوضح المسالك: ١٩١/١، وشرح الأشموني:

١٢٠/١.

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٤١١.

(٩) من الآية ٢٦ من سورة البقرة.

قال الفراء: "وأما نصبهم (بعوضة) فيكون من ثلاثة أوجه: أولها: أن توقع الضَرْبَ على البعوضة، وتجعل (ما) صلة، كقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾^(١)، يريد: عن قَلِيلٍ، المعنى - والله أعلم - إن الله لا يستحي أن يضرب بعوضةً فما فوقها مثلاً^(٢)."

وقال الأخفش: "وقال: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ لأنَّ (ما) زائدة في الكلام، وإنما هو إنَّ الله لا يَسْتَحْيِي أن يضرب بعوضةً مثلاً^(٣)."

السادس: زيادتها بين الجار والمجرور^(٤)، مثل قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مَيِّتَقَهُمْ﴾^(٥)، أي: فبنقضهم، وقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾^(٦)، أي: عن قَلِيلٍ، وقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَذَلُّوا نَارًا﴾^(٧)، أي: من خطيئاتهم، ف (ما) في هذه الآيات صلة للتوكيد^(٨).

(١) الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.

(٢) معاني القرآن للفراء: ٢١/١.

(٣) معاني القرآن للأخفش: ٥٣/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٢١/٤، والأصول: ٢٥٨/٢، وأمالي ابن الشجري: ٥٦٨/٢.

(٥) من الآية ١٥٥ من سورة النساء.

(٦) الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.

(٧) من الآية ٢٥ من سورة نوح.

(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٤٤/١، وفقه اللغة وسرّ العربية: ٥٩٦/٢، وشرح الكافية

الشافعية: ٨١٦/٢، والدرر المصون: ٣٤٢/٨.

قال الفراء: "والعرب تجعل (ما) صلة في المواضع التي دخولها وخروجها فيها سواء ... وقوله: ﴿فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ من ذلك؛ لأن دخولها وخروجها لا يغير المعنى^(١).

ومنه قول الشاعر:

٢٩- رَبُّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءٍ^(٢)

فالأصل: رَبُّ ضَرْبَةٍ، و (ما) زائدة^(٣).

وكذلك قول الآخر:

٣٠- وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ^(٤)

أي: كالناس، فاتصال حرف الجر -الكاف- بـ (ما) الزائدة لم يغير

حكمها، ولذلك جاء الاسم بعدها مجروراً^(٥).

(١) معاني القرآن: ٣٩٩/٢ - ٤٠٠.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرعاء الغساني في ديوانه: ٨٧، والأزهية: ٨٢، وأما ابن الشجري: ٥٦٦/٢، والجنى الداني: ٤٥٦، ومغني اللبيب: ١٨٣، وأوضح المسالك: ١٥٥/٢، وجمع الهوامع: ٢٣٠/٤.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٤٥٦، وأوضح المسالك: ١٥٥/٢، وحديث (ما)، أقسامها وأحكامها للدكتور محمد المفدى: ١١٧.

(٤) البيت من الطويل، لعمر بن بركة في الأمالي للقي: ١٢٢/٢، وهو من شواهد مغني اللبيب: ٤١٢، وأوضح المسالك: ١٥٦/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٤٥١/٧، وجمع الهوامع: ٢٣١/٤.

(٥) ينظر: الجنى الداني: ٤٨٢، وحديث (ما)، أقسامها وأحكامها: ١١٩.

السابع: زيادتها بعد (أي) الشرطية^(١)، مثل قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٢)، فالمعنى: أَيُّهَا تَدْعُوا، و (ما) صلة للتوكيد^(٣).

الثامن: زيادتها بين المبتدأ وخبره^(٤)، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾^(٥)، أي: وقليل هُم، فـ (قليل) خبرٌ مقدّم، و (ما) صلة، و (هُم) مبتدأ^(٦).

التاسع: زيادتها بين البديل والمبدل منه، كقول الشاعر:

٣١- وَكَأَنَّهُ لَهَقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ^(٧)

أراد: كأنه حاجبيه مُعَيَّنٌ، و (ما) زائدة^(٨).

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٤١١.

(٢) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٣) ينظر: المقتضب: ٥٣/٢، والأزهية: ٧٨، والكشاف: ٥١٥/٢.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٥٦٩/٢.

(٥) من الآية ٢٤ من سورة ص.

(٦) ينظر: فقه اللغة وسر العربية: ٥٩٦/٢، والدر المصون: ٣٧٢/٩.

(٧) البيت من الكامل، نُسب إلى الأعشى وليس في ديوانه، وهو من شواهد الكتاب: ١٦١/١، وكتاب الشعر: ٧٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤١٠/١، وشرح

المفصل: ٦٧/٣، وجمع الهوامع: ٣٤٨/٥، وخزانة الأدب: ١٩٧/٥.

وقوله: لَهَقُ السَّرَاةِ: أي أبيض أعلى الظَّهْرِ. ينظر اللسان (لهق).

(٨) ينظر: الكتاب: ١٦١/١، وكتاب الشعر: ٧٧/١، وشرح المع لابن برهان:

٢٣٠/١.

قال أبو علي الفارسي: "فقله: (حاجبيه) بدلٌ من الضمير، و(ما) لا تكون إلا زائدة"^(١).

ومن زيادتها في غير ذلك زيادتها بعد الأسماء النكرات.

قال ابن الشجري: "وزادها الأعشى في موضعين من بيت، وهو قوله:

٣٢- إِمَّا تَرَيْنَا خُفَاءَ لَا نِعَالَ لَنَا إِنَّا كَذَلِكْ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلْ"^(٢)

وزادها أُمَيَّةُ بن أبي الصَّلْتِ في ثلاثة مواضع من بيت، وهو:

٣٣- سَلَعٌ مَا وَمِثْلُهُ عَشْرٌ مَا عَائِلٌ مَا وَعَالَتِ الْبَيْقُورَا"^(٣)

وهذا يدل على أنَّ (ما) تزداد كثيراً في كلام العرب، وأنهم جعلوها حرفاً يَدُون به كلامهم"^(٤).

قال أبو جعفر النحاس - في بيت الأعشى السابق -: "و (ما) زائدة للتوكيد"^(٥).

وقال الهروي - عقب ذكره بيت أُمَيَّة السابق -: "الماءات كُلُّهَا زوائد"^(٦).

(١) كتاب الشعر: ٧٧/١.

(٢) البيت من البسيط، من قصيدته المعلقة، ينظر ديوان الأعشى الكبير: ١٠٩ وشرح القصائد التسع للنحاس: ٧٠١/٢ والأزهية: ٨٠ وخزانة الأدب: ٣٥١/١١.

(٣) البيت من الخفيف، ينظر: ديوان أُمَيَّة بن أبي الصلت: ٧٥، والمسائل المشكلة للفارسي: ٣٥٥، والأزهية: ٨١، وسفر السعادة: ٥٥٩/٢، والأشباه والنظائر: ١٠/٦، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٨٣/٥.

(٤) أمالي ابن الشجري: ٥٦٩/٢ - ٥٧٠.

(٥) شرح القصائد التسع المشهورات: ٧٠١/٢.

(٦) الأزهية: ٨١.

المطلب الرابع عشر: زيادة (مِنْ).

تأتي (مِنْ) الجارة في الكلام زائدة وغير زائدة، فالزائدة هي التي دخولها كخروجها^(١)، وإذا سقطت يبقى الكلام على أصل معناه^(٢)، ولها فائدتان:

الأولى: التنصيص على العموم، نحو قولك: ما قام مِنْ رجلٍ، فالكلام قبل دخول (مِنْ) محتملٌ لنفي الوحدة، كأنك قلت: ما قام رجلٌ بل رجلان، ويحتمل لنفي الجنس، فلما دخلت (مِنْ) أزالنا الاحتمال.

الثانية: توكيد العموم، وذلك مع الألفاظ الدالة على العموم، مثل (أَحَد)، إذ الكلام قبل دخول (مِنْ) وبعده سَيَّانٍ، إلا أن (مِنْ) أفادت التوكيد^(٣).

ولزيادتها عند البصريين^(٤) ثلاثة شروط، هي:

- أن يتقدمها نفي أو نهي أو استفهام ب (هل).

- أن يكون مجرورها نكرة.

- أن يكون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدئاً.

(١) ينظر: المقتضب: ١٣٧/٤.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٣٥/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٢٥/٤، والأصول: ٢٥٩/٢، والمقرب: ١٩٧/١، وأسرار العربية:

١٤٤، والتسهيل: ١٤٤، ومغني اللبيب: ٤٢٥.

(٤) تنظر هذه الشروط في: المفصل: ٢٨٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٥٥/١، وارتشاف الضرب: ١٧٢٣/٤، ومغني اللبيب: ٤٢٥.

وقد وردت شواهد كثيرة على زيادتها، فمن زيادتها مع الفاعل قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾^(١)، أي: ما تسقط ورقة، و (ورقة) فاعل، و (من) صلة لاستغراق جنس الورقة^(٢).

وقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾^(٣)، أي: ما يأتيهم ذكرٌ من ربهم^(٤).

ومن زيادتها مع المفعول قوله تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ﴾^(٥)، والأصل: ما ترى في خلق الرحمن تَفَاوُتًا، ف (تَفَاوُت) مفعول (ترى)، و (من) زائدة لاستغراق كل ألوان التفاوت وأشكاله المنفي عن خلق الرحمن^(٦).

وقوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾^(٧)، ف (قلبين) مفعول به ل (جَعَلَ) و (من) زائدة، والمعنى: ما جعل الله لرجل قلبين في جوفه.

(١) من الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر: فقه اللغة وسرّ العربية: ٥٩٧/٢، والبحر المحيط: ١٤٩/٤، والدر المصون: ٦٦١/٤.

(٣) الآية ٢ من سورة الأنبياء.

(٤) ينظر: الجني الداني: ٣٢٠.

(٥) من الآية ٣ من سورة الملك.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٤٢٥، والدر المصون: ٣٧٨/١٠.

(٧) من الآية ٤ من سورة الأحزاب.

ومن زيادتها مع المبتدأ قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾^(١)، والأصل: هل خالقٌ غيرُ الله؟، ف (خالق) مبتدأ، و (من) صلة للتأكيد^(٢).

وقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ﴾^(٣)، أي: مالكم إلهٌ غيره، ف (إله) مبتدأ، و (من) صلة^(٤).

قال المبرّد: "إن شئت كان (غيره) استثناء، وإن شئت كان نعتاً على الموضع، وإنما كان هو الوجه؛ لأن (من) زائدة لم تحدث في المعنى شيئاً..."^(٥).

وقد أجاز الأخفش والكوفيون^(٦) زيادة (من) في الإثبات أيضاً. وذكروا من شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾^(٧)، وقول العرب: (قَدْ كَانَ مِنْ حَدِيثٍ فَخَلَّ عَنِّي حَتَّى أَذْهَبَ)، وقولهم: (قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ)^(٨).

(١) من الآية ٣ من سورة فاطر.

(٢) ينظر: المفصل: ٣١٩، والدر المصون: ٢١٢/٩.

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الأعراف.

(٤) ينظر: أسرار العربية: ٢٥٩، والجني الداني: ٣١٩ - ٣٢٠.

(٥) المقتضب: ٣٧٠/٤.

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٢٣/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٥٥/١.

(٧) وارتشاف الضرب: ١٧٢٣/٤، والجني الداني: ٣١٩، ومغني اللبيب: ٤٢٨.

(٨) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف.

(٩) ينظر قول العرب هذا في معاني القرآن للأخفش: ٩٩/١، والخصائص: ١٠٦/٣.

المطلب الخامس عشر: زيادة (إلى).

(إلى) من حروف المعاني، وهي حرف دال على انتهاء الغاية.

وذكروا لها ثمانية معانٍ، منها أنها تكون للتوكيد. ومعنى ذلك أنها

تأتي زائدة.

والذي أثبت زيادتها الفراء^(١)، مستدلًا على ذلك بالقراءة الشاذة

﴿فَجَعَلَ أَفْعَدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾^(٢) بفتح الواو^(٣). أي تهوهم،

و(إلى) زائدة.

ولم يثبت الجمهور زيادة (إلى) وخرَّجوا هذه القراءة على تضمين

(تَهْوِي) معنى (تَمِيل) أو أن الأصل (تهوي) بالكسر، فقلبت الكسرة فتحة

والياء ألفا^(٤).

قال ابن مالك: "وأولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل (تهوي)

فجعل موضع الكسرة فتحة، كما يقال في (رَضِي): رَضَى، وفي (ناصِيَة):

ناصاة، وهي لغة طائية"^(٥).

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٧٨/٢.

(٢) من الآية ٣٧ من سورة إبراهيم.

(٣) وهي قراءة جعفر بن محمد ومجاهد واليماني ومسلمة بن عبد الله. ينظر مختصر في شواذ

القرآن لابن خالويه: ٦٩ والمختضب لابن جني ٣٦٤/١ والبحر المحيط ٤٣٣/٥.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٤٣/٣ ومغني اللبيب: ١٠٥.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٤٣/٣.

وعَلَّقَ ابنُ هشام على كلام ابن مالك بقوله: "وفيه نظر، لأن شرط

هذه اللغة تحرك الياء في الأصل"^(١).

(١) مغني اللبيب: ١٠٥.

المطلب السادس عشر: زيادة (ثُمَّ).

الأصل في (ثُمَّ) أن تكون عاطفة، فتقتضي التشريك في الحكم، والجمع والترتيب والتراخي^(١).

قال ابن أبي الربيع: "اعلم أن (ثُمَّ) وُضِعَتْ للدلالة على ثلاثة أشياء: الجمع، والترتيب، والمُهْلَة والتراخي"^(٢).

وقد اختلف النحويون في جواز زيادتها، فأجازها الكوفيون^(٣) والأخفش^(٤)، واستدلوا على زيادتها بما يأتي:

أولاً: قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا صَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَصَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنَّهُ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾^(٥)، قالوا: إن (ثُمَّ) في الآية زائدة، وجملة ﴿تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ جوابٌ للشرط^(٦).

(١) ينظر: الجني الداني: ٤٢٦، ومصاييح المغاني في حروف المعاني: ٢٢٢.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٣٣٨/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩٦/٨، وشرح الكافية الشافية: ١٢٥٨/٣،

وارتشاف الضرب: ١٩٨٩/٤، ومغني اللبيب: ١٥٩.

(٤) ينظر: شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت: ٦٥٤/٢، ومغني اللبيب: ١٥٩، ومصاييح

المغاني في حروف المعاني: ٢٢٤.

(٥) من الآية ١١٨ من سورة التوبة.

(٦) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ١٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٦/٨، وشرح

التسهيل للمراي (القسم النحوي): ٨١٠.

ثانياً: قول زهير بن أبي سلمى:

٣٤- أَرَانِي إِذَا مَا بَتْ بَتْ عَلَى هَوَى

فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيًا^(١)

ف (ثُمَّ) في البيت زائدة على رأي الأخفش والكوفيين^(٢).

قال ابن يعيش^(٣): "والكوفيون -أيضاً- يرون زيادة (ثُمَّ) كزيادة الفاء والواو عندهم، ثم ذكر البيت السابق، وقال: وعلى هذا تأولوا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾"^(٤).

أما البصريون فلم يجيزوا زيادتها، وأجابوا عن وجه الاستشهاد من الآية بأن ذلك على تقدير الجواب، وعن البيت بزيادة الفاء^(٥).

قال ابن مالك بعد أن ذكر البيت السابق: "وزعم الأخفش أن الزائد في هذا البيت، (ثُمَّ) لا الفاء، والفاء أولى بالزيادة؛ لأن زيادتها قد كثرت،

(١) البيت من الطويل، ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى: ١٤٠، وفيه: (وَأَيَّ) مكان

(فَثُمَّ)، وسر صناعة الإعراب: ٢٦٤/١، وأمالى ابن الشجري: ٩٠/٣، وشرح

التسهيل لابن مالك: ٣٥٦/٣، ومغني اللبيب: ١٥٩، ومصاييح المغاني في حروف

المعاني: ٢٢٤.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٩٠/٣، وارشاف الضرب: ١٩٨٩/٤.

(٣) شرح المفصل: ٩٦/٨.

(٤) من الآية ١١٨ من سورة التوبة.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٤٦/١، ومغني اللبيب: ١٥٨، ومصاييح المغاني في

حروف المعاني: ٢٢٤.

وزيادة (تَمْ) لم تكثر، ولأن زيادة حرف واحد أولى من زيادة ثلاثة أحرف^(١).

وكذلك ذهب أبو حيَّان إلى أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون، وأما ما جاء على خلاف ذلك فيؤول^(٢).

قال: "ودعوى أَنَّ (تَمْ) زائدة وجواب (إذا) ما بعد (تَمْ) بعيدٌ جدًّا، وغيرُ ثابتٍ من لسان العرب زيادةُ (تَمْ)"^(٣).

المطلب السابع عشر: زيادة (على).

وردت زيادة (على) - قليلاً - دون تعويض^(١).

فمن مجيئها زائدة قول الشاعر:

٣٥- أَيْبَى اللَّهِ إِلَّا أَنَّ سَرَحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْئَانٍ الْعِضَاهِ تَرُوقُ^(٢).

قال ابن مالك: "فزاد (على) لأن (تَرُوقُ) متعدّدٌ مثل (أَعْجَبَ)؛ لأنهما بمعنى واحد"^(٣).

ثم ذكر شاهداً على مجيئها زائدة من الحديث الشريف.

قال: "وفي الحديث: (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَفْعَلْ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ)^(٤). والأصل مَنْ حَلَفَ يَمِينًا"^(٥).

(١) ينظر: أدب الكاتب لابن قتيبة: ٤١٨ والجنى الداني: ٤٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٥/٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور الهلالي - رضي الله عنه - في ديوانه: ٤١ وأدب الكاتب لابن قتيبة: ٤١٨ وضرائر الشعر لابن عصفور: ٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٥/٣، وارتشاف الضرب ١٧٣٦/٤، والجنى الداني: ٤٧٩، ومغني اللبيب: ١٩٢، والتصريح ٥٤/٣، وجمع الموامع ١٨٧/٤، وخزانة الأدب ١٤٤/١٠.

(٣) شرح التسهيل ١٦٥/٣.

(٤) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب الإيمان - باب (تَذَبُّ مَنْ حَلَفَ يَمِينًا فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا أَنْ يَأْتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَيَكْفُرَ عَنْ يَمِينِهِ) وهو في الجامع الصغير للسيوطي ١٠٦٧/٢.

(٥) شرح التسهيل ١٦٥/٣.

(١) شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ: ٦٥٤/٢، وينظر: شرح التسهيل: ٣٥٦/٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٨٩/٤.

(٣) البحر المحيط: ١١٣/٥.

المطلب الثامن عشر: زيادة (إلا).

ذكر المرادي^(١) وتبعه ابن هشام^(٢) أن (إلا) تأتي على أربعة أوجه: فتأتي حرف استثناء، ومعنى (غير)، ومعنى الواو، وزائدة عند الأصمعي والمازني^(٣) وابن جني^(٤).

واستشهدا على زيادتها بقول ذي الرُّمّة:

٣٦- حَرَّاجِيحٌ مَا تَنَفَّكُ إِلَّا مُنَاخَةً

عَلَى الْخَسَفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا^(٥)

قال ابن يعيش: "قال المازني: (إلا) فيه زائدة، والمراد: ما تَنَفَّكُ مُنَاخَةً"^(٦).

وتخرج البيت على رأي القائلين بزيادة (إلا)، أن المعنى: ما تَنَفَّكُ مُنَاخَةً، و(إلا) زائدة؛ لأن (ما زَالَ) وأخواتها لا تدخل (إلا) على خبرها؛ لأن نفيها إيجاب، فلا وجه لدخول (إلا) عليها^(٧).

(١) ينظر: الجني الداني: ٥١٠.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٩٨-١٠٢.

(٣) ينظر: الجني الداني: ٥١٠، ومصابيح المغاني: ١٢٠.

(٤) ينظر: المحتسب: ٣٢٨/١.

(٥) البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمّة في ديوانه: ١٧٣، و الكتاب: ٤٨/٣، والمفصل: ٢٦٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٧٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٦٨/٢، ومع الهوامع: ٩٧/٢. والحراجيح: الضَّمَر، جمع حُرْجُوح، وهي الناقة الضامرة. ينظر: تهذيب اللغة: ١٣٩/٤.

(٦) شرح المفصل: ١٠٧/٧.

(٧) ينظر: المحتسب: ٣٢٩/١، والمفصل: ٢٦٧، والجني الداني: ٥٢١.

قال ابن أبي الربيع: "إلا هنا زائدة، ألا ترى أنك إذا قلت: حراجيج ما تَنَفَّكُ إِلَّا مُنَاخَةً فالمعنى معنى: ماتَنَفَّكُ مُنَاخَةً... ولا أعرف هذا جاء إلا في هذا البيت"^(١).

وأجاز ابن جني زيادتها في قراءة ابن مسعود والأعمش^(٢) قوله تعالى: ((وَأِنْ كُلٌّ إِلَّا لَيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ))^(٣)، أجاز أن تكون (إِنْ) مخففة من الثقيلة، و(إلا) زائدة^(٤).

كما أجاز زيادتها - أيضا - في قول الشاعر:

٣٧- أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مَنُجْنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا طَالِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا^(٥)
والتقدير: أرى الدَّهْرَ مَنُجْنُونًا بأهله، و (إلا) زائدة^(٦).

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٧٣٦/٢.

(٢) تنظر هذه القراءة في إعراب القرآن للنحاس: ٣٠٥/٢، والمحتسب: ٣٢٨/١ والكشاف: ٣١٩/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد للمتحجب الحمذاني: ٥٢٨/٣، والبحر المحيط: ٢٦٦/٥، ومعجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب: ١٥١/٤.

(٣) من الآية ١١١ من سورة هود.

(٤) ينظر: المحتسب: ٣٢٨/١.

(٥) البيت من الطويل، نسبه ابن جني إلى بعض العرب في المحتسب: ٣٨٢/١، وهو من شواهد ضرائر الشعر لابن عصفور: ٧٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٦٨/٢، ومغني اللبيب: ١٠٢، ومع الهوامع: ١١١/٢. والمنجنون: الدولاب الذي يُسْتَقَى عليه. ينظر: لسان العرب: (جنن) ١٩١/١٣.

وخزانة الأدب: ١٣٢/٤.

(٦) ينظر: المحتسب: ٣٢٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٦٨/٢.

وهذا على الرواية الثانية غير المشهورة، أما الرواية المشهورة فهي:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجْنُونًا بِأَهْلِهِ^(١)

ولا شاهد فيها. وَنَصَّ أبو حيان^(٢) والمرادي^(٣) والسميني الحلبي^(٤) على

أن زيادة (إِلَّا) في كلام العرب ضعيفة.

وسبب ذلك أنه لم تثبت زيادتها في مكان مقطوع به، إضافةً إلى أن

القائلين بزيادتها لم يذكروا سوى هذين الشاهدين على زيادتها.

المطلب التاسع عشر: اللواحق من الحروف ونحوها.

يراد باللواحق كل ما يلحق آخر الكلمة بسبب الإعراب أو التنوين أو

التأنيث أو شبهه أو الوقف أو النسب أو الندبة أو الإنكار أو التذكير.

وعلى ذلك يكون هذا اللاحق للكلمة زائداً، لأنه ليس من أصل اللفظ.

زيادة الإعراب: إلحاق آخر المعرب حركةً أو حرفاً زائداً عن

أصل الكلمة.

فالاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم تزداد عليها علامات

الإعراب الأصلية.

والمثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الستة والفعل المضارع - في بعض

حالاته - تزداد عليها علامات الإعراب الفرعية.

وتزداد الألف والنون في المثنى المرفوع، والياء والنون في المثنى المنصوب

أو المجرور.

وفي جمع المذكر السالم يُزَادُ واو ونون عند رفعه، وياء ونون في حالتي

نصبه وجره.

ويزاد في الأسماء الستة واو رفْعاً، وألف نصباً، وياء جرّاً.

قال المرادي: "الإعراب زائد"^(١).

فكلُّ علامات الإعراب - حروفاً كانت أو حركات - زوائد.

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١٠٢، وخزانة الأدب: ١٣٠/٤ - ١٣١.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٦٥٨/١.

(٣) ينظر: الجني الداني: ٥٢٠.

(٤) ينظر: الدرر المصون: ٢٣٣/٢.

(١) توضيح المقاصد والمسالك: ٧٠/١.

قال سيبويه - وهو يتحدث عن علامات الإعراب الفرعية -: "واعلم أنك إذا تَنَيَّت الواحد لِحَقَّتْه زيادتان، الأولى حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منوّن، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً، ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية، ويكون في الجر ياءً مفتوحاً ما قبلها... وتكون الزيادة الثانية نوناً، كأنها عوضٌ لَمَّا مُنِعَ من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين، وإذا جمعتَ على حدّ التثنية لِحَقَّتْها زائدتان، الأولى منهما حرف المدّ واللين، والثانية نون... وذلك قولك: المسلمون، ورأيت المسلمين، ومررت بالمسلمين... وعُلِمَ أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامةً للفاعلين لِحَقَّتْها ألف ونون... وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع لِحَقَّتْها زائدتان، إلّا أنَّ الأولى واو مضموم ما قبلها؛ لئلا يكون الجمع كالتثنية، ونونها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء... وهو قولك: هم يفعلون" (١).

وقال الزجاجي في زيادة الإعراب: "إن الإعراب دالٌّ على المعاني، وإنه حركة داخلية على الكلام بعد كمال بنائه" (٢).

وزيادة التنوين تكون في آخر الأسماء.

ويُعَرَّفُ النحويون التنوين بأنه نون زائدة ساكنة تزداد في آخر الاسم المعرَّب، وتثبت في الوصل دون الوقف (٣).

(١) الكتاب: ١٧/١ - ١٩.

(٢) الإيضاح في علل النحو: ٧٢.

(٣) ينظر: الباب في علل البناء والإعراب: ٧٤/١، وشرح الأشموني: ٦٣/١.

قال العكبري: "المستحقُّ للتنوين الاسم النكرة المذكّر؛ لأن الغرض من زيادة التنوين التنبيه على خفة الاسم" (١). تقول: جاء زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ.

وعقد مسألة للخلاف بين النحويين في علة زيادة التنوين، ورجَّح فيها مذهب البصريين، قال: "العلة في زيادة تنوين الصِّرف على الاسم أنه أُريدَ بذلك بيان خِفَّةِ الاسم وثَقُلِ الفعل" (٢).

وأقسام التنوين كثيرة، أوصلها بعضُ النحويين إلى عشرة أقسام، وهي: تنوين التمكين، والتذكير، والعيوض، والمقابلة، والترثم، والتنوين الغالي، وتنوين التناسب، وتنوين الضرورة، والتنوين الشاذّ، وتنوين الحكاية (٣). وَذِكْرُ أمثلة هذه الأقسام يطول ويخرج عن موضوع البحث.

وزيادة التانيث تكون بإضافة علامة من علامات التانيث في آخر الاسم المراد تانيثه. وعلاماته ثلاث: التاء، والألف المقصورة، والألف الممدودة.

وكُلِّها تلحق آخر الاسم زوائد للدلالة على التانيث، أو للفصل بين المذكر والمؤنث في الصفات وأسماء الأجناس أو للمبالغة ونحوها من الأغراض، فالتاء زائدة في آخر الاسم المؤنث بها، تقول: هندٌ قائمة، وليلى صائمة (٤).

(١) الباب في علل البناء والإعراب: ٧٦/١.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٢/١، ١٩٩/٢، ٢٠٦/٤، والتصريح بمضمون التوضيح: ١٤٠/١ - ١٥٧.

(٤) وشرح الأشموني: ١٢/١.

(٤) ينظر: الأصول: ٨٣/٢ - ٨٤، وشرح الكافية الشافية: ١٧٣٣/٤.

وَألف التأنيث المقصورة ألف زائدة مفردة، نحو: عَطَشِي، وَسَكْرِي.
وَألف التأنيث الممدودة ألف قبلها ألف زائدة، هذا أصلها، ثم قلبت
الألف الثانية همزة، على الأصح من مذاهب النحويين^(١). ومثالها: حَمْرَاءُ
وَصَحْرَاءُ وَقَاصِعَاءُ^(٢).

وعَرَّفَ ابنُ مالك الاسم الممدود فقال: "الممدود من الأسماء هو
التمكُّن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة..." والتقييد بالزيادة يخرج نحو:
(دواء)، فألفه منقلبة عن أصل، ومدُّها عارض^(٣).

وزيادة شبه التأنيث هي زيادة الألف والنون في آخر العَلَم أو الصفة.

قال أبو علي الفارسي: "الألف والنون في آخر (سَكْران) يشبهان ألفي
التأنيث، لامتناع علامة التأنيث من الدخول عليه، كامتناعها من الدخول على
حَمْرَاءُ وطَرْفَاءُ، وهما زائدتان زيدتا معًا، كما أن ألفي التأنيث كذلك"^(٤).

وزيادة الوقف أربعة أشياء:

الأول: زيادة هاء السكت، وهي هاء تجتلب بعد الوقف على
الكلمة، نحو قولهم في الاستفهام: لِمَه؟ وفي القرآن الكريم: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي
مَالِيَةَ﴾^(٥) هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ.

(١) ينظر: المقتضب: ٨٤/٣، وسر صناعة الإعراب ٨٣/١، وشرح التسهيل لابن
مالك ٩٢/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٧/٥.

(٢) القاصيعاء: جحر اليربوع. ينظر: لسان العرب (قصع).

(٣) شرح الكافية الشافية: ١٧٦٠/٤.

(٤) الإيضاح العضدي: ٣٠٨.

(٥) الآيتان ٢٨، ٢٩ من سورة الحاقة.

ولزيادة هاء السكت في الوقف مواضع ثلاثة مطردة هي:

في الوقف على الفعل المعتل المحذوف الآخر للجزم، أو للبناء، نحو: لم
يَرَهُ، ولم يَعِهِ، وَعِهِ.

وفي الوقف على (ما) الاستفهامية المجرورة، نحو: على مَه؟ وَلِمَه؟
وَيَحْيَى مَه؟

وفي الوقف على المبني على حركة بناءً لازماً، نحو: غُلَامِيَه، وَكِتَابِيَه،
وَأَنَّهُ، وَأَكْرَمَتَكَه^(١).

قال ابن مالك: "ومن خواص الوقف زيادة هاء السكت، وأكثر ما
تزداد بعد ياء المتكلم، وبعد الفعل المحذوف الآخر جزماً أو وقفًا، وبعد (ما)
الاستفهامية المجرورة الموضع"^(٢).

والثاني: زيادة التضعيف، وهي تشديد الحرف الموقوف عليه، مثل: هذا
مُسْتَكْمِلٌ، بالتضعيف. والغرض منه بيان أن الحرف متحرك في الأصل^(٣).
ويشترطون لزيادته أن يكون ما قبل آخره متحركًا، فلا يُوقَف بالتضعيف
على نحو: زَيْدٌ وَبَكْرٌ. وألا يكون الحرف الموقوف عليه همزة لثقلها، نحو:
مُسْتَهْزِئٌ، وَخَطَأٌ. وألا يكون حرفًا معتلاً، نحو: رَضِي، وَسَرُو^(٤).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية: ٨١٢، وأوضح المسالك: ٢٩٢/٣، ومع
الموامع: ٢١٧/٦.

(٢) شرح الكافية الشافية: ١٩٩٨/٤.

(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٣٤٩/٥، ومع الموامع: ٢٠٩/٦.

(٤) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٢٤٩/٥.

وقد ورد شاهد لزيادة التضعيف في قوله تعالى: ﴿مُسْتَطَرٌّ﴾^(١)
بتضعيف الراء في قراءة^(٢).

ومن زيادة التضعيف قول الراجز:

٣٨- مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَا^(٣)

قال ابن مالك: "فأعطى الباء في الوصل من التضعيف ما كان يُعطِيها لو وقف عليها، فقال: الْقَصَبَا^(٤)".

والثالث: زيادة الحكاية: وهي إلحاق آخر الاسم حركةً أو حرفاً في الاستفهام عند الوقف عليه.

قال ابن مالك: "إن سُئِلَ بـ (أَيِّ) عن مذكرٍ منكّرٍ حكى فيه وصلاً ووقفاً ما للمسؤول عنه من إعراب وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع تصحيحٍ موجودٍ فيه، أو صالحٍ لوصفه"^(٥).

(١) من الآية ٥٣ من سورة القمر.

(٢) نسبت هذه القراءة للأعشى في البحر المحيط: ٥٠١/١، ومعجم القراءات للدكتور/ عبد اللطيف الخطيب: ٢٤٢/٩.

(٣) من الرجز، ينسب لرؤبة بن العجاج، وهو في ملحقات ديوانه: ١٦٩، وورد في شرح المفصل ٦٨/٩، وشرح عمدة الحافظ: ٩٨٢، وشرح الكافية الشافية ٢٠٠١/٤، والتصريح ٢٧٤/٥.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٢٠٠١/٤.

(٥) المصدر نفسه ١٧١٧/٤، وينظر: الكتاب ٤٠٨/٢، والتصريح ٥٢٦/٤.

ثم مثل لزيادة الحكاية بقوله: "كقولك لمن قال: رأيت رجلاً وامرأةً وغلّامين وجاريتين وبنتين وبناتٍ: أَيْتَاً وَأَيْتَةً وَأَيْتَيْنِ وَأَيْتَيْنِ وَأَيْتَاتٍ؟

ولمن قال: رأيت رجلاً: مَنْتَا؟ ولمن قال: مررت برجلٍ: مَنِي؟ وتقول لمن قال: رأيت امرأة: مَنْه؟ أو مَنْت؟ ولمن قال: رأيت رجلين: مَنَيْنِ؟ ولمن قال: رأيت رجالاً: مَنَيْنِ؟ ولمن قال: رأيت امرأتين: مَنَتَيْنِ؟ ولمن قال: رأيت نساء: مَنَات؟

وزيادة الحكاية في الوصل لا تصح، وأمّا قول الشاعر:

٣٩- أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنْوَنَ أَنْتُمْ

فَقَالُوا الْجَنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامًا^(١)

فهو شاذٌّ من وجهين: أنه حكى مقدراً غير مذكور، وأنه أثبت زيادة الحكاية في الوصل، وحقها ألا تثبت إلا في الوقف.

والرابع: زيادة الإطلاق، وهي زيادة حرف مدّ آخر القوافي المتحركة عند الوقف عليها. قال ابن يعيش: "ولو وقعت (من) قافية لأُطْلِقَتْ إلى الفتح، وكان زيادة الإطلاق ألفاً"^(٢).

(١) البيت من الوافر، ينسب لشمير بن الحارث الضبي في النوادر لأبي زيد: ٣٨٠، وهو من شواهد الكتاب ٤١١/٢، والمقتضب ٣٠٧/٢، والخصائص ١٢٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٤، وشرح الكافية الشافية ١٧١٨/٤.

(٢) شرح المفصل ٥٢/٩.

ومن شواهد زيادة الإطلاق قول جرير:

٤٠- أَقْلَى اللومِ عاذِلٌ والعِتَابَا

وَقُولِي إِنَّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا^(١)

وزيادة النسب: ياء مشددة في آخر النسبة .

والنسب في اصطلاح النحويين: هو إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرد منها^(٢).

وجعل ابن مالك الياء المشددة للنسب زائدة، فقال في باب النسب:

يَاءٌ كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ^(٣)

قال المكوذي: "يعني: أنه إذا أريد أن يُنسب اسم إلى أبٍ أو قبيلة أو بلدٍ زيدَ في آخره ياءٌ مشددة، وكُسِرَ ما قبلها..."^(٤).

وقال ابن العيني: "إذا أُريد نسبة شيء إلى شيء زيد فيه ياء مشددة كياء الكرسي، وتُقل إعرابه إليه"^(٥).

فيا النسب زيادة على الكلمة ليست من أصلها.

(١) البيت من الوافر، في ديوانه ٨١١/٢، وهو من شواهد سيبويه ٢٠٥/٤ والخصائص ٩٦/٢ وسر الصناعة ٤٧١/٢ والإنصاف ٦٥٥/٢ وشرح عمدة الحفاظ: ٩٨ ورصف المباني: ١٢١ وأوضح المسالك ١٦/١ ومغني اللبيب: ٤٤٧ وجمع الهوامع ٨٠/٢.

(٢) ينظر: جمع الهوامع: ١٥٤/٦، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٢٢٢.

(٣) ألفية ابن مالك: ٩٤.

(٤) شرح الألفية للمكوذي: ٢١٢، وينظر: جمع الهوامع ١٥٤/٦.

(٥) شرح ألفية ابن مالك لابن العيني: ٣٣٧.

ومثل ياء النسب في الزيادة الياء الزائدة في كُرْسِيٍّ وَأَحْمَرِيٍّ وَدَوَارِيٍّ^(١).

وزيادة الإنكار هي زيادة تلحق آخر الاسم عند الإنكار في

الاستفهام.

وعرّفها ابن مالك بأنها "مدّة زائدة تُلحق المحكي بعد همزة الاستفهام،

متصلة بآخره، مجانسة لحركته"^(٢).

وقد عقد لها سيبويه باباً في كتابه، فقال: "هذا باب ما تلحقه الزيادة

في الاستفهام إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر، أو تُنكر أن يكون رأيه

على خلاف ما ذكر، فالزيادة تتبع الحرف الذي هو قبلها الذي ليس بينه

وبينها شيء، فإن كان مضمومًا فهي واو، وإن كان مكسورًا فهي ياء، وإن

كان مفتوحًا فهي ألف، وإن كان ساكنًا تحرك؛ لثلاثا يسكن ... فإن ذكر

الاسم مجرورًا جرّزته، أو منصوبًا نصبته، أو مرفوعًا رفعته، وذلك قولك إذا

قال: رأيت زيدًا: أَرَيْدُنِيهِ؟ وإذا قال: مررت بزيد: أَرَيْدُنِيهِ؟ وإذا قال: هذا

زيد: أَرَيْدُنِيهِ^(٣)؟

وذكر شاهدًا من كلام العرب على زيادة الإنكار، قال: "وسمعنا رجلاً

من أهل البادية قيل له: (أُتخَرَجُ إِنْ أَخَصَبْتَ البادية؟ فقال: أَنَا إِنِّيهِ؟ منكراً

لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج"^(٤).

(١) ينظر: الخصائص ١٠٤/٣، وشرح الأشموني على الألفية ٧٢٥/٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٧٢٥/٤.

(٣) الكتاب ٤١٩/٢.

(٤) المصدر نفسه ٤٢٠/٢.

وقال الزمخشري: -عن زيادة الإنكار- "هي زيادة تلحق الآخر في الاستفهام على طريقين، أحدهما: أن تُلْحَق وحدها بلا فاصل، كقولك: أزيدُنيه؟ والثاني: أن تفصل بينها وبين الحرف الذي قبلها (إن) مزيدة، كالتي في قولهم: (ما إن فَعَلَ) فيقال: أزيدُنيه؟^(١)

وزيادة التذكّر: شبيهة بزيادة الإنكار، فهي زيادة حرف في آخر الكلمة لتذكّر ما يأتي بعده من كلام. ومثّل لها الزمخشري "بقول الرجل في نحو: قَالَ ويقولُ ومن العام: قالَا، فيمدّ فتحة اللام، ويقولو، ومن العامي، إذا تذكّر ولم يُرد أن يقطع كلامه. وهذه الزيادة في أتباع ما قبلها، إن كان مُتحرِّكًا بمنزلة زيادة الإنكار، فإذا سَكَن حَرَك بالكسر"^(٢).

ووضح هذا ابنُ يعيش بقوله: "فإن كان قبل المتوقّع حرفٌ مُتحرِّكٌ فإن كان مفتوحًا ألحقته ألفًا، نحو: قالَا، وإن كان مضمومًا ألحقته واوًا، نحو: يقولو، وفي المكسور ياء، نحو: من العامي، إذا تذكّر ولم يرد أن يقطع، فإن كان الحرف الموقوف عليه ساكنًا نحو لام المعرفة في الغلام والرجل فإنه يُكسّر تشبيهاً بالقافية المجروزة..."^(٣).

المبحث الثاني: زيادة الأسماء

وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول: زيادة الضمير.

المطلب الثاني: زيادة اسم الإشارة.

المطلب الثالث: زيادة الظرف.

المطلب الرابع: زيادة المضاف.

المطلب الخامس: زيادة (مَنْ).

(١) المفصل: ٣٣٤.

(٢) المصدر نفسه: ٣٣٥.

(٣) شرح المفصل ٥٢/٩.

المطلب الأول: زيادة الضمير.

الضمير الزائد يسمّى عند البصريين فَضْلاً^(١)، وعند الكوفيين عَمَاداً^(٢)، ولا موضع له من الإعراب، حتى عدّه بعضهم حرفاً.

قال الرّضّي: "الأظهر عند البصريين أنه اسم مُلغى، لا محلّ له، بمنزلة (ما) إذا أُلغيت في نحو (إنّما)، ولهذا قال الخليل: والله إنه لعظيم؛ لأن إلقاء الاسم ليس بسهل، كإلقاء الحرف"^(٣).

والغرض منه توكيد الكلام، والإشعار بتمام الاسم الذي قبله وكماله، وأن الاسم الوارد بعده يكون خبراً وليس صفة^(٤).

وذهب كثير من العلماء إلى جواز زيادته في الكلام، ومنهم سيبويه^(٥) والأخفش^(٦) والمبرد^(٧) وابن السراج^(٨)، والفارسي^(٩).

(١) ينظر: الكتاب: ٢/٢٩٠، والأصول: ٢/١٢٥، والمفصل: ١٣٢، وارتشاف الضرب: ٩٥١/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/١٠٤، والكشاف: ٤/٢٠٠، والمفصل: ١٣٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/٤٩٦.

(٣) شرح الكافية للرضي - القسم الثاني: ١/١٧٦.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/٥١٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/١٣٣.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢/٣٩١.

(٦) ينظر: معاني القرآن: ١/٣٤٨.

(٧) ينظر: المقتضب: ٤/١٠٣.

(٨) ينظر: الأصول: ٢/١٢٥.

(٩) ينظر: كتاب الشعر: ١/٧٠.

ولا تجوز زيادته إلا بين معرفتين، أو ما يقرب من المعرفة، أو بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر، كالمبتدأ والخبر، واسم كان وخبرها، واسم (إن) وخبرها، أو مفعولي ظنَّ وعَلِمَ^(١).

ومما جاء من الشواهد على زيادته قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٢)، ف (أولئك) مبتدأ، و (المفلحون) خبر، و (هم) فصل أُتي به للتوكيد^(٣).

وقال النحاس في إعراب قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(٤): "إن شئت كانت (هم) زائدة، و (الخاسرون) الخبر"^(٥).

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا مِنْ عِنْدِكَ﴾^(٦)، قال الأخفش: "فنصب (الحق)؛ لأن (هو) -والله أعلم- جُعِلَتْ هَا هُنَا صلة في الكلام زائدة توكيدا، كزيادة (ما)، ولا تُزَادُ إِلَّا فِي كُلِّ فِعْلٍ لَا يَسْتَعْنِي عَنْ خَبَرٍ، وَلَيْسَتْ (هو) بصفة ل (هذا)"^(٧).

(١) ينظر: الكتاب: ٣٩٢/٢، والمقتضب: ١٠٤/١، والأصول: ١٢٥/٢، والبصرة والتذكرة: ٥١٢/١.

(٢) من الآية ٥ من سورة البقرة.

(٣) ينظر: الفريد في إعراب القرآن الجيد: ١٣٣/١، والبحر المحيط: ١٦٩/١.

(٤) من الآية ٢٧ من سورة البقرة.

(٥) إعراب القرآن ٢٠٦/١.

(٦) من الآية ٣٢ من سورة الأنفال.

(٧) معاني القرآن: ٣٢١/١.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾^(١)، ف (الظالمين) خبر (كان)، و (هم) فصل^(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا مِنْهُمْ﴾^(٣)، فنصب (خيرا) على أنه المفعول الثاني ل (يحسبن)، و (هو) فصل^(٤). قال سيبويه: "كأنه قال: ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيرا لهم، ولم يذكر البخل اجتزاءً بعلم المخاطب بأنه البخل، لذكره يبخلون ... فصار (هو) وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغوا في أنها لا تُعَيَّرُ ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر"^(٥). وقال الفراء: ومن قرأ بياء جعل (الذين) في موضع رفع، وجعل (هو) عِمَادًا للبخل المضمر^(٦).

(١) الآية ٧٦ من سورة الزخرف.

(٢) ينظر: الكشف: ٢٠٠/٤، والبسيط في شرح الجمل: ٧٠٢/٢، والبحر المحيط: ٢٧/٨.

(٣) من الآية ١٨٠ من سورة آل عمران.

(٤) ينظر: الكشف: ٣٤١/١.

(٥) الكتاب: ٣٩١/٢.

(٦) معاني القرآن: ١٠٤/١.

المطلب الثاني: زيادة اسم الإشارة.

يُزاد اسم الإشارة في الكلام لتوكيده، ولا يكون له موضع من الإعراب، ودخوله في الكلام كخروجه، بحيث لو سقط لبقى الكلام على أصله ولم يختل.

والشواهد على زيادة اسم الإشارة في القرآن الكريم وكلام العرب قليلة.

فمما ورد من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾^(١)، قيل: (ذلك) زائدة، و (خير) خير^(٢).

ومنها قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ﴾^(٣). قال الفارسي: "(ماذا) تُستعمل على وجهين، أحدهما أن يكون (ما) مع (ذا) اسماً واحداً... فقوله تعالى "ماذا ينفقون" بمنزلة قوله: ما ينفقون"^(٤).

فيظهر من هذا التفسير أنه يرى زيادة اسم الإشارة (ذا) بعد (ما) الاستفهامية.

وقول العرب: (ماذا صنعت)؟ أجاز فيه الكوفيون وابن مالك^(٥) أن تكون (ما): استفهامية، و (ذا) زائدة^(٦).

(١) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج ٢٥٧/٢.

(٣) من الآية ٢١٩ من سورة البقرة.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٣١٦/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٨٢/١.

(٦) ينظر: تفسير ابن أبي الربيع: ٣٦٢/١، ومغني اللبيب: ٣٩٧، وأوضح المسالك: ١١٣/١، والدر المصون: ٢٣٠/١، وحديث (ما) للدكتور محمد المفدي: ٦٧.

ويرى الرضي زيادة (ذا) بعد (ما) الموصولة، فهو يقول: "جاءت (ذا) زائدة بعد (ما) الموصولة، قال:

١٤ - دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأَتَّقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ بُنِّي^(١)

وعلى قوله يكون الأصل: دَعِيَ مَا عَلِمْتَ، و(ذا) الإشارية زائدة.

(١) شرح الكافية - القسم الثاني ٢٧٠/١، والبيت من الوافر للمثقب العبدى في ديوانه: ٢١٣، وهو من شواهد سيويه ٤١٨/٢، ومغني اللبيب: ٣٩٦، والمقاصد النحوية ١٩٣/١، وجمع الهوامع ٢٩١/١، وخزانة الأدب ٣١٢/٦.

المطلب الثالث: زيادة الظرف.

ذكر أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾^(١)، أن الظرف (إِذْ) زائد. قال: "معناه: وقلنا للملائكة، و(إِذْ) من حروف الزوائد"^(٢).
 وذهب ابن قتيبة إلى أن (إِذْ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾^(٣)، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَنُ لِابْنِهِ﴾^(٤) زائدة^(٥).
 وذكر ابن الشجري زيادة (إِذْ) في قولهم: (بَيْنَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ إِذْ جَاءَ عَمْرُو)، ونسب هذا القول لبعض النحويين^(٦).

ويرى أبو عبيدة زيادة الظرف (إِذَا) واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

٤٢- فإذا وذلك لامهأه لذكره والدهر يعقب صالحاً بفساد^(٧)

قال: "معناها: وذلك لامهأه لذكره، لاطعم ولافضل"^(٨).

(١) من الآية ٣٤ من سورة البقرة.

(٢) مجاز القرآن: ٣٦/١.

(٣) من الآية ٣٠ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٣ من سورة لقمان.

(٥) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٢٦٣.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٠٤/٢.

(٧) البيت من الكامل، وهو للأسود بن يعفر من قصيدة مفضلية، ينظر شعره المجموع في (الصباح المنير): ٢٩٨ والمفضليات: ٢٢٠ ومجاز القرآن ٣٧/١ والصاحبي: ١٤٤ ولسان العرب (مهه).

(٨) المجاز القرآن: ٣٧/١. ينظر: اللسان (مهه).

ويقول الآخر:

٤٣- حتى إذا أسلكوهم في فتائدة شلاً كما تطرد الجمالة الشرد^(١)

قال: "معناه: حتى أسلكوهم"^(٢)، ولذلك لم يأت لها جواب.

قال ابن دريد: "قال أبوحاتم: قال أبو عبيدة: هذا مكفوف عن خبره، لأن هذا البيت آخر القصيدة، قال أبوحاتم: فذكرت ذلك للأصمعي، فقال: وما ابن الصبأغ وهذا؟ وإنما وجه الكلام: أسلكوهم شلاً، فكأن (شلاً) عند الأصمعي الجواب"^(٣).

والجمهور على عدم مجيء (إِذَا) زائدة، وذكروا أن جواب (إِذَا) في البيت الفعل المقدّر قبل المصدر (شلاً)، والتقدير: سلّوهم شلاً^(٤).

وقال ابن فارس: "وزعم قوم أن (إِذَا) تكون لغواً وفضلاً، وذكروا قوله جلّ ثناؤه: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٥) قالوا: تأويله: انشقت السماء.

وأنكر ناس هذا وقالوا: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٦) لها جواب مضمّر"^(٧).

(١) البيت من البسيط، وهو منسوب إلى عبد مناف بن ريع الهذلي. ينظر: ديوان الهذليين ٤٢/٢، ومجاز القرآن ٣٧/١، وجمهرة اللغة ٨٥٤/٢ والصاحبي: ١٤٣، وأمالي ابن الشجري ١٢٢/٢ والإنصاف ٤٦١/٢، وخزانة الأدب ٣٩/٧.

وفتائدة: اسم موضع. ينظر: لسان العرب: (قتد).

(٢) مجاز القرآن ٣٧/١.

(٣) جمهرة اللغة ٨٥٤/٢.

(٤) ينظر أمالي ابن الشجري ١٢٢/٢.

(٥) الآية ١ من سورة الانشقاق.

(٦) الآية ١ من سورة الانشقاق.

(٧) الصاحبي في فقه اللغة: ١٤٣.

المطلب الرابع: زيادة المضاف.

وردت شواهد تدل على زيادة عدد من الكلمات في حال كونها مضافة، وفيما يلي ذكر للكلمات التي قيل بزيادتها والشواهد عليها:

فمن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾^(١)، ذهب أبو عبيدة إلى زيادة كلمة (اسم)، والتقدير: بالله الرحمن الرحيم^(٢).

وقوله تعالى: ﴿يَسْمِ اللَّهَ بِجَرْنِهَا وَمَرْسَنَهَا﴾^(٣)، والمعنى: بالله إجراؤها وإرسائها، صرح بذلك الثعالبي^(٤)، وأجازه الزمخشري^(٥).

وقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ﴾^(٦) أي: تبارك ربك، ذكر ذلك ابن قتيبة^(٧).

ومن الأسماء التي قيل بزيادتها -وهي مضافة- كلمة (مثل)، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا﴾^(٨).

(١) الآية ١ من سورة الفاتحة.

(٢) ينظر: مجاز القرآن ١/١٦، وتأويل مشكل القرآن: ٢٦٦.

(٣) من الآية ٤١ من سورة هود.

(٤) ينظر: فقه اللغة وسر العربية ٥٩٨/٢.

(٥) ينظر: الكشف ٢٩٣/٢.

(٦) من الآية ٧٨ من سورة الرحمن.

(٧) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٢٦٦.

(٨) من الآية ١٣٧ من سورة البقرة.

قال المفسرون: إن المراد: فَإِنْ آمَنُوا بما آمَنْتُمْ به، و (مثل) زائدة^(١).

وذهب الثعالبي إلى زيادتها في قوله تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى مِثْلِهِ﴾^(٢) والتقدير: وشَهِدَ شَاهِدٌ من بني إسرائيل عليه^(٣).

ومن الشواهد الشعرية على زيادة المضاف قول لبيد بن ربيعة:

٤٤- إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ^(٤)

التقدير: ثم السلام عليكما، وكلمة (اسم) زائدة^(٥).

قال ابن عصفور: "إنما هو على زيادة (اسم)، وكأنه قال: ثُمَّ السَّلَامُ

عليكما"^(٦).

وقول الشاعر:

٤٥- لَا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومٌ^(٧)

(١) ينظر: التفسير البسيط للواحيدي ٣/٣٥٨، والبحر المحيط ١/٥٨٢، والدر المصون: ١٤٠/٢.

(٢) من الآية ١٠ من سورة الأحقاف.

(٣) ينظر: فقه اللغة وسر العربية: ٥٩٨/٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو للبيد في ديوانه: ٧٩، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ١٦/١.

(٥) وتأويل مشكل القرآن: ٢٥٥ والخصائص ٢٩/٣، والمفصل: ١٠٧، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٨٢، والدر المصون ٦/٥٣٤.

(٦) ينظر: مجاز القرآن ١/١٦، وكتاب الشعر: ٣١/١، والخصائص: ٢٩/٣.

(٧) ضرائر الشعر: ٨٢.

(٨) البيت من البسيط، وهو لذي الرثمة في ديوانه: ٥٧١، وكتاب الشعر: ٣٠/١.

والخصائص: ٢٩/٣، والمفصل: ١٠٧، والدر المصون: ١٨/١، ولما: صوت ولد الظبية.

فالمضاف (اسم) زائد، والتقدير: يناديه بالماء^(١).

قال الفارسي: "إن شئت قلت: إن تقديره: يناديه بالماء، والاسم دخوله وخروجه سواء، كقول الشاعر:

ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

أي: السلام^(٢).

ومن الأسماء المضافة الزائدة كلمة (حَيٍّ) في قول الشاعر:

٤٦- يَاقَرُّ إِنَّ أَبَاكَ حَيٌّ خُوَيْلِدٍ قَدْ كُنْتُ خَائِفُهُ عَلَى الْإِحْمَاقِ^(٣)

أي: إن أباك خويلد، فكلمة (حَيٍّ) زائدة^(٤).

ومنها: كلمة (وجه) في قوله تعالى: ﴿وَبَيِّنْ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾^(٥)، قيل: إنها زائدة^(٦).

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾^(٧)، والمعنى: يريدونه بالدعاء^(٨).

(١) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ٨٢.

(٢) كتاب الشعر ٣١/١.

(٣) البيت من الكامل، وهو منسوب إلى جُبَار بن سَلَمَى في النوادر لأبي زيد: ٤٥١، وورد بلا نسبة في كتاب الشعر: ٣١/١، والخصائص: ٢٨/٣، والمفصل: ١٠٧.

(٤) ينظر: كتاب الشعر: ٣١/١، والخصائص: ٢٨/٣.

(٥) الآية ٢٧ من سورة الرحمن.

(٦) ينظر: فقه اللغة وسر العربية: ٥٩٨/٢، وتأويل مشكل القرآن: ٢٥٤ والبحر المحيط: ١٩٨/٨.

(٧) من الآية ٥٢ من سورة الأنعام.

(٨) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٢٦٥.

وذهب المهروي إلى زيادة (صَدْر) في قول الشاعر:

٤٧- وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعَتْهُ

كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاءِ مِنْ الدَّمِ^(١)

والأصل: كما شَرِقَتْ القنأة، و (صدر) زائدة^(٢).

المطلب الخامس: زيادة (مَنْ).

تأتي (مَنْ) زائدة عند الكسائي^(٣)، واستشهد على زيادتها بقول

الشاعر:

٤٨- آلَ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ

ذَاكَ الْعَشِيرَةُ وَالْأَثَرُونَ مَنْ عَدَدَا^(٤)

والتقدير عنده: والأثرون عَدَدَا، و (مَنْ) زائدة^(٥).

(١) البيت من الطويل، للأعشى في ديوانه: ١٢٣، وهو من شواهد الكتاب: ٥٢/١، ومعاني القرآن للقرطبي: ٣٧/٢، والمقتضب ١٩٧/٤ والأصول: ٤٧٨/٣. والمقاصد

النحوية ٣٧٨/٣.

(٢) ينظر: الأزهية: ٢٣٨.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٠٣٣/٢، ومغني اللبيب: ٤٤٣.

(٤) البيت من البسيط، بلا نسبة في شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري: ٣٥٣، والأزهية: ١٠٣، وأما ابن الشجري: ٦٥/٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور:

٤٥٨/٢، وارتشاف الضرب: ١٠٣٣/٢، ومغني اللبيب: ٤٤٣.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٦٥/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٨١.

وخالفه الأكثرون، وجعلوا (عَدَدًا) مصدرًا لفعل محذوف، والتقدير: والأثرون مَنْ يُعَدُّ عَدَدًا^(١).

وجعل الفراء (مَنْ) في البيت موصولة، و (عَدَدًا) صِلَتُهَا، كأنه قال: مَنْ مَعْدُودًا^(٢).

وكذلك جعل الكسائي (مَنْ) زائدة في قول الشاعر:

٤٩- يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ

حَرُمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمَ^(٣)

يريد: يا شاةَ قَنَصٍ، و (مَنْ) زائدة^(٤).

قال ابن عصفور: "وزعم الكسائي أن العرب قد زادت من الأسماء (مَنْ) في الشعر، واستدل على ذلك بقول عنترة^(٥)". ثم ذكر البيت السابق. وقد أنكر الفراء مجيء (مَنْ) زائدة، وقال: إنما أراد: يا شاةَ مَنْ يَقْنُصُ؛ لأن (مَنْ) لا تكون حشواً ولا تُلغَى^(٦).

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٦٥/٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٥٩/٢.

(٢) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري: ٣٥٣.

(٣) البيت من الكامل، لعنترة بن شداد في ديوانه من معلقته المشهورة: ١٥٢، وفي تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ٢٧٢، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري: ٣٥٣، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٨١، وارتشاف الضرب: ١٠٣٣/٢.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٥٨/٢.

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور: ٨١.

(٦) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٣٥٣.

وردّ ابن هشام قول الكسائي، وخرّج البيت على أَنَّ (مَنْ) نكرة موصوفة والتقدير: يا شاةَ إنسانٍ قَنَصٍ، ثم قال: "وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة"^(١).

أما السيرافي قد وافق الكسائي وصحّح زيادتها، واشترط لذلك ثبوت الرواية، قال: "فإن كانت الرواية صحيحة في (مَنْ)، فهي لعمري زائدة"^(٢).

ونسب ابنُ الخَبَّاز هذا القول للكوفيين، وذكر البيتين شاهدين لهما، ثم أجاب عنهما، قال: "ومما يدلّ على فساد ما ذهبوا إليه أَنَّ (مَنْ) اسم، والأصل في الأسماء ألا تُزاد؛ لأنها تكون دالة على المسمّين، وذلك ينافي زيادتها"^(٣).

(١) مغني اللبيب: ٤٣٤.

(٢) شرح الكتاب ٧١/١.

(٣) النهاية في شرح الكفاية ٢٤٥/١.

المبحث الثالث: زيادة الأفعال

وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول: زيادة (كان).

المطلب الثاني: زيادة (أصبح).

المطلب الثالث: زيادة (أمسى).

المطلب الرابع: زيادة (كاد).

المطلب الأول: زيادة (كان).

يكاد النحويون يجمعون على أنّ (كان) تأتي زائدة في كلام العرب^(١)، وتُعرف زيادتها بأنها لا تعمل عملها لا في اسم ولا خبر، ويكون وجودها كعدمها^(٢).

ولهذا سمّاها ابن أبي الربيع (كان) الملقاة، ومثّل لها بنحو قولهم: (زيدٌ كان منطلقاً)^(٣).

وقد ذكر العلماء أن زيادتها تكون قياسية بين (ما) وفعل التعجب، وشاذّة بين الجارّ ومجروره، وسماعيّة فيما عدا ذلك^(٤).

وفيما يلي ذكر لتلك المواطن مع الشواهد عليها.

الأول: زيادتها بين (ما) وفِعْلِ التعجب^(٥)، في نحو قولهم: (ما كان أحسنَ زيدًا)، والتقدير: ما أحسنَ زيدًا^(٦)، وقول الشاعر:

(١) ينظر: المقتضب: ١١٦/٤، والأصول: ٢٨٥/٢، والجمل في النحو للزجاجي: ٤٩، والتبصرة والتذكرة: ١٩١/١.

(٢) ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٥١/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٧٣/٢.

(٣) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٧٠٠/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤١١/١ - ٤١٣، وارتشاف الضرب: ١١٨٤/٣ - ١١٨٧.

(٥) وشرح الأشموني: ١١٧/١.

(٦) ينظر: كتاب الشعر: ٧٠/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٠٤/١، وشرح الكافية الشافية: ٤١١/١، وأوضح المسالك: ١٨١/١.

(٦) ينظر: الأصول: ٢٥٨/٢، والأزهية: ١٨٧، والتصريح بمضمون التوضيح: ٦٢١/١.

٥- مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذًا

بِهَذَاكَ مُجْتَنِبًا هَوًى وَعِنَادًا^(١)

والأصل: ما أسعد من أجابك، و (كان) زائدة^(٢).

الثاني: زيادتها بين الجار ومجروره^(٣)، كقول الشاعر:

٥١- سَرَاهُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ^(٤)

أي: تساموا على المسوومة العراب، و (كان) زائدة بين حرف الجر ومجروره^(٥).

قال ابن جني: "إنما جاز الفصل بين حرف الجر وما جرّه ب (كان) من قبل أنها زائدة مؤكدة، فجرت مجرى (ما) المؤكدة في نحو قوله عز اسمه:

(١) البيت من الكامل، منسوب إلى الصحابي الجليل عبد الله بن رواحة في مدح النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وليس في ديوانه، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٢/١، وتمهيد القواعد لناظر الجيش: ١١٦٢/٣، والمقاصد النحوية للعيبي: ٦٦٣/٣.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ١٨١/١، وشرح الأشموني: ١١٧/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤١٢/١، وشرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي): ٣٠٦، وارتشاف الضرب: ١١٨٦/٣.

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في سر الصناعة ٢٩٨/١، والتبصرة والتذكرة: ١٩٢/١، والأزهية: ١٨٧، والمفصل: ٢٦٥، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٧٨.

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة: ١٩٢/١، والنهاية في شرح الكافية لابن الخباز ١٠٢١/٤، والتصريح بمضمون التوضيح: ٦٢٢/١.

﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(١).

الثالث: زيادتها شدوذاً بين العاطف ومعطوفه^(٢)، كقول الشاعر:

٥٢- فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ^(٣)

الرابع: زيادتها بلفظ المضارع بين المبتدأ والخبر^(٤)، نحو قول الشاعر:

٥٣- أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلٌ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلٌ^(٥)

أي: أنت ماجدٌ نبيلٌ، و(تكون) زائدة^(٦).

ومنه زيادتها بلفظ المضارع بين الفعل الناسخ ومنسوخه، كما قال

الأحوص الأنصاري:

٥٤- وَغَيْرَهَا طُولُ التَّقَادُمِ وَالْبَلَى فَلَيْسَتْ كَمَا كَانَتْ تَكُونُ عَلَى الْعَهْدِ^(٧)

والمعنى: فليست كما كانت على العهد، و (تكون) زائدة. وأكثر ما

تزداد (كان) بلفظ الماضي.

(١) من الآية ١٥٥ من سورة النساء، وينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٩٩/١.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد: ١١٥٦/٣، وشرح الأشموني: ١١٧/١.

(٣) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه: ٣٠٥/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٧٧، والتذيل والتكميل: ٢١٢/٤، وتمهيد القواعد: ١١٥٦/٣، وخزانة الأدب: ٢١١/٩.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٨٦/٣.

(٥) البيتان من الرجز، وهما منسوبان إلى أمّ عقيل بن أبي طالب في شرح الكافية الشافية: ٤١٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٢/١، وشرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي): ٣٠٥، وأوضح المسالك: ١٨٠/١، وتمهيد القواعد: ١١٦١/٣.

(٦) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٦٢١/١.

(٧) البيت من الطويل، ينظر: شعر الأحوص الأنصاري: ١٣١.

وأجاز الفراء^(١) زيادتها بلفظ المضارع بين (ما) وفعل التعجب، نحو: ما يكون أطول هذا الغلام، وقول الشاعر:

٥٥- صَدَقْتُ قَائِلَ مَا يَكُونُ أَحَقُّ ذَا طِفْلاً يَبْدُ ذَوِي السَّيَادَةِ يَافِعًا^(٢)

الخامس: زيادتها بين الصفة والموصوف^(٣)، نحو قول الفرزدق:

٥٦- فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتُ دِيَارَ قَوْمِي وَجِرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامًا^(٤)

والتقدير: وجيران لنا كرام، بتقدير زيادة (كان)^(٥).

قال أبو عبيدة: "والمعنى: وديار جيران كرام كانوا، و (كانوا) فضل؛ لأنها لم تعمل فتنصب القافية"^(٦).

وقال الزجاجي: "جَعَلَ (كِرامًا) نعتًا للجيران، وألغى (كان)^(٧)".

ومن الشواهد على زيادة (كان) بين الصفة والموصوف قول الشاعر:

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٢/١، وجمع الهوامع: ٩٩/٢.

(٢) البيت من الكامل، وقائله رجل من طيء، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١، والتذييل والتكميل ٢١٧/٤، وتمهيد القواعد ١١٦٢/٣.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١١٥٦/٣.

(٤) البيت من الوافر، في ديوانه ٢٩٠/٢، وهو من شواهد الكتاب: ١٥٣/٣، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ٧/٢، واللباب: ١٧٢/١، وشرح الكافية الشافية: ٤١٢/١.

(٥) ينظر: الكتاب ١٥٣/٢، وأسرار العربية: ١٣٦، وشرح التسهيل للمراي: ٣٠٥.

(٦) مجاز القرآن: ٧/٢.

(٧) الجمل في النحو: ٤٩.

٥٧- فِي غُرْفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجِبَتْ

لَهُمْ هُنَاكَ بِسْعِي كَانَ مَشْكُورًا^(١)

والتقدير: بسعي مشكور، ففصلت (كان) الزائدة بين الموصوف وصفته^(٢).

ويرى الفراء أن أخوات (كان) تجري مجراها في الزيادة^(٣)، وأنه يصح زيادة (كان) آخرًا، نحو: زيدٌ قائمٌ كان، ودليله القياس على إلغاء عمل (ظنَّ) المتأخرة.

ومنع الجمهور ذلك لعدم السماع، والزيادة خلاف الأصل^(٤).

السادس: زيادتها بين اسم (إنَّ) وخبرها، حكى سيبويه عن الخليل قولهم: "إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا"^(٥)، والمراد: إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ زَيْدًا، و(كان) زائدة^(٦).

ومن الشواهد على زيادتها قوله تعالى: ﴿قَالُوا كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾^(٧) ف (كان) زائدة للتوكيد، و(صَبِيًّا) منصوب على الحال^(٨).

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٤/١، وضرائر الشعر: ٧٧، والتذييل والتكميل ٢١٢/٤، وتمهيد القواعد ١١٥٦/٣.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ٧٨.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد: ١١٦٢/٣، وجمع الهوامع: ١٠٠/٢، وشرح الأشموني: ١١٨/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٢/١، وجمع الهوامع: ٩٩/٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ١٥٣/٢، والأصول: ٢٥١/١، والمفصل: ٢٦٥.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩٩/٧.

(٧) من الآية ٢٩ من سورة مريم.

(٨) ينظر: الأزهية: ١٨٨ - ١٨٩، والنهاية في شرح الكافية: ١٠٢٤.

قال المبرّد: "إنَّما معنى (كان) ها هنا التوكيد، فكأنَّ التقدير -والله أعلم-: كيف نُكَلِّم مَنْ هو في المهد صبيًّا؟ ونَصَب (صبيًّا) على الحال" (١).
وقال السَّمِين: "قوله: ﴿مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ في (كان) هذه أقوال، أحدها: أنها زائدة" (٢)، ثم ذكر أقوالاً أخرى.
ومن شواهد زيادتها -أيضاً- قول العرب: "وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْحُرْثُشِبِ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ، لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ" (٣)، والتقدير: لَمْ يُوجَدْ مِثْلُهُمْ، و(كان) زائدة (٤).

قال أبو عبيدة: "أي: لَمْ يُوجَدْ مِثْلُهُمْ، و (كان) فَضْلٌ" (٥).

(١) المقتضب: ١١٧/٤.

(٢) الدر المصون: ٥٩٤/٧.

(٣) ينظر قول العرب هذا في مجاز القرآن لأبي عبيدة ٨/٢، والمقتضب ١٦/٤، والمفصل للزمخشري: ٢٦٥، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٧٨.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١٠٠/٧.

(٥) مجاز القرآن: ٨/٢.

المطلب الثاني: زيادة (أَصْبَحَ).

سبق أن النحويين قد نصُّوا على جواز زيادة (كان) (١)، لكنهم اختلفوا في زيادة (أَصْبَحَ) على قولين:
الأول: قول الكوفيين (٢) والأخفش (٣) بجواز زيادتها بين (ما) وفعل التعجب.
الثاني: قول البصريين بمنع زيادتها، حيث يردُّون ما ورد من ذلك بأنه شاذ (٤).

قال ابن عصفور: "وزعم أهل الكوفة أنَّ (أَمْسَى) و (أَصْبَحَ) تُزَادَانِ، ك (كان) ... وهذا إذا ثبت هو من القِلَّةِ بحيث لا يقاس عليه، وهو مع ذلك خارجٌ عن القياس؛ لأن القياس في اللفظ أن لا يُزَادَ" (٥).
وقال أبو حيَّان: "فإن ثبت، فهو عند البصريين من القِلَّةِ بحيث لا يقاس عليه" (٦).

وقد استدللَّ الكوفيون بما حكاه الأخفش عن العرب: (ما أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا) (٧)، والأصل: ما أَبْرَدَهَا، أي الدنيا، بزيادة (أصبح).

(١) تنظر ص: ١١٩.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤١٥/١، وشرح التسهيل للمراذبي: (القسم النحوي: ٣٠٥، وارتشاف الضرب: ١١٨٦/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢٦٨/١.

(٣) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٧٥٤/٢.

(٤) ينظر: الأصول: ١٠٦/١، والمقرب: ٩٢/١، ورصف المباني: ٢١٨.

(٥) شرح جمل الزجاجي: ٤١٥/١.

(٦) ارتشاف الضرب: ١١٨٦/٣.

(٧) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٧٥٤/٢، وشرح الكافية الشافية: ٤١٤/١ =

قال ابن خروف: "وتختصّ (كان) وحدها بالزيادة من سائر أخواتها، إلا ما حكى الأخفش: (ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها). وهو ثقة فيما نقل^(١)."

وقال الشاطبي: "وقد أتى في النادر زيادة غيرها من أفعال هذا الباب، وذلك: (أصبح)، و (أمسى) في قولهم: (ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها)^(٢)."

ونقل ابن مالك^(٣) عن أبي علي الفارسي أنه يميز زيادة (أصبح) في قول الشاعر:

٥٨- عَدُوُّ عَيْنِكَ وَشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ^(٤)

أي: عدو عينك وشانيهما مشغول بمشغول، ف (عَدُوٌّ) مبتدأ، و(مشغول) خبره، و (أصبح) زائدة.

= وشرح الأشموني: ١١٨/١.

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ٤٤٣/١.

(٢) المقاصد الشافية: ١٩٧/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤١٤/١.

(٤) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٤١٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١، وشرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي): ٣٠٥، وتمهيد القواعد ١١٦٣/٣، وشرح الأشموني ١١٨/١.

المطلب الثالث: زيادة (أَمْسَى).

ذهب الكوفيون^(١) والأخفش^(٢) إلى جواز زيادة (أَمْسَى) بين (ما) التعجيبة وفعل التعجب، لورود السماع بزيادتها، واستشهدوا بما حكاه الأخفش عن العرب: (ما أَمْسَى أدفأها)، والتقدير: ما أدفأها، بزيادة (أَمْسَى)^(٣).

أما البصريون فيحكمون على ما ورد منه بالشذوذ^(٤).

ومما قيل فيه بزيادتها ما نُقِلَ عن الفارسي^(٥) في قول الشاعر:

٥٩- أَعَاذِلْ قُولِي مَا هَوَيْتِ فَأَوْبِي

كثيراً أَرَى أَمْسَى لَدَيْكَ دُنُوبِي^(٦)

إذ يرى أن (أَمْسَى) زائدة، والتقدير: كثيراً أَرَى لَدَيْكَ دُنُوبِي.

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤١٥/١، وشرح الكافية الشافية: ٤١٤/١، وارتشاف الضرب: ١١٨٦/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢٦٨/١.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ٤٤٣/١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: ٧٥٤/٢.

(٣) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٧٥٤/٢، وارتشاف الضرب: ١١٨٦/٣.

(٤) ينظر: الأصول: ١٠٦/١، والمقرب: ٩٢/١، ووصف المباني: ٢١٨.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤١٤/١، وشرح الأشموني: ١١٨/١.

(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ٤١٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٢/١، وشرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي): ٣٠٥، وتمهيد القواعد: ١١٦٣/٣، وهمع الهوامع: ١٠٠/٢.

قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: "لا يصح -هنا- جعل (أَمْسَى) ناقصة؛ لأنها ستحتاج إلى مرفوع ومنصوب، وهما مفقودان، ولا تامة؛ لاحتياجها إلى مرفوع فاعل، وهو مفقود أيضا، ولا شأنية لفقدان الخبر الجملة" (١).

وأجاز الفراء زيادة سائر الأفعال في باب (كان) وأحواتها، وكل فعل لازم من غير هذا الباب، إذا لم ينقص المعنى، نحو: ما أَضْحَى أَحْسَنَ زَيْدًا، وزَيْدٌ أَضْحَى قَائِمٌ، ولم يُجْز ذلك الجمهور (٢).

المطلب الرابع: زيادة (كاد).

تُزَاد (كاد) عند الأخفش (١) والكوفيين (٢).

واستشهدوا على زيادتها بقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ

أُخْفِيهَا﴾ (٣)، فقد قيل: إن (كاد) زائدة (٤).

وكذلك في قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكُدُّ لِمُرَكَّبِيهَا﴾ (٥).

قال أبو حيان: "وقالت فرقة: (أكاد) زائدة لا دخول لها في المعنى، بل الإخبار أن الساعة آتية، وأن الله يُخْفِي وقت إتيانها ... واستدلوا على زيادة

(كاد) بقوله تعالى: ﴿لِمُرَكَّبِيهَا﴾ (٦).

ومما استُدل به على زيادة (كاد) قول الشاعر:

٦٠- سَرِيعٌ إِلَى الْهَيْجَاءِ شَاكٍ سِلَاحُهُ

فَمَا إِنْ يَكَادُ قِرْنُهُ يَتَنَفَّسُ (٧)

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٠٠/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٧٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٧، والبحر المحيط

١١٢/٥، والدر المصون: ١٣٥/٨.

(٣) من الآية ١٥ من سورة طه.

(٤) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٩/٤.

(٥) من الآية ٤٠ من سورة النور.

(٦) البحر المحيط: ٢١٩/٦.

(٧) البيت من الطويل، وهو لزيد الخير في ديوانه: ٢٤، والزاهر لابن الأنباري ٧٦/٢، والبحر المحيط: ٢١٩/٦، والدر المصون: ٢٠/٨.

(١) حاشية الشيخ محيي الدين عبد الحميد على شرح الأشموني: ٤٢٩/١.

(٢) ينظر: مع الموامع: ١٠٠/٢.

أي: فما إن يتنفس قرئه، و (يكاد) زائدة.

ومن زيادة (أكاد) قول الشاعر:

٦١- فَإِنْ لَا أَلُومُ النَّفْسَ فِيمَا أَصَابَهَا

وَإِنْ لَا أَكَادُ بِالَّذِي نَلْتُ أَنْجَحُ^(١)

قال ابن عصفور: "يريد: وإن لا أنجح بالذي نلت"^(٢).

ووجدت أبا حيان جعل (كاد) زائدة إعراباً، ومعناها مُراد في قوله

تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾^(٣).

قال: "ويُخلص من هذه الإشكالات اعتقاد كون (كاد) زائدة،

ومعناها مُراد، ولا عمل لها إذ ذاك في اسم ولا خبر، فتكون مثل (كان) إذا زيدت"^(٤).

الفصل الثاني: الزيادة في المفردات

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: المزيد في الاسم.

المبحث الثاني: المزيد في الفعل.

المبحث الثالث: المزيد في الحرف.

(١) البيت من الطويل، ولم يُعرف قائله، وهو في أمالي المرتضى ٣٣٢/١، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٧٩، وارتشاف الضرب ٢٤٠٣/٥.

(٢) ضرائر الشعر: ٧٩.

(٣) من الآية ١١٧ من سورة التوبة.

(٤) البحر المحیط: ١١٢/٥.

المبحث الأول: المزيد في الاسم

وفيه ثلاثة مطالب

- المطلب الأول: الزيادة في أول الاسم.
- المطلب الثاني: الزيادة في حشو الاسم.
- المطلب الثالث: الزيادة في آخر الاسم.

المطلب الأول: الزيادة في أول الاسم.

الاسم المزداد: هو ما كان بعض حروفه زائداً، سواء أكان من الثلاثي أم من الرباعي أم الخماسي^(١).

وتعرف الزيادة بالاشتقاق، وعدم النظير، وغلبة الزيادة فيه^(٢).
والأسماء المزدادة تأتي على ضربين:

أحدهما: ما كانت الزيادة فيه بتكرير حرف من الأصل.

والآخر: ما كانت بزيادة حرف من الحروف الزوائد^(٣).

والحروف الزوائد عشرة، هي: الهمزة، والألف، والواو، والياء، والنون، واللام، والسين، والتاء، والميم، والهاء، ويجمعها قولهم: سألتُمُونِها^(٤).

وأبنية المزداد من الأسماء كثيرة، وأقل أحرف المزداد منها أربعة، وغاية أحرفه سبعة^(٥)، وفيما يلي أمثلة للأسماء التي وقعت الزيادة في أولها:

فمنها: زيادة الهمزة في أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ وَأَحْمَرُ وَإِصْبَعٌ وَأَجْدَلُ^(٦) وَإِثْمَدُ^(٧).

(١) ينظر: شرح التصريف للثمانيني: ٢٢٠، والتبيان في تصريف الأسماء: ٣٢.

(٢) ينظر: الشافية: ٥٣.

(٣) ينظر: الأصول: ١٧٩/٣ - ١٨٠.

(٤) ينظر: المقتضب: ٥٦/١، والتصريف الملوكي: ١٤، والمفصل: ٣٧٤، وشرح التصريف

للثمانيني: ٢٢٣.

(٥) ينظر: التبيان في تصريف الأسماء: ٣٢ - ٣٣.

(٦) الأجدل: الصقر. ينظر: الصحاح: (جدل) ١٦٥/٣، ولسان العرب: (جدل) ٢/١١١.

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١١٤/١، والتبصرة والتذكرة: ٧٨٩/٢، والمنع: ٧٢/١.

قال ابن جني: "موضع زيادة الهمزة أن تقع أولاً، وبعدها ثلاثة أحرف أصول، نحو قولك: أَحْمَرُ، وَأَصْفَرُ، وَأَخْلَقُ، وَأَبْلَقُ، فالهمزة زائدة" (١).

وزيادة التاء في تَنْقُلُ (٢) وتُرْتَبُ (٣)؛ لأنه ليس في كلام العرب مثل جَعْفَرُ (٤)، وتَحِين بمعنى حين (٥).

وزيدت الميم في المصدر الميمي، واسمي الفاعل والمفعول، واسمي الزمان والمكان، من الثلاثي، واسم الآلة، نحو: مَتَاب، وَمَضْرُوب، وَمُكْرَم، وَمَوْعِد، وَمَسْجِد، ومَبْرَد (٦).

جاء في التصريف الملوكي: "موضع زيادة الميم أن تقع أولاً، وبعدها ثلاثة أحرف أصول، نحو: مَضْرَب، وَمَقْتَل، وَمُكْرَم" (٧).

وزيادة النون في (تَرْجِس)، فالنون زائدة؛ لأنه ليس في كلام العرب (فَعْلِل) (٨).

(١) التصريف الملوكي: ١٧-١٨.

(٢) اسم للتعلب. ينظر: الصحاح: (تفل) ١٦٤٤/٣، ولسان العرب: (تفل) ٢٩/٢.

(٣) ينظر: فقه اللغة وسر العربية: ٦٠٣/٢، والشافية: ٥٥.

والتُرْتَبُ: الشيء الثابت. ينظر: لسان العرب: (ترب) ٢٤/٢.

(٤) ينظر: التصريف الملوكي: ٢١.

(٥) ينظر: الصحاح: ١١١، والأزمية: ٢٢٢، ومصابيح المغاني: ٢٤٧.

(٦) ينظر: فقه اللغة وسر العربية: ٦٠٩/٢، وشرح الجاربردي في مجموعة الشافية: ٢٥٥/١.

(٧) التصريف الملوكي: ١٩.

(٨) ينظر: التصريف الملوكي: ٢١، والتبصرة والتذكرة: ٧٩٤/٢، والمتع: ٢٦٦/١.

وزيدت الهاء في (هَبْلَع)؛ لأنه من البَلْع، قال ابن عصفور: "والصحيح أن الهاء في (هَبْلَع) زائدة، لوضوح اشتقاقه من البلع" (١).

ويرى الأخفش (٢) وابن جني (٣) زيادتها في قولهم: (هَجْرَج) للطويل؛ لأنه عندهما من الجرج، وهو المكان السهل الممتد، بناء على الاشتقاق.

وهو خلاف رأي الجمهور في ذلك، فهم يرون أن الهاء فيه أصل (٤).

وكذلك يرى الأخفش زيادة الهاء في (هَرَكُولَة) وهي الضخمة الأوراك، بناء على الاشتقاق من (رَكَل)؛ لأنها تَرَكِل في مشيتها.

ولم يصحح ابن عصفور الزيادة فيهما، قال: "وأما (هَجْرَج) فوجه الجمع بينه وبين الجَرْج ليس له ذلك الوضوح الذي ل (هَبْلَع)، فينبغي أن تجعل الهاء أصلية، وألا تجعل من لفظ (الجَرْج)" (٥).

وقال: "وأما (الهَرَكُولَة) فقد حكى أبو عبيدة أنها الضخمة الأوراك، فعلى هذا تكون الهاء أصلية؛ إذ لا اشتقاق يقضي بزيادة الهاء؛ لأنه - على هذا - ليس مأخوذاً من (رَكَل)" (٦).

ومن زيادتها أيضاً قولهم: (هَلَقِم) للشديد، قال ابن عصفور: "وكذلك (هَلَقِم) ... ينبغي أن تكون الهاء فيه زائدة؛ لأنه من اللَّقْم" (٧).

(١) المتع في التصريف: ٢١٩/١.

(٢) ينظر: الشافية: ٥٨، والمتع: ٢١٩/١.

(٣) ينظر: التصريف الملوكي: ٢٤.

(٤) ينظر: الشافية: ٥٨.

(٥) المتع: ٢١٩/١.

(٦) المصدر السابق: ٢٢٠/١.

(٧) المصدر نفسه: ٢٢٠/١.

المطلب الثاني: الزيادة في حشو الاسم.

وقعت الزيادة في حشو الاسم كثيرًا، وفيما يلي أمثلة لذلك:
فمن الأمثلة على زيادة الهمزة حشواً: سَمَّالٌ، بدليل قولهم: سَمَّلتَ الرِّيحَ^(١)، وكذلك قولهم: قُدَّائِمٌ، لأنه في معنى قدِمَ^(٢).
قال ابن جني: "وقد زيدت حشواً وذلك قليل، قالوا: سَمَّالٌ وَشَامَلٌ، ومثالهما: فَعَالٌ وَقُفَّاعٌ، فالهمزة زائدة؛ لقولهم: سَمَّلتَ الرِّيحَ"^(٣).
وزيدت الألف في ضارب؛ لأنه من الضَّرَبِ^(٤)، ويأسِر؛ لأنه من اليُسْرِ^(٥).

وزيدت الواو في قَسُورَةٍ؛ لأنه من القَسْرِ^(٦)، وفي كَوَثَرٍ وَجَدُولٍ، فالأول من الكثرة، والثاني من الجدُلِ^(٧).

قال التعالي: "لا تكون الواو زائدة في الأول، وقد تزداد ثانية نحو: كَوَثَرٌ، وثالثة نحو: جَرُولٌ، ورابعة نحو: قَرْنُوءٌ، وخامسة نحو: قَمَحْدُوءٌ"^(٨).

(١) ينظر: الكتاب: ٢٤٨/٤، والمقتضب: ٥٨/١، والتبصرة والتذكرة: ٧٩٠/٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٦٠٨/٣، والأصول: ١٨٧/٣، والمتع: ٢٢٧/١.

(٣) التصريف الملوكي: ١٨.

(٤) ينظر: المقتضب: ٥٦/١، والتبصرة والتذكرة: ٧٩١/٢، والمتع: ٢٨٦/١.

(٥) ينظر: المتع: ٢١٣/١.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٠٠/١، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٤٩.

(٧) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٧٩٠/٢، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٤٨ - ٤٩.

(٨) فقه اللغة وسر العربية: ٧١٢/٢. والقرنوءة: نبات عريض الورق. والقمحْدُوءة: ما خلف =

ومما وقعت فيها الزيادة حشواً: ذلك، وهنالك، زيدت فيهما اللام، والدليل قولهم: ذاك، وهناك^(١).

قال ابن مالك: "كون اللام في (ذلك) و (تلك) و (هنالك) ... زائدة واضح؛ لسقوطها في (ذاك) و (تيك) و (هناك) ..."^(٢).

وزيدت الميم في كلمات محصورة، نحو: (دُلَامِص)، مشتق من الدَّلِيس، وهو البريق، وكذلك (قُمَارِص)^(٣). قال ابن جني: "وقد زيدت الميم حشواً، وذلك شاذٌ، لا يقاس عليه؛ قالوا: دُلَامِص، فالميم عند الخليل زائدة"^(٤).

وقال ابن عصفور: "والدليل على زيادة الميم فيها أنها مشتقة من الدليص، وهو البريق، و(قُمَارِص)؛ لأنه يقال: لَبَنٌ قُمَارِصٌ، بمعنى: قارص"^(٥).

= الرأس. والميم أيضاً زائدة. ينظر لسان العرب (قرن) و(قحد).

(١) ينظر: التصريف الملوكي: ٢٥، والمفصل: ٣٧٨، والمتع: ٢١٣/١.

(٢) إيجاز التعريف في علم التصريف: ١٠٠.

(٣) ينظر: المقتضب: ٥٩/١، والتبصرة والتذكرة: ٧٩٩/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٨٧/٢ والدُلَامِص: البراق، والقُمَارِص: اللبن الشديد الحموضة. اللسان (دليص)

و(قرص).

(٤) التصريف الملوكي: ١٩.

(٥) المتع: ٢٤٠/١.

وزيدت النون في جَحْنَقْل^(١)؛ لأنه مأخوذ من الجَحْنَقْلَة^(٢)، كما زيدت في عُنْبَسٍ وَعَنْسَلٍ وَقُنْبَرٍ وَقَنْعَاسٍ وَكَنْهَبِلٍ^(٣) و جُنْدَبٍ و عُنْصَرٍ^(٤).
قال ابن عصفور: "فأما (قَنْعَاس) فنونه زائدة؛ لأنه من القَعَس...
(وَعُنْبَس) من العُبُوس، و(عَنْسَل) من العَسَلان"^(٥).

وأما (كَنْهَبِل) فقال سيبويه: "ويكون على مثال (فَنْعَلٌ) وهو قليل، قالوا: كَنْهَبِل، وهو اسم"^(٦). فجاءت النون فيه زائدة؛ لأنه ليس في الكلام على وزن (سَقْرَجُل) فلو جُعِلَت النون أصلية لكان وزن الكلمة (فَعْلَلٌ)، وهو بناء غير موجود في كلامهم.

وأما (جُنْدَب) و (عُنْصَر) و (قُنْبَر) فيدل على زيادة النون فيها أنه لو جُعِلَت أصلية لكان وزن الكلمة (فُعْلَلٌ)، وهو بناء غير موجود في كلامهم^(٧).

(١) الجَحْنَقْل: الغليظ الشفة. ينظر: الصحاح: (جحفل) ١٦٥٣/٤.

(٢) ينظر: المنصف لابن جني: ١٠٤/١، وسر صناعة الإعراب: ٤٤٥/٢، وأمالى ابن الشجري: ٣٣٦/١، وشرح التصريف للثمانيني: ٢٤٦.

(٣) الكَنْهَبِل: شجر عظام وهو من العِضَاه. لسان العرب (كهل).

(٤) ينظر: التصريف الملوكي: ٢٣، والتبصرة والتذكرة: ٧٩٥/٢، والشافعية: ٥٣، والممتع: ٨٢/١.

(٥) المتع: ٢٦٨/١.

(٦) الكتاب: ٢٩٧/٤.

(٧) ينظر: المتع: ٢٦٨/١.

وزيدت الياء في زَيْنَبٍ وَضَيْعَمٍ وَصَيْرَفٍ^(١).

ومن زيادة الهاء حشوا قولهم: أُمَّهَات، جمع أُمٍّ على الراجح^(٢).

قال ابن عصفور: "ومما يدل -أيضا- على زيادة الهاء في (أُمَّهَة) قولهم: أُمٌّ بَيْنَةُ الأُمومة، بغير هاء، ولو كانت أصلية لثبتت في المصدر، والذي يجعلها أصلية يستدلّ على ذلك بما حكاه صاحب العين من قولهم: (تَأَمَّهَتْ أُمًّا)... والصحيح أنها زائدة؛ لأن الأُمومة حكاهما أئمة اللغة، وأما (تَأَمَّهَتْ) فانفرد بها صاحب العين، وكثيراً ما يأتي في كتاب العين ممّا لا ينبغي أن يُؤخذ به"^(٣).

وهاء (سَلَّهَب) زائدة؛ لسقوطها في (سَلَب)، وكلاهما بمعنى: طویل^(٤).

(١) ينظر: الأصول: ٢٠٣/٣، والمتع: ٨١/١.

(٢) ينظر: التصريف الملوكي: ٢٤، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٩٣/٢، وشرح التصريف للثمانيني: ٢٧٩، والمغني في تصريف الأفعال: ٢١.

(٣) المتع في التصريف: ٢١٨/١.

(٤) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف: ١٠١. ولسان العرب (سلهب).

المطلب الثالث: الزيادة في آخر الاسم.

الزيادة في آخر الاسم قليلة، وفيما يلي نماذج لما وقفت عليه من تلك الأسماء:

حيث تزداد الهمزة في نحو: حَمْرَاء، وما أشبهها، قال ابن جني: "وقد أطردت زيادة الهمزة آخرًا للتأنيث، نحو: حَمْرَاء، وَصَفْرَاء، وَأَصْدِقَاء، وَأَنْبِيَاء، وَعُشْرَاء، وَنُفَسَاء"^(١).

وزيدت الألف في قَبَعْرَى^(٢)، وفي سَلْمَى وَعَلْمَى وَعَطْشَى وَحُبْلَى^(٣)، وَمِعْرَى، لقولهم: مَعْر^(٤).

وزيدت أيضا في (أنا)، وأصلها: الهمزة والنون، أما الألف فليست من نفس الاسم، ولذلك لم تثبت في الوصل^(٥).

وزيدت اللام في (عَبْدَل) و (زَيْدَل)، بدليل أن معناهما: عَبْدٌ وَزَيْدٌ^(٦).

قال ابن الحاجب: "وأما اللام فقليلة، ك (زيدل)، و (عبدل)"^(٧).

(١) التصريف الملوكي: ١٨ - ١٩.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢١٢/٣، والمقتضب: ٥٧/١، والأصول: ٢٢٢/٣، والمفصل: ٣٧٤.

(٣) ينظر: الممتع: ٨٨/١ - ٨٩.

(٤) ينظر: الشافية: ٥٤.

(٥) ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٢٩٨/١.

(٦) ينظر: المقتضب: ٦٠/١ واللامات للزجاجي: ١٣٣، والممتع: ٢١٣/١، وشرح التصريف للثمانيني: ٢٨٣.

(٧) الشافية: ٥٧.

وزيدت الميم آخرًا في دِلْقَمٍ وَشِدْقَمٍ^(١)، وفي زُرْقَمٍ؛ لأنه من الزُرْقَة^(٢).

قال ابن جني: "وقد زيدت الميم آخرًا زيادة أكثر من زيادتها حَشَوًا ... من ذلك: زُرْقَم، وَفُسْحَم، وهما: فُعْلَم؛ لأنه من الزرقة والانفساح ...

وقالوا: دِلْقَم، وهي: (فِعْلَم) من الاندلاق في أحرف سوى هذا"^(٣).

كما زيدت أيضا للعِوَض في قولهم: اللهم^(٤).

وزيدت النون آخرًا في (رَعَشَن) و (سُحْفَنِيَّة)^(٥)، كما زيدت أيضا في

ضَيْفَن^(٦).

قال ابن مالك: "ونونا (رَعَشَن) و (سُحْفَنِيَّة) زائدتان؛ لأنهما من

الرَّعَشِ وَالسَّحْف"^(٧).

ومما زيدت فيه التاء: (عنكبوت) بدليل قولهم في جمعه: عَنَّاكِب^(٨)،

وَجَبْرُوت؛ لأنه من الجَبْر^(٩).

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٤٣١/١، والممتع: ٩٠/١ والدِّلْقَم: الناقة التي سقطت

أسنانها، والشَّدْقَم: الأشدق، أي الواسع الفم. ينظر لسان العرب (دلق) و(شدق).

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٤٣١/١، وفتح اللغة وسر العربية: ٦٠٩/٢، والممتع: ٢٤٠/١.

(٣) التصريف الملوكي: ٢٠.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٤٣/١، والتبصرة والتذكرة: ٣٤٦/١.

(٥) ينظر: الممتع: ٨٩/١، وإيجاز التعريف في علم التصريف: ١٠١. والزَّعَشَن: المترعش،

والسُّحْفَنِيَّة: المحلوق الرأس. ينظر: اللسان (رعش) و(سحف).

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٤٤٥/٢، والممتع: ٨٩/١.

(٧) إيجاز التعريف في علم التصريف: ١٠١.

(٨) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٥٨/١، والممتع: ٢٧٧/١.

(٩) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٧٩٨/٢.

المبحث الثاني: المزيد في الفعل

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: الزيادة في أول الفعل.

المطلب الثاني: الزيادة في حشو الفعل.

المطلب الثالث: الزيادة في آخر الفعل.

المطلب الأول: الزيادة في أول الفعل.

كما أن الأسماء تزداد فيها بعض الحروف كذلك الأفعال وقعت الزيادة في بعض حروفها، وهذه أمثلة على الأفعال التي وقعت الزيادة في أولها تأتي الهمزة زائدة في نحو: أَحْسَنَ وَأَجَادَ، ونحو: أَقُومُ وَأَشْرَبُ^(١).
كما زيدت همزة الوصل في أول الأفعال، ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، نحو: اذْهَبْ، واضْرِبْ، وانظُرْ^(٢). وتزداد التاء في أوائل أفعال المطاوعة، نحو: كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ، وَقَطَعْتُهُ فَتَقَطَّعَ، وَدَخَرَجْتُهُ فَتَدَخَّرَجَ^(٣).
وفي أوائل أفعال المضارعة، نحو: تَقُومُ وَتَخْرُجُ^(٤)، وأول (تفاعل) نحو: تغافل وتجاهل^(٥).

قال ابن جني: "وتزداد -أي: التاء- للمضارعة، نحو: تَفْعَلُ أَنْتَ أَوْ هِيَ، وتُزَادُ فِي تَفَعَّلَ، وَتَفَاعَلَ، وَتَفَوَّعَلَ، وَتَفَيَّعَلَ، وفي جميع ما تصرف من ذلك"^(٦).

وتزداد النون في أول الفعل المضارع، نحو: نقوم ونخرج^(٧).

(١) ينظر: التصريف المملوكي: ١٨، والتبصرة والتذكرة: ٢/٧٩٠ والمغني في تصريف الأفعال: ١٩.

(٢) ينظر: كتاب مختصر في ذكر الألفات لابن الأنباري: ٢٠، والألفات لابن خالويه: ٢٠.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/١٥٩، والممتع: ١/٢٧٢.

(٤) ينظر: التصريف المملوكي: ٢٣، والممتع: ١/٢٧٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤/٣٤٦، وإيجاز التعريف في علم التصريف: ٩٧.

(٦) التصريف المملوكي: ٣٣.

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/٤٤٤، والممتع: ١/٢٥٧.

قال ابن مالك: "يُحْكَمُ بزيادة النون في أول المضارع، نحو: نَضْرِبُ؛ لسقوطها في الضَّرْب وغيره من التصاريف"^(١).

وزيدت الألف في (انفعل)، نحو: انطلق^(٢).

والياء تزداد في أول الفعل المضارع، نحو: يزخرف ويُدَحْرِجُ^(٣).

المطلب الثاني: الزيادة في حَشْوِ الفعل.

ثمة أفعال وقعت الزيادة في حَشْوِها، وفيما يلي نماذج من تلك الأفعال:

فمما وقعت الزيادة فيه: تَمَسَّكَنَ، زيدت الميم؛ بدليل أنه من لفظ (المسكين)، والميم فيه زائدة أيضاً، وتَمَدَّرَعَ، بدليل أنه من (المِدرعة)، والميم فيها زائدة^(١).

ومنها: (اسْتَفْعَلَ) وما تصرَّفَ منه، نحو: استخرج يستخرج^(٢)، وفي (أَسْطَاعَ) التي بمعنى أطاع على مذهب سيبويه^(٣)، فكلاهما زيدت السين في حشوهما.

قال ابن الحاجب: "والسين اطَّردت في (استفعل)، وشذت في (أَسْطَاعَ)، قال سيبويه: هو أطاع فمضارعه يُسْطِيعُ بالضم"^(٤). وزيدت التاء في (افتعل)، و(استفعل) وما تصرف منه، نحو: استخرج يستخرج^(٥).

(١) ينظر: الممتع: ٢٤١/١ - ٢٤٢.

(٢) ينظر: الأصول: ٢٤٣/٣، والتصريف الملوكي: ٢٤، والمفصل: ٣٧٨، والمغني في

تصريف الأفعال: ٢١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٥/١، وإيجاز التعريف في علم التصريف: ٩٨.

(٤) ينظر: الشافية: ٥٧.

(٥) ينظر: الأصول: ٢٤٣/٣، والتصريف الملوكي: ٢٤، والمفصل: ٣٧٨، والمغني في

تصريف الأفعال: ٢١.

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف: ٩٥.

(٢) ينظر: التصريف الملوكي: ٢٣، والممتع ٢٥٧/١.

(٣) ينظر: التصريف الملوكي: ٢٣، والممتع ٢٥٧/١.

قال ابن جني: "وتزاد -أي: التاء- في (افتعل)، نحو: اقْتَطَعَ، واجْتَرَحَ، وفي (اسْتَفْعَلَ)، نحو: اسْتَحْرَجَ، واسْتَقْدَمَ"^(١).

وكذلك تزداد النون في (انفعل) وما تصرف منه، نحو: انطلق وينطلق^(٢).

(١) التصريف الملوكي: ٢٤.

(٢) ينظر: التصريف الملوكي: ٢٣، والممتع: ٢٥٧/١.

المطلب الثالث: الزيادة في آخر الفعل.

تقع الزيادة في أول الفعل ووسطه، وكذلك تقع أيضا في آخره، ومن المعلوم أن المزيد من الأفعال قسمان، مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي. ومزيد الثلاثي ثلاثة أقسام: مزيد بحرف، ومزيد بحرفين، ومزيد بثلاثة أحرف.

وتأتي زيادة الفعل في آخره في بعض أوزان الثلاثي المزيد بحرفين، وأوزان الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف.

وتأتي أيضا في بعض أوزان الرباعي المزيد بحرفين، وفي بعض أوزان الملحق بالرباعي.

فالثلاثي المزيد بحرفين له خمسة أبنية، هي: انفعل، نحو: اندَفَعَ، وافْتَعَلَ نحو: اجْتَمَعَ، وافْعَلَّ نحو: احوَّلَ، وتَفَاعَلَ نحو: تَعَاوَنَ، وتَفَعَّلَ نحو: تَصَدَّقَ. وما تدخله الزيادة منها آخرها هو وزن (افْعَلَّ)، فإنه مزيد بحرفين، الأول: همزة الوصل، والثاني: اللام الثانية، وهي آخر الفعل.

ومن أمثلة ذلك: احوَّلَ، وابْيَضَّ، واحمَّرَ، والميزان الصرفي لهذه الأفعال: افْعَلَّ، ففيه زيادة في أوله، وزيادة في آخره؛ لأن لام الفعل مضعفة. وقد اختلف الصرفيون في الزائد من مضعف اللام، فالجمهور على أن

اللام الثانية (آخر الفعل) هي الزائدة.

والخليل يرى أن الزائد هو الأول.

قال سيبويه -وقد سأل الخليل عن الزائد في المضعف-: "قال في (فَعَّلَ) و (فَعَّلَ) ونحوهما: الأولى هي الزائدة؛ لأن الواو والياء والألف يقمن ثوالت... وأما غيره فجعل الزوائد هي الأواخر... وكلا الوجهين صواب ومذهب"^(١).

ورجح ابن جني القول بزيادة الثاني، وجعله هو القياس، قال: "وقد اختلف الناس في هذه المكررات، فقال قوم: الأول هو الأصل، والثاني هو الزائد، وقال آخرون: الأول هو الزائد، والثاني هو الأصل... ومذهب أبي بكر أن الثاني هو الزائد؛ لأنه تكرر، قال: فهو أحق بالزيادة، وهذا هو القياس؛ لأنك إنما تبدأ فتستوفي ما هو من أصل الكلمة، ثم تزيد بالتكرير حتى تبلغ العدة والمثال الذي تريد"^(٢).

والفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف له أربعة أبنية، هي: اسْتَفْعَلَ، وَاَفْعُوْلَ، وَاَفْعُوْلَ، وَاَفْعَالٌ.

وتأتي الزيادة آخرًا في الوزن الأخير (أَفْعَالٌ)، فإن اللام الأخيرة فيه زائدة على رأي الجمهور.

ومثاله: احْمَارٌ، وابْهَارٌ، واصْفَارٌ، فاللام المضعفة في هذه الألفاظ إحداها زائدة، ورأي الجمهور أنها الأخيرة كما سبق.

وتأتي زيادة آخر الفعل في وزن من أوزان الرباعي المزيد بحرفين، وهو وزن (أَفْعَلَّ) بزيادة همزة الوصل في أوله ولام ثالثة في آخره، وهو يدل على المبالغة.

(١) الكتاب: ٣٢٩/٤.

(٢) المنصف: ١٦٤/١، وينظر: شرح الشافية للرضي: ٣٦٥/٢.

ومن أمثله: اسْبَطَرٌ^(١)، فهو من (سَبَطَر)، فالهمزة والراء الأخيرة زائدتان.

واشْتَمَلٌ^(٢)، من (شَتَمَل) الرباعي، والهمزة واللام الأخيرة زائدتان. ومنه: اطمَأَنَّ، من (طَمَأَن)، وَاقْشَعَرَّ، من (قَشَعَر)، واشْتَمَزَّ، من (شَمَزَّ)، كلها من مزيد الحرف الأخير في الفعل.

وتأتي زيادته -أيضا- في بعض أوزان الملحق بالرباعي، وهو وزن (فَعَّلَى) الملحق بالرباعي المجرد.

ومن أمثله: قَلَسَى وَجَعِي^(٣)، وسَلَقَى^(٤)، أصلها ثلاثية، وزيدت في آخرها الألف إلحاقا لها بالرباعي المجرد نحو (دَخَرَجَ).

وتزاد -أيضا- آخرًا في وزن (تَفَعَّلَى)، وهو وزن ملحق بالفعل الرباعي المزيد بحرف، ومثاله: تَسَلَقَى، وَتَجَعَّى.

وتزاد -كذلك- في وزن من أوزان الملحق بالفعل الرباعي المزيد بحرفين، هما (افْتَعَلَى) و (افْعَنَلَى)^(٥)، ومثاهما: اسْتَلَقَى؛ لأنه من (سَلَقَ)، واخْرَنْجِي^(٦)؛ لأنه من (حَرَبَ).

(١) أي: اضطلع وامتد وطال. ينظر: لسان العرب: (سبط) ١٥٥/٦.

(٢) أي: أسرع، والمُشْتَمَلُ: السريع يكون في الناس والإبل. ينظر: لسان العرب: (شمل)

(٣) قَلَسَى: أي: لبس القُلْنُسُوَّةَ، وَجَعِي: أي: صَرَخ. ينظر: اللسان (قلس) و(جعب)

وشرح الشافية للرضي: ٦٨/١.

(٤) ينظر: المنصف: ٤٠/١، وشرح الشافية للرضي: ٦٨/١.

(٥) ينظر: المنصف: ٨٦/١، ٨٧، وشرح الشافية: ٦٨/١، ودروس التصريف للشيخ محمد

محيي الدين عبد الحميد: ٨١، ٨٥.

(٦) اخْرَنْجِي الرجل: إذا تهيأ للغضب والشر. لسان العرب (حرب)

المبحث الثالث: المزيد في الحروف

وفيه ثلاثة مطالب

- المطلب الأول: الزيادة في أول الحرف.
- المطلب الثاني: الزيادة في حشو الحرف.
- المطلب الثالث: الزيادة في آخر الحرف.

المطلب الأول: الزيادة في أول الحرف.

لقد قرّر النحويون في كتبهم أن الحروف لا تقع فيها الزيادة، وذلك لعدم تصرّفها، وللزومها حالة واحدة^(١).

قال ابن جني: "اعلم أن الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف، وأنّ أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة"^(٢).

إلا أنّي وجدت منهم من قال بوقوع الزيادة في بعضها، كاللام الأولى في (لعلّ)، نصّ على ذلك أبو علي الفارسي^(٣)، وهو مذهب جمهور البصريين^(٤).

قال الفارسي: "ومما جاء فيه الحرف زائدا قولهم: (لعلّ) يدل على زيادتها قوله:

٦٢- يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ^(٥)

(١) ينظر: المفصل: ٣٧٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٧٥/٢، والتسهيل: ٢٩٠.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٢٦٩/١.

(٣) ينظر: كتاب الشعر: ٧٤/١، ٧٩.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٣٢/٣، والأصول: ٢٢٠/٢، واللامات للزجاجي: ١٣٥.

واللامات للهروي: ١٤٩، والإنصاف: ٢١٨/١.

(٥) البيت من الرجز، لرؤية بن العجاج في ملحقات ديوانه: ١٨١، وهو من شواهد

سبويه: ٣٧٥/٢، ٢٠٧/٤، والمقتضب: ٧١/٣، والأصول لابن السراج: ٣٨٧/٢،

والخصائص: ٩٦/٢، وأما ابن الشجري: ٧٦/٢، وشرح الكافية الشافية: ٤٦٦/٢.

وذكر دليل زيادتها أيضا بطريقة السَّبَر والتقسيم، ثم قال: فقد ثبت أنها زائدة^(١).

وقال ابن جني: "وكذلك اللام عندنا في (لَعَلَّ) زائدة، ألا ترى أن العرب قد تحذفها، قال:

٦٣- عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا^(٢)

وذكر الأنباري الخلاف بين المذهبين، ورجَّح مذهب الكوفيين في هذه المسألة، ثم قال: "إنما حُذفت اللام من (لَعَلَّ) كثيراً في أشعارهم، لكثرة استعمالهم..."^(٣).

وكذلك العكبري اختار مذهب الكوفيين في المسألة، وقال "اللام الأولى في (لَعَلَّ) أصلٌ في أقوى القولين؛ لأن الزيادة تصرّف، والحروف بعيدة منه، ولأن الحرف وُضِعَ اختصاراً، والزيادة عليه تنافي ذلك"^(٤).

وقال أيضاً: "والصحيح عندي أنَّ (لَعَلَّ) و (عَلَّ) لغتان، لا يُحكم في إحداها بالزيادة ولا في الأخرى بالحذف..."^(٥).

(١) كتاب الشعر: ٧٩/١.

(٢) الخصائص: ٣١٦/١.

والبيت من الرجز، غير معرّف في معاني القرآن للفراء: ٩/٣، والإنصاف: ٢٢٠/١، ولسان العرب: (علل) ومغني اللبيب: ٢٠٦، وتمهيد القواعد: ١٣٨٣/٣.

(٣) الإنصاف: ٢٢٤/١.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٠٦/١.

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٦١.

المطلب الثاني: الزيادة في حَشْوِ الحرف.

ذهب الكوفيون إلى أن (لَكِنَّ) مركبة من (لا) و (إِنَّ)، والكاف زائدة^(١).

قال أبو حيان: "وعن الكوفيين أنها مركبة من (لا) و (إِنَّ)، والكاف زائدة"^(٢).

وضَعَفَ العكبري هذا القول، وردَّ على الكوفيين قائلاً: "هذا ضعيف جداً؛ لأن التركيب خلاف الأصل، ثم هو في الحروف أبعد"^(٣).

أما السُّهَيْلِيُّ فقد ذهب إلى أنها للتشبيه، وقال: "وأما (لَكِنَّ) فأصح القولين فيها أنها مركبة من (لا) و (إِنَّ) والكاف التي هي حرف للخطاب - في قول الكوفيين - ما أراها إلا كاف التشبيه"^(٤).

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٠٦/١، ومغني اللبيب: ٣٨٤، ومصابيح

المغاني: ٤٢٨، وشرح الأشموني: ١٣٦/١.

(٢) ارتشاف الضرب: ١٢٣٨/٣.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٠٦/١.

(٤) نتائج الفكر: ٢٥٥.

المطلب الثالث: الزيادة في آخر الحرف.

لحقت التاء زائدة أربعة أحرف في آخرها، هي: لا وُثْمٌ وُرُبٌّ وَلَعَلَّ، فيقال: لات، وُثِّمَتْ وُرُبَّتْ وَلَعَلَّتْ.

قال المرادي: "قال بعض النحويين: وقد لحقت تاء التانيث ثلاثة أحرف، وهي: رُبَّتْ وُثِّمَتْ ولات، قلت: ولها رابع، وهو: لَعَلَّتْ"^(١).

يرى كثير من النحويين أن التاء من (لات) زائدة، وقالوا: إن أصلها (لا) النافية، زيدت عليها تاء التانيث^(٢).

والغرض من زيادة التاء عليها تانيث اللفظ، أو المبالغة في النفي، وتقوية شبهها بالفعل^(٣).

قال الثعالبي: "وتقول: لات حين كذا، وفي القرآن: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾"^(٤)، أي: لا حين، والتاء زائدة وصلة"^(٥).

وقال ابن هشام: "وأما (لات) فإن أصلها (لا) ثم زيدت التاء"^(٦).

(١) الجني الداني: ٥٨.

(٢) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ٩٣/١، وارتشاف الضرب ١٢١٠/٣، والجني الداني: ٤٨٥، وشرح الأشموني ١٢٧/١.

(٣) ينظر: مصابيح المغاني: ٤٤٦، والتصريح ٦٥٩/١، وشرح الأشموني ١٢٧/١.

(٤) من الآية ٣ من سورة ص.

(٥) فقه اللغة وسر العربية: ٥٩٥/٢.

(٦) أوضح المسالك: ٢٠٥/١.

وذهب جمع من النحويين إلى زيادة التاء أيضا في (ثُمَّت) العاطفة^(١).

قال الفارسي: وَلَحِقَتْ بعض الحروف تاء التانيث، وذلك نحو: رُبٌّ، وُرُبَّتْ، وُثْمٌ، وُثِّمَتْ، ولا، ولات، وقال:

٦٤- ثُمَّتَ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَلِكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُ فَيُعْقِبَا^(٢)

وهذه التاء يجوز إسكانها أو تحريكها، فيقال: ثُمَّتْ، أو ثُمَّتْ^(٣).

قال ابن مالك: وزيادة التاء مفتوحة وساكنة كزيادتها في (رُبٌّ)، ومن

ذلك قول الشاعر:

٦٥- بُدِّلْتُ شَيْبًا قَدْ عَلَا لِمَتِي بَعْدَ شَبَابٍ حَسَنِ مُعْجَبٍ

٦٦- صَاحِبَتُهُ ثُمَّتَ فَارْقَتُهُ لَيْتَ شَبَابِي ذَاكَ لَمْ يَذْهَبْ^(٤)

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٤١٢/٢، والمتع: ٢٧٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٥٢/٣، وارتشاف الضرب: ١٩٨٩/٤.

(٢) كتاب الشعر: ٧١/١.

والبيت من الطويل، للأعشى في ديوانه: ١١٧، وهو من شواهد الكتاب: ٣٩/٣، وسر صناعة الإعراب: ٣٨٦/١، والأزهية: ٢٦٣، ومصابيح المغاني: ٢٢٢.

(٣) ينظر: التسهيل: ١٧٥، وارتشاف الضرب ١٩٨٩/٤.

(٤) شرح التسهيل ٣٥٢/٣.

والبيتان من السريع، للأسود بن يعفر في شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٢/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٤٧/٢، وتهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٤٣٥/٧.

ومن شواهد زيادتها -أيضا- قول الشاعر:

٦٧- ثُمَّتْ قُمْمًا إِلَى جُرْدٍ مُسَوِّمَةٍ أَعْرَافُهُنَّ لِأَيْدِينَا مَنَادِيلٌ^(١)

وخصَّ الرضيَّ زيادة التاء على (ثُمَّ) في العطف بها على الجمل.

قال: "وتلحق -أي تاء التانيث- (ثُمَّ) أيضًا إذا عَطَفَتْ بِهَا قِصَّةٌ عَلَى قِصَّةٍ، لَا مُفْرَدًا عَلَى مُفْرَدٍ"^(٢).

وكذلك زيدت تاء التانيث في (رُبَّتْ)، وهي لغة في (رُبَّ)^(٣).

قال ابن فارس: "وتاء تدخل على (ثُمَّ) و (رُبَّ) و (لا)، كقولهم: ثُمَّتْ وَرُبَّتْ وَلَاتَ حِينَ"^(٤).

وقال الهروي: "ومن أحكامها -أي رُبَّ- أنَّها تزداد فيها تاء التانيث، فيقال: رُبَّتْ، كما تُزداد في (ثُمَّ) فيقال: ثُمَّتْ، وفي (لا) فيقال: لات، وفي (حين) فيقال: حَنِين، وفي (الآن) فيقال: تَلَان"^(٥).

(١) البيت من البسيط، ليعبد بن الطبيب في شعره المجموع: ٧٤، وأمالى القالي ٢٧٢/١، والإنصاف للأنباري ١٠٦/١.

(٢) شرح الكافية - القسم الثاني ٥٩٨/١.

(٣) ينظر: كتاب الشعر: ٧١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٢/٣، والجنى الداني: ٤٤٨، ومصاييح المغاني: ٢٥٤.

(٤) الصاحبي: ١١١.

(٥) الأزهية في علم الحروف: ٢٦٢.

وفي الباب للعكبري: "وَحُكِّي زيادة تاء التانيث عليها، فقل: (رُبَّتْ)، فمنهم من يقف عليها تاء ليفرق بين الحرف والاسم، ومنهم من يقلبها هاء، لتحركها كالتاء في الاسم"^(١).

وقد جاءت على ذلك شواهد، ومنها قول الشاعر:

٦٨- مَاوِيَّ بَلْ رُبَّتَمَا غَارَةً شَعْوَاءَ كَاللَّدْعَةِ بِالْمَيْسَمِ^(٢)

وكذلك قول الآخر:

٦٩- وَرُبَّتْ سَائِلٌ عَنِّي حَفِيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا^(٣)

فجاءت التاء زائدة في آخر الحرف (رُبَّ).

ومن زيادتها -أيضا- قوله:

٧٠- يَا صَاحِبًا رُبَّتَ إِنْسَانٍ حَسَنٌ يَسْأَلُ عَنْكَ الْيَوْمَ أَوْ يَسْأَلُ عَنْ^(٤)

فزيدت التاء في الحرف (رُبَّ). ولا معنى لها.

(١) الباب في علل البناء والإعراب: ٣٦٨/١.

(٢) البيت من السريع، لضمرة بن حمزة النهشلي في النوادر لأبي زيد: ٢٥٣، وورد من غير

نسبة في الأزهية: ٢٦٢، وأمالى ابن الشجري: ٤١٣/٢، وشرح الكافية الشافية لابن

مالك ٨١٧/٢، ومصاييح المغاني: ٢٥٤.

(٣) البيت من الوافر، لابن أحمر في ديوانه: ٧٦، والمنصف ٢٦٠/١، وشرح المفصل

٧٥/١٠، وشرح الشافية للرضي ٩٩/٣، وتذكرة النحاة: ٣٨٢.

(٤) من الرجز، لخطام الجاشعي في النوادر لأبي زيد: ٢٥٣، وكتاب الشعر للفارسي

٧٢/١، وشرح المفصل ٣٢/٨، وخزانة الأدب ٤٢١/٧.

أما زيادتها في آخر الحرف (لَعَلَّ) فقد ذكرها الرضي والمرادي، ولم أجد لها شاهداً.

قال الرضي: "ويقال: لَعَلَّ في لعل" (١).
وقال المرادي: "قلت ولها رابع، وهو لَعَلَّت" (٢).

تمّ البحث، والحمد لله
وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

(١) شرح الكافية - القسم الثاني ٥٩٨/١.

(٢) الجني الداني: ٥٨.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أفضل المخلوقات، وعلى آله وصحبه أصحاب المكرمات، أما بعد،،

فإنه بعد هذا التطواف في بطون كتب اللغة عن موضوع (الزيادة في كلام العرب) ظهرت لي الأمور التالية:

١- أن الزيادة أسلوب من أساليب العرب في لغتهم ومنهج يستعملونه في كلامهم.

٢- أن الزيادة في كلام العرب لها أغراض مهمة، كالتأكيد والتقوية وتزيين الكلام وتحسينه.

٣- أن الزيادة نوعان: زيادة في المفردات، وزيادة في التراكيب والجمل.

٤- أن زيادة الأسماء والأفعال في التراكيب اللغوية قليلة، بخلاف زيادة الحروف، فهي واردة في اللغة كثيراً.

٥- أن القرآن الكريم نزل بلسان العرب وكان على منهجهم، لذلك قرّر أكثر اللغويين وجود هذه الظاهرة في أساليب القرآن الكريم.

٦- أنه وردت تسميات عديدة ومصطلحات مختلفة لهذه الظاهرة عند النحويين.

٧- أن ما ورد في القرآن الكريم من هذه الظاهرة والألفاظ التي حكّم عليها اللغويون بأنها زائدة يجب أن يطلّق عليها مصطلح الصلّة والتأكيد.

٨- أن المقصود بالزيادة في الألفاظ هي الزيادة الصرفية التي تُعرف بِرَدِّ الكلمات إلى أصولها.

٩- أن الزيادة في الألفاظ تكون في أنواع الكلمة الثلاثة: الاسم والفعل والحرف.

١٠- تنبغي دراسة هذه الظاهرة، وتوسيع البحث فيها من جوانب مختلفة، لإظهار أسرار هذه اللغة الشريفة، وبيان بلاغة العربية واتساعها.

هذا والله -عزَّ وجلَّ- المسؤول أن ينفع به، ويوفِّق جميع المسلمين لما يحبُّه ويرضاه.

ثبت المصادر والمراجع

- أدب الكاتب لابن قتيبة، حققه محي الدين عبد الحميد، مكتبة الثقافة.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.
- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بحجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- الأصول في النحو، لابن السَّراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام، تحقيق الدكتور علي فودة نيل، مطبوعات عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة الأولى.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢ م.
- الألفات، وهو كتاب يتعرض للهمزة والألف وأنواعها في العربية، لابن خالويه، تحقيق الدكتور علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض.

- ألفية ابن مالك، ضَبَطَهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهَا عبد الله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثانية ١٤٣٢هـ.
- أمالي ابن الشجري، لمبة الله بن علي بن الشجري، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة ١٩٦٦ م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى.
- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الرابعة ١٤٠٢هـ.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، شارع الجمهورية، القاهرة.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور عياد الشبتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة جديدة منقحة ١٤٢٧هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، بدون تاريخ الطبع.
- التبيان في تصريف الأسماء، للدكتور أحمد حسن كحيل، دار أصداء المجتمع، بريدة، القصيم، المملكة العربية السعودية، الطبعة التاسعة.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق وتعليق الدكتور عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- التذيل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان، تحقيق الدكتور حسن هنداي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.

- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- التصريف الملوكي، لابن جني، تحقيق الدكتور ديزيره سقال، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- تفسير أرجوزة أبي نواس، لأبي الفتح بن جني، تحقيق محمد بحجة الأثري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية.
- التفسير البسيط، لأبي الحسن الواحدى، تحقيق مجموعة من الباحثين، نشر عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- تفسير القرآن الكريم، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور صالحة بنت آل غنيم، نشر عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق جماعة من الأساتذة، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهرى، تحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد ندم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
- حديث (ما)، أقسامها وأحكامها، للدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى، النادي الأدبي، الرياض، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

- خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة.
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- دروس التصريف، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ١٣٧٨ هـ.
- ديوان الأسود بن يعفر في ضمن (الصبح المنير)، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، الطبعة الثانية ١٩٩٣ م.
- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة، ١٤٠٣ هـ.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق الدكتور سجع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٦٧ م.
- ديوان رؤية بن العجاج، باعتناء وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ديوان شعر ذي الرمة، عالم الكتب.

- ديوان الشنفرى في ضمن (الطرائف الأدبية)، للأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ديوان عبد الله بن رواحة، تحقيق الدكتور وليد قصاب، دار الضياء، عمان، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ.
- ديوان عنتر، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.
- ديوان الفرزدق، طبعة دار صادر، بيروت.
- ديوان كثير عزة، حققه الدكتور إحسان عباس، دارالثقافة، بيروت.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، حققه وقدم له الدكتور إحسان عباس، مطبعة حكومة الكويت، طبعة ثانية مصورة ١٩٨٤ م.
- ديوان النمر بن تولب في ضمن (شعراء إسلاميون)، للدكتور نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ.
- ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥ هـ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سورية، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة منقحة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
- شرح الألفية، لابن الناظم، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجليل، بيروت.
- شرح الألفية، للمكودي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن العيني، تحقيق الدكتورة نجاة عبد الرحمن اليازجي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى.
- شرح التسهيل (القسم النحوي)، للمرادي، تحقيق محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ.
- شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثماني، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى.
- شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح.
- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، تحقيق الدكتورة سلوى محمد عرب، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠٢ هـ.

- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مكتبة العاني، بغداد، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر النحاس، تحقيق أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- شرح القصائد السبع الطوال، لابن الأنباري، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ.
- شرح الكافية، للرضي، تحقيق الدكتور حسن الحفظي وزميله، نشر عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ م.
- شرح اللمع، لابن برهان، تحقيق الدكتور فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، طبعة عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.
- شعر ابن ميادة، جمعه وحققه الدكتور حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- شعر الراعي النميري، دراسة وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

- شعر زيد الخيل الطائي، جمع ودراسة وتحقيق الدكتور أحمد مختار البزرة، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.
- الصاحي في فقه اللغة، لابن فارس، تحقيق الدكتور عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ.
- الصبح المنير في شعر أبي بصير الأعشى والأعشى الآخرين، تحقيق رودلف جاير، مكتبة ابن قتيبة، الكويت، الطبعة الثانية ١٩٩٣ م.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٠ م.
- فتح القدير، لمحمد بن علي الشوكاني، علّق عليه سعيد محمد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.
- الفصول المفيدة في الواو المزيّدة، لصلاح الدين خليل بن كيلدي العلائي، تحقيق د. حسن الشاعر، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي، قرأه وقدم له وعلّق عليه خالد فهمي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- كتاب الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٧ هـ.

- كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمتجيب الهمداني، تحقيق محمد نظام الدين الفتّيح، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
- كتاب اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- كتاب اللامات، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق الدكتور أحمد عبد المنعم محمد الرصد، مطبعة حسان، القاهرة، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- كتاب مختصر في ذكر الألفات، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فريهود، دار التراث بالقاهرة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- الكشف، لجار الله الزمخشري، ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- اللام المقحمة، للدكتور خالد عبد الحميد السيد أبو جندية، دار وهدان للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٦ م.
- الباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي طليمات والدكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، شرح وضبط محمد أحمد جاد المولى وزميله، دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثالثة.

- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وزميله، دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.
- مصابيح المغاني في حروف المعاني، لمحمد بن علي بن الخطيب الموزعي، تحقيق د. عائض العمري، دار المنار للطبع والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- مصطلحات النحو الكوفي، للدكتور عبد الله الخثران، مطبعة هجر للنشر، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار الشروق، بيروت، لبنان.

- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.
- المغني في تصريف الأفعال، ويليهِ كتاب الباب من تصريف الأفعال، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار الفكر، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٧٢ م.
- المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق مجموعة من الباحثين، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، طبع على هامش خزانة الأدب للبغدادي، دار صادر، بيروت.
- المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٩٩ هـ.

- موصّل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهرى، طبع بحاشية تمرين الطلاب، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان.
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الرياض للنشر والتوزيع.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- النهاية في شرح الكفاية، لابن الخباز الموصلي، تحقيق الدكتور عبد الجليل محمد العبادي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، (دون تاريخ الطبع).
- همع الهوامع على جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٤ هـ.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة معالي مدير الجامعة الإسلامية
٧	المقدمة
١٠	خطة البحث
١٣	منهج البحث
١٥	التمهيد: الزيادة ووقوعها في القرآن.
١٧	المبحث الأول: تعريف الزيادة، والمقصود بها، ومسمياتها.
٢١	المبحث الثاني: الاختلاف في وقوع الزيادة في القرآن الكريم والغرض منها.
٢٥	الفصل الأول: الزيادة في التراكيب النحوية.
٢٧	المبحث الأول: زيادة الحروف.
٢٩	المطلب الأول: زيادة الباء.
٣٥	المطلب الثاني: زيادة الفاء.
٣٩	المطلب الثالث: زيادة الكاف.
٤٢	المطلب الرابع: زيادة اللام.
٤٧	المطلب الخامس: زيادة الواو.
٥٠	المطلب السادس: زيادة (أل).

الصفحة	الموضوع
٥٤	المطلب السابع: زيادة (أَمْ).
٥٧	المطلب الثامن: زيادة (أَنْ) الخفيفة.
٦٠	المطلب التاسع: زيادة (إِنْ) الحَقِيقَةُ.
٦٤	المطلب العاشر: زيادة (عَنْ).
٦٦	المطلب الحادي عشر: زيادة (فِي).
٦٨	المطلب الثاني عشر: زيادة (لَا).
٧١	المطلب الثالث عشر: زيادة (مَا).
٧٧	المطلب الرابع عشر: زيادة (مِنْ).
٨٠	المطلب الخامس عشر: زيادة (إِلَى).
٨٢	المطلب السادس عشر: زيادة (تُمْ).
٨٥	المطلب السابع عشر: زيادة (عَلَى).
٨٦	المطلب الثامن عشر: زيادة (إِلَّا).
٨٩	المطلب التاسع عشر: اللواحق من الحروف ونحوها.
٩٩	المبحث الثاني: زيادة الأسماء.
١٠١	المطلب الأول: زيادة الضمير.
١٠٤	المطلب الثاني: زيادة اسم الإشارة.
١٠٦	المطلب الثالث: زيادة الظرف.
١٠٨	المطلب الرابع: زيادة المضاف.

الصفحة	الموضوع
١١٥	المبحث الثالث: زيادة الأفعال.
١١٧	المطلب الأول: زيادة (كَانَ).
١٢٣	المطلب الثاني: زيادة (أَصْبَحَ).
١٢٥	المطلب الثالث: زيادة (أَمْسَى).
١٢٧	المطلب الرابع: زيادة (كَادَ).
١٢٩	الفصل الثاني: الزيادة في المفردات.
١٣١	المبحث الأول: المزيد في الاسم.
١٣٣	المطلب الأول: الزيادة في أول الاسم.
١٣٦	المطلب الثاني: الزيادة في حشو الاسم.
١٤٠	المطلب الثالث: الزيادة في آخر الاسم.
١٤٣	المبحث الثاني: المزيد في الفعل.
١٤٥	المطلب الأول: الزيادة في أول الفعل.
١٤٧	المطلب الثاني: الزيادة في حشو الفعل.
١٤٩	المطلب الثالث: الزيادة في آخر الفعل.
١٥٣	المبحث الثالث: المزيد في الحروف.
١٥٥	المطلب الأول: الزيادة في أول الحرف.
١٥٧	المطلب الثاني: الزيادة في حشو الحرف.
١٥٨	المطلب الثالث: الزيادة في آخر الحرف.

الصفحة	الموضوع
١٦٣	الخاتمة
١٦٥	ثبت المصادر والمراجع
١٧٩	فهرس الموضوعات

تم بحمد الله